الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences commercial

الأثر المالي للإجراءات الجمركية على التجارة الخارجية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب(ة):
- بوشلوخ بلال

الأستاذ المشرف:
الدكتور. وليد صايفي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	قط سليم	أ.د	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بركان دليلة	أ.م	ممتحنا	**جامعة بسكرة**
3	صيفي وليد	أ.م.أ	مقررا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024/2023

شكـــــر و عرفـــــان

الشكر أولا لله عز وجل والذي بفضل نعمه أنجزنا هذا العمل المتواضع, طلبناه في القليل فأعطانا ما طلبنا الكثير فالحمد والشكر لله .

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل والمشرف على مذكرتي الدكتور صايفي وليد ،والذي وجهني خاصة من الناحية المنهجية ، جزاك الله خيرا وتمنياتي لك النجاح في حياتك المهنية.

و الشكر موصول إلى جميع الأساتذة المحاضرين و أساتذة الأعمال الموجهة, قسم العلوم التجارية الذين درسوني دون إستثناء .

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والداي أمي و أبي حفظهم الله و رعاهم
إلى زوجتي التي تلقيت منها كامل الدعم المعنوي لمزاولة الدراسة .
أبنائي اسحاق و يونس و سراج الدين. أتمنى لهم النجاح في مشوارهم الدراسي و التوفيق و الصلاح في حياتهم.

إلى جميع زملائي في العمل .

إهداء خاص :- إلى كل معلم و أستاذ وأستاذ جامعي جزائري.

مقـــــــــــدمة

تعتبر التجارة الخارجية أهم نشاط من بين الأنشطة الاقتصادية وكذا ذو مكانة واسعة في الاقتصاد العالمي، فهو يتعرض إلى سياسات تديرها أجهزة الدولة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، أو على المستوى الإقليمي، بين مجموعة من البلدان ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية كما تعرف على مستوى أي بلد من البلدان بالسياسة التجارية.

وقد شهد العالم تحولات اقتصادية مهمة تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية، الشيء الذي جعل من السياسة التجارية تمثل ثقلا كبيرا وصعبا بالنسبة للسياسة الاقتصادية لمختلف الدول وذلك لصعوبة تحديد وسائلها وتخصيصها لخدمة العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد، وبالتالي تمثل الضرائب عصب السياسة التجارية بالنسبة للحكومة، فالممارسات الجمركية هي إحدى القوى الرئيسية المكونة لمحيط التسويق الدولي، وتأثيرها المباشر والملموس بتجسيد في زيادة الفصل بين اقتصاديات الدول ودعم الحواجز القائمة بينها، أي بمعنى آخر أن الجمارك تمثل قوة مضادة لاتجاهات التكتل الاقتصادي الدولي.

إن معظم الدول تعتمد إلى الدخل في التجارة الخارجية بالتنظيم أو التقييد أو التشجيع، وتعد الضرائب الجمركية أهم الوسائل المتاحة لممارسة الرقابة على حركة الصادرات والواردات .

فالجمارك هي عبارة عن الحلقة المهمة في عمليتي استيراد وتصدير البضاعة، ويتجسد ذلك حماية الاقتصاد الوطني عن طريق ضمان تحصيل جبائي مثالي للخزينة العمومية ومتابعة المخالفين للإجراءات المنصوص عليها قانونا، وكذا مراقبة البضاعة ما إذا كانت جائزة للاستيراد أو التصدير والمصنفة على أنها بضاعة ممنوعة منعا مطلقا أو نسبيا أو تلك البضاعة المرتفعة الرسم.

تتعدد مهام إدارة الجمارك من مهام جبائية والمتمثلة في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية لصالح الخزينة العمومية، وأخرى اقتصادية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ومراقبة المبادلات التجارية، وإعداد إحصائيات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى حماية المستهلك بمراقبة الجودة والسهر على الصحة العمومية.

وبصفة عامة فإن إدارة الجمارك تسهر على ضمان مراقبة قانونية على البضائع التي تعبر الحدود وذلك وفقا للتشريعات والتنظيمات التي تطالب الجمارك بتطبيقها حيث تنص المادة 51 من قانون الجمارك على أنه يجب إحضار كل البضائع المستوردة أو أعيد استيرادها أو المعدة التصدير أو لإعادة التصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية، وهذا ما استوجب وضع إجراءات جمركية كفيلة بضمان هذه الرقابة، عرفت المادة 5 من المنشور 67 الصادر عن المديرية العامة للجمارك بتاريخ 19/09/1999 المتعلق بإجراءات الجمركة بأنها تلك الالتزامات التي يتحملها مستورد أو مصدر البضائع قبل أن توضع تحت تصرفه وضمن نظام جمركي مسموح به أي أن الإجراءات الجمركية هي تلك الإجراءات القانونية المنظمة ضمن التشريع، قانون الجمارك قانون التعريفة الجمركية والتنظيم الجمركي التي تخضع لها البضائع منذ دخولها إلى الإقليم الجمركي وحتى تخليصها من الجمارك.

ويتبادر إلى أذهاننا مجموعة من الاستفسارات والتساؤلات حول الإجراءات الجمركية في الجزائر، حيث حاولنا البحث بعمق لتوضيح هذه الإجراءات وأثرها المالي على التجارة الخارجية وكذا الصادرات والواردات

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

في ضوء تطور وتغير دور الجمارك من النهج التقليدي كحارس بوابة (جمع وفرض الضرائب ومراقبة الحدود) نحو نهج أحدث وأكثر تعقيدا، يشارك بعمق وفعالية في تطوير اقتصاديات الدول وتجارتها الخارجية، ما مدى تأثير الإجراءات الجمركية على التجارة الخارجية من الناحية المالية؟

فرضيات البحث

للإجابة على هذه الأسئلة، تضع الدراسة مجموعة من الفرضيات:

– غياب الرقمنة يدفع الجمارك الجزائرية إلى التركيز على فرض الامتثال وتنفيذ اللوائح القانونية والتنظيمية على حساب تسهيل التجارة.

– هناك فجوة رقمية كبيرة بين الوضع الراهن للجمارك الجزائرية وأحدث الممارسات الدولية في مجال رقمنة الجمارك.

استنساخ التجارب الدولية الرائدة في اصلاح منظومة الجمارك غير ممكن بسبب اختلاف إمكانيات الجمارك، فضلاً عن اختلاف أولوياتها وأهدافها وأدوارها من دولة إلى أخرى.

أهداف الدراسة:

- التطرق لمفهوم الإجراءات الجمركية والتجارة الخارجية
- التطرق للأدوات المالية للإجراءات الجمركية
- تحليل الإجراءات الجمركية وتأثيرها على الصادرات والواردات
- تقييم كفاءة الإجراءات الجمركية

منهجية الدراسة

لمعالجة الإشكاليات المطروحة في البحث، قمنا بإتباع المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري للدراسة من مفاهيم وتعريفات وكذا المنهج التحليلي لتحديد تأثير الإجراءات الجمركية على التجارة الخارجية والصادرات والواردات في الجزائر ، ثم الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الإلكترونية للحصول على المعطيات من مواقع رسمية ودراسات سابقة وفيما يخص الجانب التطبيقي لم نتمكن من تقديم استبيان فتم الاكتفاء بالدراسات السابقة

صعوبات الدراسة :

خلال انجازنا لهذا العمل المتواضع واجهتنا عدة صعوبات نعد منها :

– تتعامل الجمارك الجزائرية بانغلاق شديد في جانب الإفصاح عن المعلومات، بالأخص حول نظامها المعلوماتي ومشاريع الرقمنة المتعثرة، اذ هناك تحفظ كبير على مشاركة هذا النوع من المعلومات مع الأكاديميين لحساسيتها بالنسبة لأصحاب القرار.

– هناك شح وتقص كبير في الدراسات التي تناقش موضوع اعتماد التكنولوجيا والتقنيات الناشئة لتحسين أداء الجمارك في الجزائر، على عكس المراجع الأجنبية التي تتطرق الى الكثير من التجارب العالمية الرائدة في ذالك المجال.

– ونركز على عدم قدرتنا على جمع بينات دقيقة وذلك يعود الى رفض استقبالنا من طرف السلطات المعنية رغم اننا استنفذنا جميع الخيارات المطروحة حيث لم تفتح لنا ابواب كل من ادارة الجمارك على مستوى ولاية بسكرة ولا الادارة المركزية بالجزائر العاصمة ، مما اظطرنا الى جمع البيانات المذكورة اعلاه من دراسات سابقة .

الدراسات السابقة :

الدراسة الاولى : رقمنة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من SIGAD إلى E-douane

من إعداد: فراح فريال

هذه دراسة تحليلية تصف النظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية SIGAD وتُشخص تقصيره وأبرز مواصفات النظام المعلوماتي الجديد المتوقع اعتماده مستقبلاً. في النتائج، أشارت الدراسة إلى محدودية النظام المعلوماتي الحالي للجمارك الجزائرية وعرقلته لديناميكية التجارة الخارجية وضرورة عصرنته بما يتماشى مع التحول الرقمي الراهن. تسمح لنا هذه الدراسة بالاطلاع على مواصفات وقدرات النظام المعلوماتي الحالي للجمارك الجزائرية، باعتبار أن نظام المعلومات هي الأساس التكنولوجي الذي ترتكز عليه مبادرات الرقمنة الجمركية. وفي ضوء ذلك، تستطيع الدراسة توصيف الفجوة الرقمية بين القدرات الحالية للنظام المعلوماتي للجمارك الجزائرية والقدرات المطلوبة لتنفيذ إطار العمل المقترح لرقمنتها.

الدراسة الثانية: تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

من إعداد: عبد القادر حليس

تتبعت هذه الأطروحة مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجمارك الجزائرية خلال الفترة 2002 – 2022 في سياق عصرنة الجمارك، بالأخص في الجوانب التشريعية وتكوين الموارد البشرية. كل هذا بهدف إلقاء الضوء على مساهمة هذه الإصلاحات في تحسين أداء تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر، لتتوصل في الأخير إلى أن عملية تطوير وعصرنة الجمارك الجزائرية تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على أداء تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر. تختلف هذه الدراسة عن موضوع بحثنا في كون العصرنة مفهوم أوسع بكثير من الرقمنة التي نتطرق إليها في أطروحتنا هذه، إذ تناقش الرقمنة الجوانب التكنولوجية على وجه التحديد والتي تعد جزءًا من العصرنة. على العموم، أفادتنا هذه الدراسة كثيرًا في تكوين صورة واضحة عن النظام البيئي للجمارك الجزائرية.

الدراسة الثالثة : دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح اطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية بالاعتماد على التجارب الدولية

من اعداد : اسامة غزلاني

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح إطار عمل لرقمنة الجمارك الجزائرية، على اعتبار أن تضمين التكنولوجيا الحديثة لتحسين أداء الجمارك الجزائرية أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية. وقامت هذه الدراسة بتحليل أهم التجارب الدولية لرقمنة الجمارك لاستكشاف طرق وأساليب توظيف التقنيات الرقمية الناشئة لدعم العمليات الجمركية. وذلك بتحليل النظام البيئي للجمارك الجزائرية لتقييم قدراتها على تضمين التكنولوجيا الحديثة في العمل الجمركي.

في الأخير توصلت هذه الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها أن الجمارك الجزائرية في الوقت الراهن ليست جاهزة لاستيعاب مبادرات الرقمنة، نظرًا لافتقارها إلى البنية التحتية الضرورية لتكنولوجيا المعلومات، فضلاً

عن حاجتها إلى تحديث إطارها التشريعي والقانوني، وتدعيم مواردها البشرية بالكفاءات التقنية المطلوبة لإنجاح مبادرات الرقمنة.

الدراسة الرابعة : تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر

من اعداد : عبد العالي بورويس

تهدف هذه الدراسة الى تأطير الاصلاح الجمركي في الجزائر والذي يرتكز على تطوير الإدارة الجمركية وتبسيط وتسهيل إجراءات جمركة البضائع بهدف تسريع عمليات الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع، وهو مؤشر على تحقيق هدف التسهيل التجاري. يُعَد هذا الهدف مطلبًا أساسيًا للمنظمات الدولية، مثل منظمة الجمارك العالمية (WCO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO). كما يهدف الإصلاح إلى تنفيذ السياسة التجارية الحكومية والحفاظ على المصدر الأول لموارد الدولة المالية.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على جهود الجزائر في الإصلاح الجمركي بعد سنوات عديدة من انطلاقه، بالتركيز على القضايا الرئيسية الثلاث: التسهيل التجاري والأمن، تحسين تحصيل الجباية الجمركية، وتطوير الموارد البشرية والالتزام الجمركي، وهي القضايا الأكثر أهمية في التأثير على كفاءة وفعالية العمل الجمركي، بغض النظر عن المداخل التنظيمية الأخرى.

صحيح أن معايير الخدمة الجمركية في الجزائر ذات مستويات منخفضة، وهي بعيدة عن ما تقتضيه القواعد الدولية، بل بعيدة حتى عن المستويات الإقليمية. لكن أمام الإدارة الجمركية فرص لتضطلع بمهامها بشكل أفضل على حدودها الدولية.

الخطة المتبعة في الدراسة:

فقد ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة والذي قسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى التعريفات والمفاهيم الخاصة بالإجراءات

الجمركية والتجارة الخارجية أما في المبحث الثاني فتحدثنا عن الإطار القانوني للإجراءات الجمركية في الجزائر والمبحث الثالث عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية .

أما الفصل الثاني فيشير إلى تحليل الأثر المالي للإجراءات الجمركية على التجارة الخارجية، وقد قسم هو أيضا إلى مبحثين، الأول يتحدث عن تأثير الإجراءات الجمركية على الصادرات والثاني عن تأثيرها على الواردات.

وأخيرا الفصل الثالث، فقد تطرقنا فيه إلى تقييم كفاءة الإجراءات الجمركية في الجزائر حيث قسم إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مؤشرات تقييم كفاءة الإجراءات الجمركية في الجزائر، وفي المبحث الثاني فتطرقنا إلى تقييم كفاءة الإجراءات الجمركية في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى.

الفصل الأول

الإطار النظري

تمهيد:

يتضمن هذا الإطار المفاهيمي مجموعة من القوانين والأنظمة والمفاهيم التي تحكم عمل الجمارك وتوجهه. يعتمد هذا الإطار على التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تشارك فيها الجزائر، بالإضافة إلى السياق الثقافي والاقتصادي للبلاد.

المبحث الأول: التعريفات والمفاهيم الأساسية

المطلب الأول: تعريف الإجراءات الجمركية:

الإجراءات الجمركية: مجموع العمليات التي يجب القيام بها من قبل مرتفقي إدارة الجمارك قصد استيفاء التزامات القوانين والتنظيمات الجمركية". (الجزائرية، 2017، صفحة 6)

تشتمل التعريفة الجمركية على ما يأتي :

أ- المدونة الملحقة بالاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع

ب- البنود الفرعية الوطنية

ت- وحدات كميات التقييس

ث- نسب الحقوق الجمركية المتعلقة بالتعاريف العامة

الإجراءات الجمركية تشير أيضا إلى السلسلة من الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند دخول أو خروج البضائع عبر الحدود الجمركية لدولة معينة. تهدف هذه الإجراءات إلى تنظيم وتسهيل تدفق البضائع عبر الحدود وفقًا للقوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الدولية والسلامة العامة والأمن الوطني. وتشمل الإجراءات الجمركية عادةً العناصر التالية:

1. **تسجيل البضائع:** يتم تسجيل البضائع وتوثيقها عند دخول أو خروج الحدود الجمركية، ويشمل ذلك وثائق الشحن وفواتير البيع وأي وثائق أخرى ذات الصلة.
2. **تقديم الإفصاح الجمركي:** يتعين على المصدرين أو المستوردين تقديم إفصاح جمركي دقيق حول البضائع المستوردة أو المصدرة، بما في ذلك التصنيف الجمركي والقيمة الجمركية والمنشأ والمزيد.
3. **دفع الرسوم والضرائب:** قد تتطلب البضائع دفع رسوم جمركية وضرائب استيرادية أو صادرية عند عبور الحدود الجمركية، ويجب على المصدرين أو المستوردين دفع هذه الرسوم والضرائب وفقًا للتشريعات المحلية.

4. **التفتيش والفحص:** قد يتم إجراء فحص وتفتيش جمركي على البضائع لضمان توافقها مع المعايير الصحية والبيئية والأمنية والتجارية.

5. **الإفراج الجمركي:** بعد استيفاء جميع الإجراءات والمتطلبات الجمركية، يتم منح الإفراج الجمركي على البضائع للسماح لها بدخول أو خروج البلاد.

تتفاوت الإجراءات الجمركية من بلد إلى آخر بناءً على تشريعات كل دولة واتفاقيات التجارة الدولية التي تشارك فيها، وتهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق التوازن بين تيسير حركة البضائع وحماية المصالح الوطنية والسلامة العامة.

المطلب الثاني: تعريف التجارة الخارجية:

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد إلى ذلك. (الزبون، 2019، صفحة 16)

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية، ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من أهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية. (الزبون، 2019، صفحة 16)

وقد نشط الاهتمام في التجارة الدولية منذ عقود بدافع الحاجة إليها ووضعت النظريات المفسرة لعملية التجارة الدولية .

كما أصبح مقياس التجارة الدولية من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم او تأخر هذه الدولة أو تلك، ويقال للدولة التي تزيد صادراتها عن وارداتها: وجود عجز في ميزانها التجاري، في حين يقال للدولة التي تزيد وارداتها عن صادراتها: أن لديها فائض في ميزانها التجاري.

بمعنى أن الزيادة في الصادرات مؤشرا على نمو وازدهار الدولة وانتعاش نشاطها التجاري، وكلما كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات كلما كان ذلك مؤشرا على ضعف اقتصادها وزيادة عمليات الاقتراض

والأعباء المالية التي تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة (الزبون، 2019، صفحة 16)

كما عرفت التجارة الخارجية تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات ."الملاحظ من خلال التعريف هو اقتصاره على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة.

كما **عرفت** التجارة الخارجية أيضا بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة ."يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية، إضافة إلى مدخلات الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية. (جويدان، 2013، صفحة 13)

أما **التعريف الأشمل** للتجارة الخارجية هو أنها تمثل "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (الزبون، 2019، صفحة 9)

المطلب الثالث: تعريف الأثر المالي

الأثر المالي يشير إلى التأثير الذي تمارسه العوامل المالية على جوانب مختلفة من الأعمال التجارية أو الاقتصاد أو الشخصيات الفردية. يمكن أن يكون للأثر المالي تأثيرات إيجابية أو سلبية على الجوانب المالية والاقتصادية. وتشمل هذه الأثر مجموعة متنوعة من العوامل منها:

1. **الإيرادات والتكاليف:** تأثير الإيرادات والتكاليف على الأرباح والخسائر المالية للشركات والأفراد.

2. **الاستثمارات والتمويل:** تأثير القروض، الاستثمارات، والتمويل الخارجي على القدرة التنافسية والنمو المالي.

3. **السيولة المالية:** تأثير السيولة المالية على قدرة الشركات والأفراد على تلبية الالتزامات المالية الحالية.

4. **السياسات المالية:** تأثير السياسات الحكومية المالية، مثل الضرائب والإنفاق العام، على الأعمال والاقتصاد.

5. **السوق المالية:** تأثير حركة الأسعار والتقلبات في الأسواق المالية على الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية.

6. الأداء المالي: تأثير الأداء المالي للشركات والمؤسسات على قيمتها وعلى سمعتها ومكانتها في السوق.

تحليل الأثر المالي يعتبر جزءًا مهمًا من إدارة الأعمال وتخطيط الاستثمار، حيث يساعد في فهم كيفية تحقيق الأرباح، وتوجيه الاستثمارات، وتحديد السياسات المالية الأمثل لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار القانوني للإجراءات الجمركية في الجزائر

المطلب الأول:القوانين والتشريعات

أولا: تصريح المفصل المصرح:

كل بضاعة مستوردة أو مصدرة، يجب أن تكون محل تصريح مفصل وهذا ما يسمى "بالطابع الإلزامي للتصريح المفصل " هذا ما نصت عليه المادة 75 من قانون الجمارك الجزائري .

ولقد نص المشرع على إجراءات الجمركة في الفصل السادس ضمن الأحكام العامة من المواد 75 إلى 114 من قانون الجمارك الجزائري. (المادة 75 من قانون الجمارك الجزائري)

إن التصريح المفصل وثيقة محررة وفقا لأشكال معينة، يبين فيها المصرح النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ومقتضيات المراقبة الجمركية .(المادة 75 من قانون الجمارك الجزائري)

وان هذا التصريح يشكل سند دين لصالح الخزينة العامة، وتحرر هذه الوثيقة على أربع نسخ: الأولى تسلم للمصرح، والثانية لإدارة الجمارك والثالثة للبنك والرابعة والأخيرة للمديرية العامة.

1- الوثائق المرفقة للتصريح المفصل:

يجب أن يصاحب التصريح المفصل كل الفواتير اللازمة لمراقبة وتحديد القيمة لدى الجمارك وكذلك المعلومات المالية وكل الوثائق التي تبرز وضعية وكذلك ماجاء في المادة 51 من قانون الجمارك والمتعلقة بالإحضار لدى الجمارك.

2- **الوثائق المتعلقة بتحديد القيمة لدى البنك:**

إن تقرير الجباية الجمركية يتأثر مباشرة بالقيمة لدى الجمارك، ولهذا فإنه قديم الاتفاق على مصطلحات عالمية تتعلق بقيمة الصفقة ولما تخلص إليه مفاوضات السعر تدمج قيمة النقل، الشحن، التأمين، وغيرها من الخدمات في ثمن الشراء.

- **وثيقة التأمين** :يجبر قانون الجمارك المتعاملين الاقتصاديين على القيام بتأمين السلع محل التصريح المفصل على أن تدمج قيمة قسط التأمين في قيمة البضائع عند الجمركة ويجب أن يكون هذا التأمين لدى شركة جزائرية.

وبما أن عملية الجمركة ترد على عمليات الاستيراد فإن التأمين على هذه السلع يكون بعد وصولها، وبالتالي لا يغطي عمليات النقل ويفترض أن لا يدخل مبلغ قسط التأمين في القيمة لدى الجمارك لأنه يتم بعد دخول السلعة إلى الإقليم الجمركي، ولعلنا لا نلاحظ وجود تناقض قسط التأمين في قيمة البضائع عند الجمركة ولا يدخل في القيمة لدى الجمارك بعد دخولها الإقليم الجمركي.

وهنا نرى أن التأمين هو إجراء شكلي الغرض منه هو الحصول على وثيقة التأمين التي تتمثل في عقد التأمين والرأي الأرجح فإن هذا الإجراء لم يبق إجباريا بنفس الطريقة مع توسع شبكة التأمين الخاصة.

- **الفاتورة** :تشكل أهم وثيقة ترفق مع التصريح المفصل لدى الجمارك فهي تعكس نوع العملية إن كانت

تجارية أم لا، وذلك من خلال قيمة ونوع السلعة والتسهيلات التي يقدمها المورد للمستورد ويعتبر الدليل على حق الملكية القانونية على البضائع محل التصريح إن ثمن البضائع الكلي الموجود على الفاتورة هو أهم عنصر لتحديد القيمة لدى الجمارك، هذا إن لم تكن البضاعة خاضعة لقيمة إدارية، إلا أن ثمن الفاتورة يسجل في خانة خاصة به في التصريح المفصل الخانة 13 . تتضمن الفاتورة

كل البيانات اللازمة للتعريف على البضاعة، نوعها ثمن الوحدات، طريقة الاستعمال، الوحدات الترميزية.

3- **الوثائق المتعلقة بتحديد وضعية البضائع:**

إضافة إلى الوثائق التي تساعد على تحديد القيمة لدى الجمارك، هناك وثائق أخرى تحدد الوضعية القانونية للبضائع وارتباطها بنشاط المستورد وكذلك باحترام هذا الأخير لإجراءات الصرف على طريقة مراقبة شهادة التوطين البنكي وكذلك عن طريق مراقبة التصريح المفصل في جمارك البلد المصدر بالإضافة إلى وثائق أخرى سنتطرق إليها.

- **نسخة من السجل التجاري:**

هذه الوثائق تبرر النشاط التجاري الذي يقوم به صاحب البضاعة فلا يمكن لأحد أن يكون سجله التجاري يسمح له بمزاولة التجارة في قطع الغيار ويقوم باستيراد الألبسة، هنا يقوم المفتش بتوقيف الملف إلى غاية تبرير نشاط المتعامل، وإذا لم يسووا وضعيته يجب عليه إعادة تصدير البضاعة أو توضع في نظم الإيداع في المزاد العلني بعد أربعة 4 أشهر.

- **بطاقة التسجيل الجبائي:**

تثبت وضعية المتعامل اتجاه إدارة الضرائب أي لا يكون مدان بمبلغ الضرائب والرسوم على نشاطه التجاري، ٍ هذه الوثائق ضرورية لمراقبة التجارة الخارجية وإعداد إحصائياتها وكذلك فهي تضفي الصفة التجارية على العملية.

- **شهادة التوطين البنكي :**(الجزائري)

إنشهادة التوطين البنكي تقترن بالفاتورة الموطنة ، إن عملية التوطين تتمثل في إحضار الفاتورة لدى البنك المستورد الذي يقوم بتجميد رصيد المالك وتتكفل بعملية تحويل قيمة الفاتورة من رصيده إلى رصيد البائع

في البنك الأجنبي، ومقابل ذلك يقوم البنك بتحرير شهادة التوطين البنكي دليلا على تدفق رؤوس الأموال مقابل تدفق البضائع عبر النظام البنكي العالمي، ومن خلال ذلك يمكن مراقبة عمليات الصرف.

- **التصريح المفصل من إدارة الجمارك للبلد:**

لقد نص على هذا الإجراء القرار رقم 148 الصادر في 1966-30-10 والمعدل والمتمم بالقرار رقم 120-131 DGD الصادر في 04 أكتوبر 1997 حيث تقع التصريحات لدى الجمارك تحت طائلة الرفض عند التسجيل لعدم إحضار التصريح المفصل عند الانطلاق مع إمكانية إعطاء مهلة شهر واحد لإحضار هذا التصريح.

- **وثيقة المعلومات المفصلة:**

هي وثيقة يعتمد عليها المصرح في تخليص كل المعلومات المتعلقة بالتصريح في مضمونها وهي محررة بواسطة النظام الآلي الخاص بالمعتمدين لدى الجمارك، ولذلك فإننا نجدها في شكل موحد عند أغلب المصرحين لدى الجمارك وهي وثيقة إجبارية عند التصريح وتقديم ملف التصريح.

- **رسالة النقل الجوي LTA:**

تحرر من قبل شركات النقل الجوية أو من قبل الأعوان المعتمدين (أعوان النقل الجوي) تتكون من ثلاث نسخ:

واحدة للناقل.

وأخرى للمرسل إليه.

الثالثة للشحن، بالإضافة إلى نسخ طبق الأصل بأعداد معينة حسب حاجات استعمالها، شكل موحد عالميا بموجب اتفاقية "وارسوا" لسنة 1929 المعدلة في 1955 و 1961 تعتبر رسالة النقل الجوي دليلا على عقد النقل من المالك للبضاعة وبين شركةّ النقل تمثل كذلك فاتورة أعباء النقل، هنا نشير إلى أن أعباء النقل

تحدد من خلال اتفاقيات المنظمة العالمية للنقل الجوي التي تعدل قيمة النقل الجوي خلال 03 أشهر حسب الظروف والتغيرات الاقتصادية، تطبق شركات الخطوط الجوية الجزائرية القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات المنظمة لتحديد ثمن النقل وذلك بصفتها عضوا في المنظمة.

تمثل رسالة النقل الجوي إثبات قانوني على أن البضائع اتخذت شكل قانوني، أما في حالة اعتماد البضاعة تامين النقل أي شركة الخطوط الجوية الجزائرية فاعتبر بمثابة عقد تامين وتظهر أهميتها في إجراءات التصريح المفصل وبالضبط في ملف التصريح، تحتوي رسالة النقل الجوي حسب ما نصت عليه اتفاقية النقل الجوي "لوارسو" على البيانات التالية

- اسم وعنوان المرسل إليه والناقل.
- مكان تحرير الوثيقة.
- نقاط الوصول ونقطة الانطلاق

القيمة الكلية للعقد بالعملة الصعبة، سعر النقل، التأمين، سعر التكلفة، يتم تحرير هذا التصريح استنادا إلى المعلومات الموجودة في محفظة الوثائق التي تقدمها الشركة المصرحة، ويأتي هنا دور الجمارك في كيفية مراقبة هذه العمليات، لان عمليات النقل والشحن والتأمين على السلع من قبل دخولها الإقليم الجمركي تعتبر من مكونات القيمة لدى الجمارك، فإذا كانت القيمة مبنية على أساس CAF أو FOB وهي مصطلحات التجارة العالمية ويجب أن ترافق بالوثائق المبينة لقيمة النقل وقسط التأمين

وثائق أخرى:

تتمثل الوثائق في مختلف رخص الاستيراد الممنوعة من مؤسسات الدولة بغرض استيراد بعض البضائع والتي غالبا تشكل خطر على الصحة العمومية والأمن العمومي، والسكينة والأسلحة وبعض المنشورات الدعائية المخلة بالأخلاق وبعض المواد الكيميائية والأدوية كل هذه الوثائق تدخل ضمن ملف التصريح

يعطي لها رقم ترميزي يشار إليه في خانة مخصصة لهذا الغرض وهي الخانة رقم – 55– ومن أجل الرقابة الشكلية فقط، فإن المفتش يراقب هذه الأرقام وما يقابلها من وثائق للتحقق من صحتها.

ثانيا– اكتتاب التصريح المفصل:

أهم الأشخاص المصرح لهم في التصريح هم:

- مالك السفينة (المورد أو المستورد.)
- الوكيل المعتمد لدى الجمارك، حيث أنه بحكم علاقته القانونية مع مالك البضاعة تفوض إليه إجراءات الجمركة.
- الناقل: ويشترط فيه الحصول على تفويض من مالك البضاعة.

وتمر عملية التصريح المفصل ب 03 مراحل هي:

- **القابلية:**

إن قبول التصريح يعتبر أول مراحل المراقبة على مستوى المفتشية الرئيسية للأقسام، وهو أول إجراءات التخليص الجمركي، تتمثل هذه المرحلة في تقديم التصريح وما يتضمنه من بيانات حول البضاعة موضوع الملك، وتتعلق بمراقبة الجانب الشكلي للتصريح الجمركي، وهذه العملية الشكلية منصوص عليها في المادة 82 من القانون الجمركي، إن كل اختراق لهذه الالتزامات تؤدي إلى عدم قابلية التصريح تطبيقا للمادة 88 من القانون الجمركي.

- **التسجيل:**

بعد التأكد ومراقبة البيانات المذكورة يقرر المفتش قبول التصريح من عدمه لذلك فإن التصريحات الغير مقبولة شكلا ترفض ولا يتم تسجيلها وهذا ما نصت عليه المادة 88 من القانون الجمركي الجزائري، أما في حالة قبول التصريحات فإن يتم تسجيلها في سجل عام، تتم عملية التسجيل بطريقة قانونية تلزم أصحابها

وغير قابلة للتراجع، إلاّ في حالة تغير بعض العناصر، لكن في اليوم نفسه الذي يتم إيداع التصريح وقبل الشروع في التحقيق في مطابقة البضائع للمعلومات المذكورة في التصريح في إطار محدد لا يشمل سوى، الوزن، العدد، القياس، شرط أن يقدم المصرح عدد الطرود نفسه وأنواع البضائع نفسها، كما يمثل التسجيل السند القانوني لإدارة الجمارك في أي تدخل أو دعوى ضد المشرع وهذا مانصت عليه المادة 89 من ق ج ج.

- **الفحص:**

الهدف منه هو تجنب كل ما يمكن أن يغيب عن انتباه مراقبي المراحل السابقة وحتى توفر ضمانات أكبر وفعالية أشد للمسألة المراقبة وهي تمثل خاتمة الإجراءات.

وتتعلق بالشكل والمضمون للتصريح، وفيما تقوم المصلحة بإعادة مراقبة فعالية للبضاعة موضوع التصريح لمعرفة مدى تطابق البيانات لهذه البضائع، فالمفتش عليه أن يقرر فحص مضمون التصريح الجمركي باتخاذ عينة من مجموع البضائع وفحصها كلها، إذا تبيّن له شك في المعلومات المقدمة خاصة بطبيعة البضائع أو نوعها.

وتتم هذه العملية بحضور المصرح وهذا ما نص عليه القانون الجمركي الجزائري فإذا تطابقت المعلومات المصرح بها فإن الجمارك تسلم لصاحب البضاعة وصلا لرفع بضاعته، أما في حالة العكس أي عدم التطابق فمصلحة الرقابة تلزم المصرح بتعديل التصريح ودفع مبلغ الغرامة الناتج عن هذا التصريح الخطأ، وفي حالة ما إذا لم تقبل المصرح هذا الالتزام يمكن له طلب فحص كلي إذا كان النزاع يخص الوزن أو الحجم أو العدد أو الطول، شريطة أن يتحمل كل النتائج الناجمة عن ذلك، أما إذا كان النزاع يخص المنشأ القيمة أو النوع فيرفع النزاع إلى لجنة التعريفة التي تفصل في النزاع وفق إجراءات معينة

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية

الاتفاقيات الدولية للتجارة الخارجية تشكل إطارًا قانونيًا واضحًا للتبادل التجاري بين الدول. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تحقيق العديد من الأهداف بما في ذلك تحفيز التجارة الدولية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التعاون الدولي، وتحسين شروط التجارة بين الدول، وتقديم الحماية للمستهلكين والمنتجين.

اولا- الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة 1994 -الغات 1994

يعتبر النفاذ إلى الأسواق، أحد المحاور الأساسية في التجارة الدولية، كونه يصف قدرة السلعة، أو الخدمة، على المنافسة في الأسواق المحلية، والخارجية. يعكس المصطلح في إطار منظمة التجارة العالمية، مجمل الشروط التي تفرضها الحكومة على دخول المنتج إلى البلد، في ظل معطيات غير تمييزية.

في هذا الصدد، بنيت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (1994الغات) على مبادئ اتفاقية الغات ،1947 وما لحق ذلك من تعديل لعديد من مواد، وبنود في اتفاقية الغات 1947؛ والتي تم الاتفاق عليها في الجولات الثمانية التي انعقدت خلال الفترة 1947-1994 لتنظم حركة نفاذ السلع إلى الأسواق الخارجية، لجهة محور التعريفة الجمركية وجدولتها وتثبيتها، وإمكانية إعادة التفاوض لتعديل مستوى التثبيت، والقيود الكمية المفروضة على المستوردات، إضافة إلى مجموعة أحكام تتعلق بالحواجز غير التعريفية. (صبيح، صفحة 12)

أ- محور الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الغات 1994. النفاذ إلى الأسواق

شملت الغات 1994 جميع مبادئ الغات 1947:مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وما يتطلب من التزامات قابلة للإدراج في جداول التنازلات لكل بلد عضو؛ المعاملة الوطنية، وعدم التمييز بين الأعضاء؛ التفاوض، وإعادة التفاوض بشأن التعريفات الجمركية؛ إضافة إلى مجموعة أحكام خاصة بالممارسات التجارية غير المشروعة أبرزها:

الإغراق ودعم الصادرات، القيود الكمية، القيود المفروضة لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات، المؤسسات التجارية الحكومية، مساعدة الحكومة لأغراض التنمية الاقتصادية، والتدابير الوقائية في حالات الطوارئ، فضلا عن عدد من المسائل التقنية المتصلة بتطبيق التدابير الحدودية. كما تم التطرق للاستثناءات العامة، الاستثناءات المتعلقة بالأمن القومي، التجارة والتنمية، وتوفير قواعد ومزايا خاصة بالنسبة للبلدان النامية. تم توسيع وتحديد تفاصيل هذه الأحكام في اتفاقات الملحق التخصصية من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. (صبيح، صفحة 47)

بمعنى آخر، يقوم المبدأ الأساسي لاتفاقية الغات 1994 على وضع قواعد لنفاذ السلع الذي يتلخص بالتالي : ضرورة استخدام الرسوم الجمركية عموماً، كأداة وحيدة لحماية الصناعة المحلية؛ كما يجب أن تكون الرسوم الجمركية مثبتة، في جداول الرسوم الجمركية الخاصة بكل بلد عضو لدى انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي بدوره يجعلها مستقرة، وقابلة للتنبؤ بالمقابل، في حال أراد العضو إجراء تعديل خط جمركي، فلا بد من المضي في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف وفق قواعد محددة في الغات 1994.في هذا الإطار، منذ أن اعتمدت منظمة التجارة العالمية حزمة تموز 2004 أخذت المفاوضات الخاصة بنفاذ السلع غير الزراعية منحى منفصل عن المفاوضات للسلع الزراعية نظراً لما تضمنت الأخيرة من مواضيع الدعم المحلي، ودعم الصادرات، إضافة إلى موضوع نفاذ السلع الزراعية إلى الأسواق الخارجية.

ب-تنظم عملية النفاذ إلى الأسواق ضمن اتفاقية الغات 1994 في المحاور التالية:

- تثبيت التعريفة الجمركية
- القيود الكمية
- جداول الالتزامات وصيغ التخفيض الجمركي
- أسس التفاوض على الجداول وإعادة التفاوض
- مبدأ التبادلية وعدم التبادلية

- التعديل مقابل الإجراء المؤقت أو مقابل التعويض
- تصنيف المنتجات
- وتعديل التصنيف وفق النظام المنسق

ج- تثبيت التعريفة الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية، من أقدم الإجراءات التجارية، وربما أكثرها شهرة؛ وهي بالرغم من كونها مصدر إيرادات للدولة، فإن هدفها الأساسي هو منح ميزة سعريه للسلع المنتجة محلياً؛ وقد شكلت ميدان النشاط التقليدي الأكثر نجاحاً للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الغات) وتمثل من حيث المبدأ، الأداة الوحيدة المسموح بها للحماية عموماً في الاتفاقية. يتم تحقيق ثبات وقابلية التوقع للتجارة في مجال السلع، من خلال الالتزامات المتجسدة في «تثبيت التعريفة الجمركية» بموجب المادة 2 من اتفاقية الغات. «التثبيت» هو التزام بعدم زيادة معدل التعريفة الجمركية عن المستويات المحددة في جداول الالتزامات، لتصبح التعريفة الملزمة، والتي هي التعريفة التي تنص بشأنها التزامات قانونية بعدم زيادتها فوق مستوى ثابت؛ علما أنه يمكن تثبيت التعريفة على مستوى أعلى من التعريفة المطبقة فعلياً ويعتبر **امتيازاً شرعياً**؛ وفي مثل هذه الحالة فإن الامتياز هو التثبيت نفسه، أي الالتزام بعدم زيادة التعريفة فوق المستوى. قامت الدول المتقدمة بتثبيت رسومها الجمركية على المستويات المطبقة عموماً؛ بالمقابل اختارت الدول النامية التي اعتمدت سياسات السوق المفتوح، الالتزامات المتعلقة بوضع سقف ملزم أي التثبيت بمستويات أعلى من المعدلات المطبقة؛ الأمر الذي سمح للدول النامية بزيادة التزاماتها المثبتة بشكل جوهري، وبالتالي تدعيم سياسات السوق الحر الخاصة بها، والمحافظة في الوقت نفسه على هامش من الحماية عند الحاجة. (صبيح، صفحة 33)

عند تثبيت التعريفة الجمركية، يُشار إلى الرسوم الملزمة بعد التخفيض أو اعتماد مستوى منخفض دون تخفيض بـ الالتزامات/التنازلات جمركية وتدرج في جداول خاصة بها (جداول الالتزامات/ التنازلات)

الجمركية لكل بلد عضو في منظمة التجارة العالمية جدول؛ إلا إذا كانت تعتمد جدولا واحداً لاتحاد جمركي هي عضو فيه، كما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد جدولا موحداً. خفضت جولات المفاوضات الثمانية، التي عقدت في إطار اتفاقية الغات منذ عام 1947، مستوى الحماية الجمركية في الدول الصناعية إلى حد كبير؛ لكن لا يزال هناك رسوم جمركية عالية في حالة (المنتجات الحساسة)

ثانيا- الاتفاقيات المتعلقة بتيسر المبادلات التجارية (صبيح، صفحة 150)

أسفرت جولة أوروغواي 1968 - 1994عن عدد من الاتفاقيات تساهم مباشرة في تيسر المبادلات التجارية بن الأعضاء وتضع ضوابط متعددة تحكم عمليات الاستيراد والتصدير وتوضح بعض الأحكام ذات الصلة في الاتفاق العام للتعريفة والتجارة جات1947 ، وتتمثل هذه الاتفاقيات في:

- اتفاقية التقييم الجمركي
- اتفاقية الفحص قبل الشحن
- اتفاقية تراخيص الاستيراد

ثالثا- الاتفاقيات المتعلقة بإجراءات الحدود

اعتمدت منظمة التجارة العالمية عددا من الاتفاقيات تتعلق أساسا بإجراءات الحدود والي تهدف إلى تسهيل المبادلات التجارية بن الدول الأعضاء وإزالة العوائق المحتملة في عمليات الاستيراد والتصدير. وتتعلق هذه الاتفاقيات بمجالات التقييم الجمركي، وتراخيص الاستيراد، والفحص قبل الشحن، وقواعد المنشأ.

أ- اتفاقية التقييم الجمركي:

تتضمن اتفاقية التقييم الجمركي مواد تلزم الدول الأعضاء بتبني أنظمة عادلة ومحايدة في تقييم السلع لأغراض جمركية، وأن تعمل على أن يكون التقييم الجمركي مطابقًا للحقائق التجارية للسلع وألا يتم تطبيق رسوم تعسفية أو خيالية لا تمت لقيمة السلعة بصلة. وفي هذا الإطار تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء باعتماد القيمة الحقيقية للصفقة في تحديد قيمة السلع لأغراض جمركية واتباع طرق وضوابط نصت عليها الاتفاقية بوضوح لتحديد القيمة الجمركية حسب الحالات المختلفة. كما تحث الاتفاقية الدول الأعضاء ومصالحها الجمركية على العمل على مواءمة إجراءات التقييم في إطار برنامج مواءمة بين الإجراءات المطبقة لدى المصالح الجمركية للدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، تنص الاتفاقية على إلزامية نشر كل القوانين والأنظمة والإجراءات الخاصة بالتقييم الجمركي بهدف إرساء وتعزيز مبدأ الشفافية في الأنظمة المذكورة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الرسوم الجمركية يمكن أن تتخذ شكل رسوم قيمة تستند المصالح الجمركية في تحديدها إلى قيمة السلعة، أو رسوم نوعية تعتمد الجهات المختصة في تحديدها على معايير غير قيمية كعدد الوحدات أو وزن السلع. وفي حالة الرسوم النوعية، ليس هناك حاجة لتحديد قيمة السلع لأغراض جمركية نظرًا لاعتماد تحديد الرسوم الجمركية على معايير نوعية، وبالتالي لا تخضع هذه الرسوم النوعية لمقتضيات اتفاقية التقييم الجمركي، وتظل الرسوم القيمية هي المعنية بالاتفاقية.

ب- اتفاقية تراخيص الاستيراد:

أما اتفاقية تراخيص الاستيراد فتلزم الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى التراخيص من أجل الاستيراد إلا عند الضرورة. كما تحدد الاتفاقية المعايير والمقاييس التي تضمن عدم استخدام نظام تراخيص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع الخاصة بهدف إعاقة التجارة. وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء كذلك بنشر كل النظم الخاصة

بتراخيص الاستيراد وإخطار منظمة التجارة العالمية بتلك النظم والإجراءات بهدف ضمان الشفافية والتنبؤ لدى المصدرين والمستوردين.

ج- اتفاقية الفحص قبل الشحن:

كلف بعض الدول شركات مستقلة متخصصة في مجال الفحص لتقوم بفحص الحمولات قبل شحنها للسلع الموجهة إلى الخارج ومعاينة دقتها فيما يتعلق بالأسعار والكميات والجودة. وتلجأ الدول النامية لهذا النظام لتعويض ضعف البيانات الإدارية وذلك بهدف حماية المصالح المالية للدولة المستوردة ومنع الغش التجاري والتهرب من أداء الواجبات المستحقة بما فيها الرسوم الجمركية. وفي هذا الإطار، تنص اتفاقية الفحص قبل الشحن على تطبيق المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في الجات 1994 على العمليات التي تقوم بها تلك الشركات. وتتعلق هذه المبادئ والالتزامات بعدم التمييز والشفافية وحماية المعلومات التجارية السرية واجتناب التأخر وعرقلة التجارة من قبل تلك الشركات أثناء القيام بالعمليات المذكورة. كما تلزم الاتفاقية الدول التي تلجأ إلى نظام الفحص قبل الشحن أن تنشر القوانين والنظم المتعلقة بذلك لضمان شفافية العمليات والإجراءات ذات الصلة.

اتفاقية قواعد المنشأ:

تمثل قواعد المنشأ بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية القوانين واللوائح والضوابط الإدارية ذات التطبيق العام التي يتم اعتمادها لتحديد بلد منشأ السلع باستثناء تلك التي تستخدم لمنح معاملة تفضيلية جمركية. وبالتالي، لا تغطي اتفاقية قواعد المنشأ إلا قواعد المنشأ المستخدمة في إطار الأدوات غير التفضيلية للسياسة التجارية مثل معاملة الدولة الأولى بالرعاية، ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، وتدابير الوقاية، واللوائح الخاصة بوسم المنشأ، والتقييد الكمي ونظام حصص التعريفة التمييزية، وقواعد المنشأ المستخدمة لأغراض إحصائية والمعتمدة في إطار المشتريات الحكومية.

وتهدف اتفاقية قواعد المنشأ إلى اجتناب استخدام قواعد المنشأ كعوائق أمام التجارة الدولية حيث تلزم الدول الأعضاء أن تتعامل في تطبيقها لقواعد المنشأ بمنتهى الشفافية وأن تدير تلك القواعد بموضوعية وبشكل متسق وموحد وحيادي ومعقول. وتهدف الاتفاقية على المدى البعيد إلى مواءمة قواعد المنشأ بن الدول الأعضاء حتى يتم تطبيقها بأكثر شفافية وموضوعية وتنبؤ ومن غير تمييز.

ومن جهة أخرى، وضعت منظمة التجارة العالمية برنامجًا خاصًا بهدف مواءمة قواعد المنشأ التفضيلية فيما بين الدول الأعضاء بهدف تحديد قواعد المنشأ التفضيلية التي يتم تطبيقها من قبل جميع الدول الأعضاء والتي تكون مماثلة في جميع الحالات بغض النظر عن الهدف الذي يتم استخدامها من أجله. وقد واصلت لجنة قواعد المنشأ العمل في إطار هذا البرنامج رغم التعثر الذي ما زال يطبع هذه الأنشطة حتى الآن، والذي كان من المنتظر أن تنتهي من أشغالها بعد ثلاثة أعوام من نشأة منظمة التجارة العالمية.

خامسا- اتفاقية مكافحة الإغراق (صبيح، صفحة 112)

تعرف اتفاقية منظمة التجارة العالمية ظاهرة الإغراق بأنها حالة دخول سلعة إلى الأسواق الوطنية بسعر أقل من قيمتها الحقيقية التي يعكسها عادة سعر نفس السلعة أو السلعة المماثلة لها في أسواق البلد المصدر. وإذا لم توجد السلعة المماثلة في سوق البلد المصدر، يتم اعتماد سعر السلعة المماثلة في بلد استيراد آخر، وإذا لم تتوفر سلع مماثلة في بلد استيراد آخر أو أسعار قابلة للمقارنة في البلد المستورد الآخر، يتم اعتماد القيمة المبنية التي يتم تحديدها من خلال حساب تكلفة الإنتاج إضافة لهامش معقول من الربح ومصاريف البيع.

وكي يثبت أن هناك إغراق يمنح الحق للبلد المستورد أن يتخذ الإجراءات اللازمة، أي تطبيق رسوم إغراق على السلع المستوردة، لابد أن يشكل استيراد هذه السلع موضوع الإغراق ضررًا على فرع من فروع الإنتاج الوطنية، وأن تثبت العلاقة السببية بين دخول السلع المستوردة موضوع الإغراق والضرر المحدَث على فرع الإنتاج الوطني.

كما تنص اتفاقية مكافحة الإغراق بوضوح على طرق تقييم الإغراق وإثبات الضرر وتحديد العلاقة السببية، وكذلك طرق إجراء التحقيقات وإجراءات تطبيق رسوم الإغراق. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء مطالبة بإخطار منظمة التجارة العالمية بجميع الإجراءات الهادفة إلى مكافحة الإغراق وأن تقوم بوضع التشريعات اللازمة في مجال مكافحة الإغراق وإنشاء مؤسسات معنية بالتحقيقات في هذا المجال تعرف بسلطات التحقيق. كما يجب أن نؤكد في هذا الإطار على دور الشركات والمصانع والقطاع الخاص لكونه هو الفاعل الأساسي الذي يتأثر بالإغراق وهو الذي يناط به دور استكشاف الإغراق والتنبيه إلى أضراره قبل وقوعها أو استفحالها والتقدم بالشكاوى إلى الجهات الحكومية المختصة والتعاون معها ومع السلطات المكلفة بالتحقيق في هذا المجال

سادسا- اتفاقية الدعم الاجراءات التعويضية (صبيح، صفحة 155)

لتصدير كي يتم تقديم الدعم لشركة أو فرع إنتاج، كأن يتم اشتراط كميات محددة في عمليات التصدير أو كميات محددة في استعمال المكون الوطني في عمليات الإنتاج. وتظل جميع أنواع الدعم الأخرى غير محظورة لكنها قابلة لاتخاذ إجراءات تصحيحية ضدها من قبل الدول الأعضاء إذا ما تضررت أسواقها من دخول السلع المدعومة وذلك بفتح تحقيقات وفرض رسوم إضافية عليها. وتشمل اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية قواعد قانونية وإجراءات وآليات لمواجهة الأضرار التي قد تنجم عن الدعم المقدم للسلع أو الشركات أو فروع الإنتاج والذي قد يسبب أضرارًا لفرع أو فروع الإنتاج الوطنية في بلد استيراد هذه السلع. فمن جهة تنظم الاتفاقية عملية تقديم الدعم في الدول الأعضاء، وتضع ضوابط للتدابير التي يمكن للدول اتخاذها بهدف تصحيح الأوضاع وإزالة الضرر الذي قد يترتب على الواردات المدعومة في بلد التصدير. وقد عرفت اتفاقية الدعم الدعم المباشر أو غير المباشر المخصص لشركة/شركات أو لفرع/فروع إنتاج أو لمنطقة/مناطق جغرافية معينة. كما عرفت الدعم بكونه يشمل مساهمة مالية من طرف السلطات العمومية

تنتج عنها ميزة تجارية في الأسواق. وصنفت الدعم إلى دعم محظور من جهة ودعم قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات إذا ثبت أن ضررًا نتج عنه على فرع/فروع إنتاج في بلد الاستيراد من جهة أخرى.

أما الدعم المحظور فهو الدعم الذي يتم ربطه بنتائج التصدير أو استخدام المكون الوطني. فهذه الأنواع من الدعم محظورة صراحة ولم يعد هناك مبرر لإبقائها، ومن حق كل دولة عضو أن تطعن فيه أمام جهاز تسوية المنازعات. ومعنى ربط الدعم بنتائج التصدير أو استخدام المكون الوطني هو أن تشترط السلطات العمومية أو التابعة لها تحقيق نتائج في عمليات التصدير أو الإنتاج باستخدام المكونات الوطنية.

ويتم تحديد الضرر من خلال ثلاثة عناصر: أولها إذا تسببت الاستيرادات من السلع المدعومة بضرر على فرع أو فروع إنتاج البلد المستورد، وثانيها إذا تسببت استيرادات السلع في ضرر جسيم على سوق البلد المستورد المشتكي في حال انحراف الصادرات، وثالثها إذا تسببت السلع المدعومة عند دخولها إلى البلد المستورد في إزالة الميزات المخولة لبلد ثالث بموجب التزامات (تنازلات) جات 1994.

وحتى تتمكن الدولة العضو من فرض رسوم إضافية على السلع المدعومة كإجراءات تصحيحية، تنص الاتفاقية على وجوب تحديد وجود واردات مدعومة والضرر الناجم عنها والعلاقة السببية بين الواردات من السلع المدعومة والضرر الحاصل. كما تنص اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية بوضوح على طرق تقييم الدعم المشوه للتجارة وإثبات الضرر وتحديد العلاقة السببية، وكذلك طرق إجراءات التحقيقات وفرض الرسوم التعويضية.

تشتمل اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية على قواعد قانونية وإجراءات وطرق لمكافحة الأضرار التي قد تترتب على دعم تمنحه الدولة العضو لشركات أو فروع إنتاج في بلد التصدير بحيث يسبب استيراد السلع المدعومة أضرارًا لفرع أو فروع إنتاج في أسواق بلد الاستيراد.

المبحث الثالث: الأدوات المالية للإجراءات الجمركية

المطلب الأول: الرسوم الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل السعرية المستخدمة لتنظيم التجارية الخارجية وفي ما يلي نتعرض إلى مفهومها وأنواعها وآثارها.

1- مفهوم الرسوم الجمركية و أنواعها

أولا- مفهوم الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم من أهم أدوات السياسة المالية، وخاصة ما يتعلق منها بدعم الإيرادات العامة وتوظيفها. وتمثل الرسوم الجمركية فرعًا من فروع هذه الرسوم، حيث تعرف عادة بأنها "ضرائب تفرض على السلع المستوردة إلى الدولة أو المصدرة منها"، وقد تكون هذه الضرائب قيمية تقدر بنسبة مئوية عن قيمة السلعة، أو تتخذ شكل مبلغ ثابت يفرض على السلعة مهما كانت قيمتها، وتعرف بالضرائب النوعية.. (جلال، 2020، صفحة 3)

تعرف أيضا أنها عبارة عن مبالغ مالية يفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها سواء كانت صادرات أو واردات. ونظراً لاختلاف البضائع والسلع المستوردة والمصدرة، فإنه يكون هناك اختلاف في الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة، والتي يمكن تفصيلها كالآتي:

ثانيا- أنواع الرسوم الجمركية (نعيمة، 2020، صفحة 40)

- **الرسم على القيمة المضافة TVA:**

حسب المادة 238 من قانون الجمارك ":تكلف إدارة الجمارك بتحصيل الرسم عمى القيمة المضافة المستحق عند الاستيراد أو التصدير أو بالعمل على ضمان تحصيله ضمن الشروط المحددة بموجب التشريع والتنظيم المعمول بها في مجال الرسم على القيمة المضافة(المادة 238 رقم: 17-4، 2017)

وعليه يمكن تعريف الرسم على القيمة المضافة على النحو التالي:

هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق او الاستهلاك النهائي، وتطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا حيث تطبق على السلع المحلية أو المستوردة باستثناء المعفاة منها.

هناك نسبتين للضريبة على القيمة المضافة وهما:

19% كنسبة عادية عامة من رقم الأعمال.

09% كنسبة مخفضة.

ويحسب الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

الرسم على القيمة المضافة = (القيمة لدى الجمارك + الحقوق الجمركية + الأتاوى الجمركية + مجموع الضرائب والرسوم الجمركية الاخرى*نسبة الرسم على القيمة المضافة).

- **الرسم الداخلي على الاستهلاك TIC:**

جاء الرسم الداخلي على الاستهلاك بموجب المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال المعدلة بموجب المواد 49 من قانون المالية لسنة 1995، المادة 81 من قانون المالية لسنة 1996، 52 من قانون المالية لسنة 1997، 40 من قانون المالية لسنة 1999، 44 من قانون المالية لسنة 2000 ، 27 من قانون المالية لسنة 2001، 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، 29 من قانون المالية لسنة 2002 ، 03 من قانون المالية التكميلي لسنة 2007 ، 33 من قانون المالية لسنة 2015 و 28 من قانون المالية 2017 و33 من قانون المالية 2018

فالرسم الداخلي على الاستهلاك هو ضريبة خاصة ونوعية تفرض على نوع معين من المنتجات، والسلع والتي جاء ذكرها في المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال والمتمثلة في مواد التبغ والكبريت والسجائر والقداحات، حيث يتم تطبيق نظام مختلط على الرسم الداخلي على الاستهلاك وبهذا يتم تطبيق فرض هذا الرسم ليس فقط على الوزن الصافي ولكن يطبق أيضا على قيمة هذا المنتوج رسم قيمي، حيث تتكون التعريفات الجديدة من حصة ثابتة ورسم قيمي.

يؤسس رسم داخلي على الاستهلاك يتكون من حصة ثابتة ومعدل نسبي، ويطبق هذا الرسم على مجموعة من المنتوجات مثل السجائر والتبغ.

- **الرسم على المواد البترولية TPP:**

يعتبر الرسم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها من بين الضرائب النوعية على الإنفاق ويطبق على المنتجات التالية: البنزين العادي، البنزين الخالي من الرصاص، البنزين الممتاز، غاز البترول المميع حيث نصت المادة 33 من قانون المالية لسنة 2018 والتي عدلت المادة 28 من قانون الرسم على رقم الأعمال على:

يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المنتجات أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية "(المادة ،28 قانون الرسم على الأعمال، 2010)"

- **الرسم الإضافي على منتجات التبغ TAPT:**

وضع هذا الرسم بموجب المادة 36 من قانون المالية لعام 2002 المعدلة و المكملة بالمادة 70 من قانون المالية لعام 2012 والتي تنص على:

" يؤسس رسم إضافي على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك في الجزائر، يحدد مبلغه بـ 11 دج عن كل رزمة أو علبة أو كيس، يحصل الرسم الإضافي على المواد التبغية حسب نفس الشروط المطبقة على الرسم الداخلي للاستهلاك".

يوزع ناتج الرسم الإضافي على المنتوجات التبغية كما يأتي:

10 دج لصالح ميزانية الدولة.

06 دج لصالح الصندوق الخاص بالاستعجالات والنشاطات العلاجية الطبية.

02 دج لفائدة حساب التخصيص الخاص رقم 133-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي."

02 دج لفائدة حساب التخصيص الخاص رقم 138-302 الذي عنوانه" صندوق مكافحة السرطان."

01 دج لصالح صندوق التضامن الوطني(المادة 70 قانون المالية 2012)

- **الرسم على الخضروات و الحبوب الجافة TCLS:**

نصت عليه المادة 83 من قانون المالية لسنة 2000: " يؤسس رسم بقيمة 15 دج عن كل قنطار يباع من الحبوب والبقول الجافة. يدفع هذا الرسم من قبل كل منتج أو مستورد، ويقيد ناتجه في باب النفقات المتعمقة بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية."(المادة 83 قانون المالية)

اذن الرسم على الخضروات والحبوب الجافة هو عبارة عن ضريبة مالية قدرها 15 دينار لكل مئة وزن، والتي يدفعها أي منتج أو مستورد على مبيعات الحبوب والخضروات، ويتم دمج هذه الضريبة في قاعدة الضريبة على القيمة المضافة، حيث تدفع عائدات هذه الضريبة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بنسبة 100% أي أن كل عائداتها ترجع لهذا الصندوق.

- **الرسم على الوقود T.CARB:**

وضعت هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية لعام 2002، المعدلة والمكملة بالمادة 55 من قانون المالية لعام 2007.

يؤسس رسم على الوقود تحدد تعريفته كما يأتي:

بنزين بالرصاص (عادي و ممتاز 0.10 دج /للتر.)

مازوت: 0.30 دج / للتر.

يوزع ناتج الرسم على الوقود على النحو التالي:

50% لفائدة حساب التخصيص الخاص رقم 100-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لمطرق والطرق السريعة".

50 % لفائدة حساب التخصيص رقم 065-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث "المادة 55 قانون المالية، 2000"

- **الرسم على الإطارات المستوردة او المنتجة محلياT.PNEUS:**

وضع هذا الرسم بموجب المادة 60 من قانون المالية لعام 2006 المعدلة والمكملة بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لعام 2008 ، حيث تفرض هذه الضريبة على الإطارات أو العجلات الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا.

عدلت المادة 112 من قانون المالية لعام 2017 المادة 43 من قانون المالية لعام 2013 وجاءت بتوزيع جديد لعائدات هذه الضريبة والتي سنذكرها كما يلي:

"يؤسس رسم على الاطر المطاطية الجديدة المستوردة .يحدد مبلغ هذا الرسم كما يأتي:

750 دج، عن اطار مخصص للسيارات الثقيلة.

450 دج، عن اطار مخصص للسيارات الخفيفة.

و يوزع حاصل هذا الرسم كما يأتي:

35% من العائدات لصالح البلديات.

35% من العائدات لصالح ميزانية الدولة.

30% من العائدات لصالح الصندوق الخاص لمتضامن الوطني"(المادة 112 قانون المالية 2017)

المطلب الثاني: الضرائب والرسوم الأخرى

أولا: تعريف الضرائب:

يكتسي تعريف الضريبة أهمية بالغة وذلك لتمييزها عن الإيرادات الأخرى التي تتشابه معها في بعض الخصائص، ولقد حاول الكثير من علماء المالية تعريف الضريبة فجاءت أغلب تعريفاتهم متشابهة إلا فيما يتعلق بأهداف الضريبة التي خضعت للتطور الذي لحق بدور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة والتي يقتصر دورها على توفير الأمن والقضاء إلى الدولة المتدخلة التي امتد نشاطها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

فالبعض لا يرى في الضريبة إلا وسيلة لتحقيق الأهداف المالية مثل تغطية نفقات الدولة فقط، ومنهم من ركز على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للضريبة باعتبارها وسيلة تدخل، غير أنه من السابق لأوانه أن نقدم تعريف الضريبة دون التطرق إلى مفهوم الجباية باعتبارها نظاما يشمل كل الاقتطاعات الإجبارية المطبقة من طرف الدولة والتي تأخذ غالبا شكل ضرائب إضافة إلى الرسوم والرسوم الجمركية والاشتراكات الاجتماعية وغيرها من الاقتطاعات الأخرى

إن اختلاف علماء المالية حول أهداف الضريبة أوجد عدة تعاريف نذكر من أهمها:

يعرف "لويس تروتابا Trotabas.L الضريبة بأنها "وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعا قانونيا وسنويا طبقا لمقدرتهم التكليفية يعرف بيار بالتران Pierre Beltran الضريبة بأنها "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي و دون مقابل محدد نحو الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية" (نبيل، 2008، صفحة 3)

كما تعرف الضريبة بأنها "اقتطاع نقدي إلزامي تفرضه الدولة على المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل منجز في سبيل تغطية النفقات لفائدة الجماعات الإقليمية الدولة و الجماعات المحلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية (الوادي، 2007، صفحة 52)

كما تعرف أيضا بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (الوادي، 2007، صفحة 52) وانطلاقا من مجمل التعاريف المقدمة، يمكن تحديد خصائص الضريبة في أنها:

- **ذات طابع نقدي:** حيث أنها التزام يفرض أساسا بصورة نقدية خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية البدائية

- **الضريبة ذات طبيعة إجبارية:** يقصد بها أن الضريبة بمجرد إقرارها من طرف السلطات المختصة فإن المكلف بها مجبرا بأدائها،إن صفة الإجبار في الضريبة هي ذات صبغة قانونية، فالإجبار قانوني وليس معنوي يجد مصدره في القانون وليس في إرادة الأفراد .(يوسف، 2015، صفحة 4)

- **الضريبة تحصل بشكل نهائي:** ويقصد بذالك أن مبلغ الضريبة المستحق والمحصل من المكلف لا يتم إرجاعه له كما هو الحال بالنسبة للقروض العامة.

- **الضريبة تدفع دون مقابل** :حيث تدفع الضريبة من طرف المكلف دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة .(ناشد، 2003، صفحة 120)

- **الضريبة تفرض من جهة عامة** :أي لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون فالإدارة الجبائية التي تقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية و تحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المخصصة .(الخطيب، 2005، صفحة 164)

- **هدف الضريبة في تحقق النفع العام** :أي أن الضريبة يجب أن توجه لتغطية تكاليف الإنفاق العام والذي تهدف الدولة من خلاله إلي تلبية الحاجات المختلفة لأشخاص المجتمع (يوسف، 2015، صفحة 4)

ثانيا: أنواع الضرائب:

1- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية

الضرائب النسبية هي تلك الضرائب يبقى سعرها ثابت، رغم تغير المادة الخاضعة للضريبة. وهي تحقق نوعا من العدالة بين المكلفين بالضريبة وكذا وضوحها الأمر الذي يساعد على الادخار والاستثمار. أما الضرائب التصاعدية فهي تلك التي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، مما يساعد على ارتفاع الحصيلة الضريبية وإعادة توزيع الدخل والثروة، وعدم تمركزها عند فئة معينة. (محرزي، 2008، صفحة 146)

2- الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال

فالضريبة تفرض على الأشخاص بغض النظر عما يملكونه من رؤوس أموال، في حين الضريبة على الأموال فهي تفرض على ما يملكه الشخص من رؤوس أموال، وتمتاز بعدالتها لأنها مرتبطة بحجم الأموال (محرزي، 2008، صفحة 146)

3- **الضرائب المباشرة و الضرائب الغير مباشرة**

إن ما يميز بينهما هو تحديد الشخص الذي يتحمل العبء، فتكون الضريبة مباشرة إذا كان الذي يدفعها للخزينة هو الذي يتحملها بصفة نهائية. وتكون غير مباشرة إذا كان الذي يدفعها للخزينة يعد وسيطا بينه وبين الشخص الذي يتحملها. (المحجوب، 1971، صفحة 233)

4- **الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة**

المقصود بالضريبة الوحيدة أن تعتمد الدولة ضريبة واحدة رئيسية إلى جانب فرض ضرائب أخرى، أما نظام الضرائب المتعدد فيعني إخضاع المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب.

ثالثا- تعريف الرسم

يعرف الرسم بأنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"

وقد عرفه بعض علماء المالية بأنه "مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من بعض الأفراد في مقابل ما تقدمه لهم من خدمة أو منفعة خاصة، كما هو الأمر بالنسبة إلى الرسوم البريدية والرسوم القضائية وإلى غير ذلك من أنواع الرسوم الأخرى

رابعا- خصائص الرسوم

للرسم عناصر أساسية تشكل في مجموعها خصائص تبرز الصفات المالية والقانونية للرسم على النحو الآتي:

- **الرسم مبلغ نقدي:** وهو عبارة عن مبالغ نقدية مقطوعة ثابتة أو بنسبة مئوية عادة ما تقدر بالعملة الوطنية (فرهود، 1990، صفحة 140)

- **الرسم قد يكون اختياريا أو إجباريا:** فالصفة الاختيارية للرسم مرتبطة بحرية الشخص في طلبه للخدمة أو عدمها، بينما تظهر الصفة الإجبارية في عدم حرية الشخص بأداء الرسم أو عدم تأديته في حال طلبه الخدمة وانتفاعه بها فهو ملزم بأداء الرسم وفقا لما تحدده الدولة. (برغوثي، 2005، صفحة 10)

- **الرسم يكون مقابل نفع خاص** يحصل عليه من الدولة أو من مؤسساتها العامة، وهذا النفع أو الخدمة يقدم بعدة أشكال فقد يكون في عمل يؤديه موظفي الدولة أو مقابل رخصة تمنح للشخص. وهذه الصفة تثير مسألة هامة مدى التناسب بين قيمة الرسم المقرر والنفع الذي يحصل عليه الشخص، كما يعتمد مقدار الرسم على أهداف الدولة من فرضه ونوعية أو غرض الخدمة المقدمة فيما إذا كان غرضا اجتماعيا أو اقتصاديا.

- **الرسم يترتب عنه تحقيق نفع عام** بالرغم من أن الرسم ينتج عنه نفع خاص، إلا أن هذا النفع يندرج ضمن إطار نفع عام لكل المجتمع كالرسوم القضائية فعي تحقق نفع عاما بتوفير العدالة واستقرار الحقوق.

- **الرسم يدفع للدولة** فهي التي تفرض الرسوم وتحصلها من الأفراد وبذلك لا يحق لأشخاص القانون الخاص القيام بذلك، والمقصود بالدولة الإدارات الحكومية كالوزارات والمؤسسات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية كالبلديات التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

تستقل الدولة وحدها بوضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله (برغوثي، 2005، صفحة 10)

خامسا- أنواع الرسم (حياة، 2017، صفحة 40)

تحدد التشريعات المطبقة في الدول خاصة منها المالية أنواع الرسوم، وبطبيعة تعريف الرسم بأنه اقتطاع نقدي مقابل خدمة أو منفعة فإن أنواعه تتعدد من حيث طبيعة الخدمة، الجهة التي تقدمها وطريقة استيفاء الرسم .

أ- أنواع الرسم من حيث طبيعة الخدمة أو المنفعة

وفقا لهذا الاعتبار يتسع نطاق الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها ويحصل بالمقابل على رسوم. وعلى العموم إذا كانت الدولة تتجه نحو مجانية الخدمة فإنها تقلص من نطاق الرسوم، وتشمل الرسوم وفق هذا الاعتبار ما يلي:

الرسوم القضائية والتوثيقية وهي تدفع مقابل طلب خدمة من مرفق قضاء أو من كاتب العدل.

الرسوم الامتيازية وتدفع مقابل خدمات معينة تمنح الأشخاص ميزة معينة عن غيرهم كرسم قيادة السيارة.

الرسوم الإدارية وهي تدفع مقابل خدمات إدارية تقدمها الدولة أو الهيئات أو المرافق العامة كرسوم البلدية، الصحة والبريد وغيرها.

الرسوم لأغراض ثقافية.

الرسوم لأغراض اجتماعية كالجمعيات والنوادي الاجتماعية.

الرسوم لأغراض اقتصادية كرسم دمغة المعادن الثمينة.

ب- انواع الرسوم من حيث الجهة المقدمة

وفقا لهذا الاعتبار قد تكون الرسوم محلية كالتي تقدمها البلديات أو وطنية كالرسوم التي تفرضها الوزارات أو المؤسسات العامة في الدولة.

ج- انواع الرسوم من حيث شكل استيفائها

وفقا لهذا الاعتبار قد تكون الرسوم بشكل رسم مقتطع بمبلغ نقدي ثابت محدد أو بشكل نسبة مئوية.

الفصل الثاني

تحليل الاثر المالي للاجراءات الجمركية على التجارة الخارجية

تمهيد:-

تطرق المشرع الجزائري من خلال الفصل الثالث و الفصل الرابع ، الخامس و السادس من الباب الثالث من الكتاب الرابع من قانون الاجراءات المدنية و الادارية 08-09 إلى دعاوى أخرى لا تخضع لشرط الاستعجال لكن أسندها لاختصاص قاضي الاستعجال الإداري.

وتتمثل في إستعجال إثبات الحالة و تدابير التحقيق و دعاوى أخرى خاصة يتعلق الأمر بالاستعجال في مادة التسبيق المالي ، إبرام العقود و الصفقات و الاستعجال في المادة الجبائية .

بالرجوع إلى الاستعجال في مادة إثبات الحالة أو المعاينة فقد كان مطبق في ظل قانون الاجراءات المدنية القديم الملغى أما فيما يخص تدابير التحقيق فقد تم إستحداثه مع الدعاوى الأخرى الخاصة (التسبيق المالي ، إبرام العقود و الصفقات ، المادة الجبائية) عند وضع قانون الاجراءات المدنية و الادارية الجديد 08-09 . وهذا لمساعدة الطرف الضعيف في الدعوى الادارية ، بحيث تهدف إلى المحافظة على حقوقه و مركزه القانوني.

وعلى ضوء هذا قمنا بتقسيم الفصل الثاني فيما يخص دراستنا إلى ثلاثة (03) مباحث. تناولنا إستعجال المعاينة (المبحث الأول) ، إستعجال التحقيق (المبحث الثاني) أما المبحث الثالث فخصصناه للدعاوى الاستعجالية الخاصة و المتمثلة في:- (التسبيق المالي ، إبرام العقود و الصفقات ، المادة الجبائية).

المبحث الأول: تأثير الإجراءات الجمركية على الصادرات

المطلب الأول: تحليل تكلفة الإجراءات الجمركية على الصادرات

فيما يخص الإجراءات الجمركية لعمليات التصدير المفروضة بالجزائر فهي تتشكل من جزأين:

الجزء الأول: إجراءات الإحضار والوضع أمام الجمارك

يجب إحضار كل البضائع الموجهة للتصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية قبل تصديرها تحو الخارج، يمكن أن يكون مكتب الجمارك هو مكتب الخروج (المكتب الحدودي) أو المكتب الأقرب من مقر مؤسسة المصدر، مع تحديد النظام الجمركي الخاضعة له. في هذا الخصوص توجد مساحات مخصصة لإيداع البضائع الموجهة للتصدير على مستوى المناطق المينائية والموانئ الجافة، وكذلك المناطق خارج الموانئ الخاضعة للرقابة الجمركية (غزلاني، 2023، صفحة 208)

الجزء الثاني: إجراءات الجمركة الفعلية

يتم التخليص الجمركي الصادرات على ثلاثة مراحل مختلفة كما يلي:

المرحلة الأولى: إيداع التصريح: كل البضائع الموجهة للتصدير يجب أن تكون موضوع تصريح مفصل، هذا الأخير يمكن تسجيله في أي مكتب جمارك(مركز الخروج، مقر الإقامة أو مكتب داخلي)، ويعد التصريح الجمركي للتصدير بمثابة رخيصة تنقل في حالة اكتتاب هذا الأخير في مكتب غير مكتب الخروج. يجب إيداع التصريح من قبل الوكيل لدى الجمارك أو المالك المرخص له أو الناقل المرخص له، ويمكن للعينات وقطع الغيار والمنشورات الاشهارية والبضائع ذات قيمة تساوي أو أقل من 220 ألف دينار جزائري أن تكون محل تصريح مبسط، ويستوجب التصدير إيداع عدة وثائق كما يلي:

فاتورة موطنة.

الرخيص المطلوبة (الإجراءات الإدارية المسبقة أو الخاصة).

تقديم إثبات المنشأ (شهادة المنشأ) للبضائع الموجهة للتصدير نحو المناطق التي تستفيد من الامتيازات الجبائية كدول الإتحاد الأوروبي، المنطقة العربية للتبادل الحر، المنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر، تونس والأردن. (غزلاني، 2023، صفحة 209)

المرحلة الثانية: فحص البضائع

يتم فحص البضائع موضوع تصريح التصدير عن طريق مراقبة مادية إنتقائية قبل الشحن، كما يمكن أن تتم هذه المراقبة داخل محلات المصدر، ويتم إعفاء البضائع من المراقبة في مكتب الخروج في حالة ما تم مراقبتها في المكتب الداخلي.

المرحلة الثالثة: الشحن عند التصدير

عند إتمام عملية المراقبة وفحص البضائع تسلم الجمارك الإذن بالتصدير للمصدر لمباشرة عملية الشحن، في هذا السياق يمكن تصدير البضائع المرخص لها على الفور أو وضعها في مناطق نائية أو موانئ جافة أو أي منطقة أخرى خارج الميناء تحت الرقابة الجمركية أي في انتظار تصديرها لاحقا. ويجدر الإشارة إلى أته في حال ما إذا كانت البضائع المصدرة محل إرجاع أو إعادة فيمكن للمصدر الاستفادة من الإعفاء من الرسوم والحقوق عند إعادة استيرادها، وهذا بعد التأكد من كوتها نفس البضائع المصدرة مسبقا، وعدم خضوعها لأي معالجة في الخارج، مع إرجاع أو إلغاء أي امتياز محتمل استفاد منه المصدر عند تصدير تلك البضائع .تعد إجراءات التصدير في الجزائر أبسط بكثير مقارنة بإجراءات الاستيراد، وذلك نتيجة لسعي الجمارك الجزائرية المستمر من أجل تذليل الصعوبات أمام المصدرين من خلال التسهيلات التنظيمية التي أدخلتها على عملية معالجة الصادرات لما لها من ارتباط وثيق بالنمو الاقتصادي

على الرغم من ذلك، لازالت عملية التصدير في الجزائر تعاني من عدة اختناقات، والمقصود بالاختناقات هي الإجراءات التي تستهلك الكثير من الوقت والمال في عملية التصدير، تأتي هذه الاختناقات كنتيجة مباشرة لتخلف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتكمن بشكل أساسي في الإجراء المتعلق بإعداد

التصريح الجمركي المفصل الذي يأخذ وقتا كبيرا نظرا لارتباطه بأماكن محددة، إذ ينبغي على المصدر (أو موكله) إعداد التصريح في مقر الجمارك (قسم التفتيش الرئيسي)، وهو ما يعني تكاليف إضافية يتكبدها المصدرين للتنقل وأوقات أطول لإعداد التصريح الجمركي، أو في مقر المصرح إن كان قد طلب الاعتماد لربطه بالنظام المعلوماتي للجمارك، SIGAD وحتى في هذه الحالة فهذا لا يغني عن التنقل إلى مكتب الجمارك، كون المصرح مضطر في كل الحالات إلى المصادقة والتوقيع على التصريح الجمركي المفصل (النظام المعلوماتي الحالي للجمارك لا يتيح المصادقة الالكترونية على التصريحات). (غزلاني، 2023، صفحة 210)

إن كل التسهيلات التي أقرتها إدارة الجمارك الجزائرية للمصدرين تأخذ الطابع التنظيمي، إذ تعد بالدرجة الأولى تعديلات تنظيمية لتخفيف البيروقراطية وإعادة توجيه الأولويات بحيث تخصص الموارد البشرية معالجة الصادرات كأولوية (من خلال تخصيص فرقة من الجمركيين مكلفة بالصادرات في كل المكاتب الجمركية)، فضلا عن تخصيص موارد مادية أكبر (مثل التنقل للفحص المادي للبضائع المبرمجة للتصدير في مقرات المصدرين) تبقى هذه التسهيلات محدودة الأثر طالما إن النظام المعلوماتي للجمارك لا يزال قديما وغير محدث، ولا يشتغل على الانترنت بالشكل الذي يسمح بالوصول إليه من أي مكان وفي أي وقت من قبل المتعاملين الاقتصاديين والجمركيين على حد السواء (الجمركيين الذين يقومون بالمراقبة المادية البعدية على سبيل المثال)، مع الإشارة إلى أن الصعوبات والاختناقات المتعلقة بإعداد التصريح الجمركي المفصل في عملية التصدير تنطبق أيضا على عملية الاستيراد كون عملية الإدخال في النظام المعلوماتي للجمارك تتم بنفس الطريقة.

المطلب الثاني: اثر الاجراءات الجمركية على تنافسية المنتجات الجزائرية في السوق الدولية

لإجراءات الجمركية تلعب دورًا مهمًا في تحديد تنافسية المنتجات الجزائرية في السوق الدولية. هناك عدة جوانب يمكن النظر فيها لفهم تأثير هذه الإجراءات:

1. **التكاليف الإضافية** :الإجراءات الجمركية تفرض تكاليف إضافية على المنتجات المصدرة، سواء كانت في شكل رسوم جمركية أو تكاليف إدارية. هذه التكاليف يمكن أن تزيد من سعر المنتج النهائي، مما يجعله أقل تنافسية مقارنة بالمنتجات من الدول الأخرى التي قد تكون لديها سياسات جمركية أكثر تساهلاً.

2. **الوقت والتأخير** :الإجراءات الجمركية المعقدة أو البيروقراطية يمكن أن تسبب تأخيرات في تسليم المنتجات إلى الأسواق الدولية. التأخير يمكن أن يؤثر سلبًا على سمعة الشركات الجزائرية، ويؤدي إلى فقدان العملاء الذين يفضلون الشحنات السريعة والموثوقة.

3. **الإجراءات الفنية والمعايير** :بعض الأسواق الدولية تتطلب أن تكون المنتجات متوافقة مع معايير معينة (مثل معايير الجودة أو السلامة). إذا كانت الإجراءات الجمركية الجزائرية لا تسهل التوافق مع هذه المعايير، قد تجد الشركات الجزائرية صعوبة في دخول بعض الأسواق.

4. **الدعم الحكومي** :إذا كانت الحكومة الجزائرية توفر دعمًا للشركات المصدرة مثل الإعفاءات الجمركية أو الحوافز، يمكن أن تحسن من تنافسية المنتجات الجزائرية في الخارج. بالمقابل، غياب الدعم يمكن أن يجعل المنافسة أكثر صعوبة.

5. **التعقيد الإداري** :الإجراءات الجمركية البيروقراطية والمعقدة يمكن أن تزيد من تكاليف التشغيل وتستهلك وقت الشركات، مما يقلل من قدرتها على المنافسة. تحسين الإجراءات وتبسيطها يمكن أن يسهم في تعزيز تنافسية المنتجات الجزائرية.

6. **السياسات التجارية الدولية** :الاتفاقيات التجارية الدولية التي تشارك فيها الجزائر يمكن أن تؤثر على الرسوم الجمركية المطبقة على صادراتها. اتفاقيات التجارة الحرة، على سبيل المثال، يمكن أن تزيل أو تخفض الحواجز الجمركية، مما يسهم في زيادة التنافسية.

توصيات لتحسين التنافسية:

- **تبسيط الإجراءات الجمركية** :العمل على تقليل البيروقراطية وتسريع الإجراءات الجمركية.
- **التنسيق مع المعايير الدولية** :ضمان توافق المنتجات الجزائرية مع المعايير الدولية لتسهيل دخولها إلى الأسواق.
- **توفير الدعم الحكومي** :تقديم حوافز وإعفاءات للشركات المصدرة.
- **تعزيز البنية التحتية** :تحسين البنية التحتية اللوجستية لتسريع عمليات التصدير.

بإتباع هذه التوصيات، يمكن تعزيز قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة في الأسواق الدولية بشكل أكثر فعالية.

المطلب الثالث: دور الاجراءات الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية

يمكن تقسيم التسهيلات الجمركية إلى تسهيلات إجرائية وأخرى مالية، فبالنظر إلى الالتزامات المفروضة على المتعاملين الاقتصاديين خاصة ما يتعلق بإتمام الإجراءات القانونية، تأتي التسهيلات الجمركية الإجرائية لتمنح بعض المزايا كتسريع، تبسيط وتنسيق عملية الجمركة، و كذا تكييفها مع المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق. أما التسهيلات المالية فتتمثل في الإعفاءات، تأخير الدفع والمعاملة التفاضلية، ويمكن تقسيم هذه التسهيلات الجمركية الى:

التسهيلات الجمركية أثناء انتظار البضائع: إن وضع البضائع تحت أي نظام اقتصادي جمركي لا يمكن أن يتم مباشرة، فتبقى البضائع في حالة انتظار لمدة زمنية معينة تحت رقابة وحماية إدارة الجمارك التي تمنحها مجموعة من التسهيلات و الامتيازات كالتالي:

أ – **مخازن ومساحات الإيداع المؤقت:** عندما لا تكون البضاعة موضوع تصريح مفصل فور وصولها إلى مكتب الجمارك، فإنه يجوز تفريغها في مخازن و مساحات الإيداع المؤقت من أجل المكوث فيها، تحت الرقابة الجمركية في انتظار إيداع التصريح المفصل (المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري).

هذا الإجراء فتح للقطاع الخاص، إمكانية إنشاء الموانئ الجافة والتي تخضع لنظام مخازن ومساحات الإيداع المؤقت، فهي تسمح بتفادي الضغط الموجود على مستوى الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية، وتمكن الزبائن من جمركة سريعة و فعالة بتوفير مكتب جمركي فيها في حالة قيام النشاط التجاري الكافي (زايد، 2007، صفحة 350)

.ب نظام الإيداع الجمركي: هو نظام تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة محددة ، إما عند انقضاء أجل وضع البضائع التي لم يصرح بها في مخازن و مساحات الإيداع المؤقت (الآجال محددة بواحد وعشرون يوما) ويتم التصرف فيها حسب الشروط المحددة قانونيا . بوضع البضائع المصرح بها بالتفصيل والتي لم ترفع بعد الفحص في أجل خمسة عشر يوم من الحصول على رخصة رفع اليد، وتستفيد هذه الأخيرة من مزايا نظام المستودع في عملية التخزين لمدة أربعة أشهر. (فريال، 2018، صفحة 112)

التسهيلات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل: طبقا للمادة 75 من قانون الجمارك فان البضائع المستوردة، أو التي أعيد استيرادها ، أو المعدة للتصدير، أو التي أعيد تصديرها، تقدم تصريحا مفصلا لها ولقد قدمت إدارة الجمارك مجموعة من التسهيلات تمنح للمتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال كالتالي:

التصريح المسبق: الهدف منه هو إضفاء أكثر مرونة وسرعة لعملية الجمركة، يستفيد من هذا الإجراء المتعامل الاقتصادي في حالة ما إذا صنفت بضائعه بالخطيرة أو القابلة للتلف، الأمر الذي يبرر إرسالها

مباشر إلى الإقليم الجمركي، وفي هذه الحالة يمكن للمتعامل الاقتصادي تقديم التصريح او تعديله إلى غاية وصول البضائع، على أن يكمل تصريحه بالبيانات الناقصة في أجل ثمانية أيام من وصول البضائع. لقد أنشئ هذا النوع من التصريح طبقا لمحتوى كل من اتفاقية كيوطو المعدلة وكذا قانون الجمارك استثناء لمبدأ التصريح بعد وصول البضائع إلى الإقليم الجمركي (زايد، 2007، صفحة 251)

ب–التصريح المؤقت : عندما لا تتوفر المعلومات لتحرير التصريح، أو لا يتسنى تقديم الوثائق المطلوبة من طرف إدارة الجمارك في الحين، يمكن للمصرح أن يودع تصريحا غير كاملا يدعى بالتصريح المؤقت، بعدما يتعهد بتقديم الوثائق الناقصة واستكمال هذا التصريح في الآجال المحددة من طرف إدارة الجمارك. ويجوز الاستفادة من هذا الامتياز وفق شروط وأسباب تحددها إدارة الجمارك.

ج– إلغاء التصريحات: إذا تم تصريح البضائع تحت نظام جمركي غير مناسب عند التصدير أو إذا أثبت المصرح أن البضائع لم تغادر الإقليم الجمركي و انه لم يستفد من امتيازات مرتبطة بالتصدير أو لحالات أخرى منصوص عليها في المنشور رقم 6 المادة 80 من قانون الجمارك . فيمكن للمصرح طلب إلغاء التصريح الجمركي. (فريال، 2018، صفحة 113)

د–رخصة الفحص: يرخص للمصرح أن يفحص البضائع قبل التصريح بها، ويأخذ العينات منها بموجب ترخيص للإطلاع يسمى" رخصة الفحص" هذا الإجراء يتم في حالة ما إذا لم يتوفر عن المصرح جميع المعطيات اللازمة لإعداد التصريح الجمركي خاصة المعلومات المتعلقة بالنوع التعريفي، يمكن هذا الإجراء من المعرفة الدقيقة للبضائع وهذا ما يجعله يتفادى الأخطاء الممكنة في التصريح.

- **استعمال الإعلام الآلي في عملية الجمركة** : إن إدماج الإعلام الآلي في النشاط الجمركي له أثر كبير على فعاليته، فهو يقدم تسهيلات معتبرة للمتعاملين الاقتصاديين (المالية، 1999)، حيث يمكن للمصرح ملأ التصريح المفصل على مستوى المكاتب المدعمة بنظام إعلام للتسيير الآلي للجمارك ، والذي يمنحه عدة خيارات القبول أو الإلغاء أو التخزين لمدة 24 ساعة قصد التصحيح

أو الإضافة. ويقوم النظام بتقديم معلومات حول الوثائق الواجب إرفاقها بالتصريح المفصل، وكذلك التصفية الآلية للضرائب والرسوم المستحقة.

الجمركة عن بعد: إن هذا النظام ينقص من أعباء الجمركة فعوض الانتقال إلى مكتب الجمارك يكفي أن يكون المتعامل الاقتصادي مرتبطا بنظام SIGAD من خلال حاسوبه و يقوم بإتمام الإجراءات الجمركية. يقوم هذا النظام على أساس إبرام اتفاقية بين المستفيد منه وإدارة الجمارك يحدد فيها جميع الأطراف المنظمة، وكذا الضمانات المالية والقانونية للعمليات. كما يستفيد من هذا النظام كل من شركة سونالغاز، سوناطراك، الخطوط الجوية الجزائرية وبعض وكلاء العبور.

عملية الفحص في المحل: تفحص البضائع عادة في مخازن ومساحات الإيداع المؤقت، إلا انه في حالات استثنائية إما بطلب من المصرح بعد توفر ضمانات المراقبة في المحل و كذا ضمانات دفع الضرائب والرسوم أو لأسباب تراها إدارة الجمارك معقولة، ترخص إدارة الجمارك تفتيش البضائع المصرح بها في محلات المعني بالأمر، والتي تكون غالبا في المستودع الخاص الذي يخضع للرقابة الجمركية. يسمح هذا الإجراء للمستفيد من تقليص مدة توقف البضاعة في المعابر الحدودية، اقتصاد التكاليف اللوجيستية ،كما يسمح له أيضا بضمان بضائعه من التلف أو الضياع. (فريال، 2018، صفحة 114)

استعمال السكانير: تستعمل أجهزة السكانير لمراقبة الحمولات الكبيرة والصغيرة بهدف استظهار المواد الممنوعة من الاستيراد والتصدير كالمخدرات المتفجرات وغيرها تتم عملية الفحص بسرعة وفعالية عالية فتحقق مرونة في عملية عبور البضائع، فعوض فتح الحاويات، فحصها وإعادة البضائع إليها، يتم تمرير الحاوية على الجهاز لبعض دقائق فقط . إلا أن هذه العملية لا يمكن أن تصل إلى بعض العناصر التي يمكن أن تكون محل للغش.

نظام التسيير الآلي للمخاطر في إطار تسهيل الإجراءات الجمركية تبنت إدارة الجمارك نظام التسيير الآلي للمخاطر وذلك في 18 سبتمبر سنة 2004 ، الذي تم من خلاله استحداث ثلاث أروقة: (فريال، 2018، صفحة 115)

الرواق الأخضر: يعتبر الرواق الأخضر من التقنيات الحديثة الخاصة بمجال تسيير المخاطر فهو يسمح للمصرحين من رفع بضائعهم مباشرة بعد إيداع التصريح المفصل، أما فيما يخص فحص الوثائق المتعلقة بالبضائع فيكون بصفة لاحقا، ويستفيد من هذا الإجراء المتعاملين الاقتصاديين الذين يستوفون على بعض الميزات كالشهرة، السمعة الجيدة الثقة ومركز مالي معتبر وهم يستفيدون بموجب هذا الإجراء من سرعة ومرونة اكبر من حيث الإجراءات الجمركية.

الرواق البرتقالي : يسمح للمصرح برفع سلعته بعد المراقبة وإتمام الإجراءات الإدارية الخاصة بدفع الحقوق والرسوم الجمركية.

الرواق الأحمر : يرفض فيه رفع السلع إلا بعد المراقبة الجزئية أو الكلية للسلع وكذا دفع الحقوق والرسوم . يعتبر نظام تسيير المخاطر وسيلة تسمح بتشخيص البضاعة وتحديد مدى خطورتها من خلال المعطيات التي يتم إدخالها من قبل أعوان الجمارك، فهذا النظام يسمح بتوفير الوقت و التكاليف خاصة إذا كانت السلع موضوعة في الرواق الأخضر (سلمى، 2014، صفحة 108)

المصالحة الجمركية: هي اتفاق بين إدارة الجمارك و طالب المصالحة يلتزم هذا الأخير بموجبه تسديد مبلغ من المال للخزينة العمومية بسبب ارتكابه مخالفة جمركية سواء غش، تهرب، تحايل (تحدد إدارة الجمارك عقوبته على أساس الجزاءات المالية المنصوص عليها في القانون. يمكن للمتابع من طرف إدارة الجمارك، طلب المصالحة اما قبل الوصول إلى القضاء ، أثناءه أو حتى بعده، فالمصالحة تؤدي إلى انقضاء الدعوتين العمومية والجبائية، وهي تسمح بتفادي عقوبات جزائية كبيرة من جهة والتخفيف من الغرامات المالية من جهة أخرى ، بحيث يمكن أن تصل إلى الإعفاء في حالات معينة.

منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بموجب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 93-12 الصادر في مارس سنة 2012 تم وضع إجراء خاص باعتماد المتعاملين الاقتصاديين و تمنح هذه الصفة لكل متعامل اقتصادي تتوفر فيه الشروط التالية (الرسمية، 2012، صفحة 04) :

- أن يكون شخصا طبيعيا أم معنويا مقيم في الجزائر أن يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير و يتدخل في ميادين إنتاج السلع و الخدمات.
- لم تسجل ضده سوابق من طرف إدارات الجمارك والضرائب والتجارة والعمل و الضمان الاجتماعي و باقي الهيئات المعنية بتأطير التجارة الخارجية و ذلك خلال الثلاث سنوات الأخيرة المنقضية و لا ضد ممثليه القانونيين أو إطاراته المسيرة أو شركائه الرئيسيين.
- أن لا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح؛
- أن يتمتع بالملاءة المالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة. كما يمكن لمستوردي البضائع الموجهة لإعادة بيعها على حالتها طلب الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ان استوفت فيهم الشروط السابقة .

ان مدة صلاحية الاعتماد تقدر بثلاث سنوات، قابلة للتجديد بنفس المدة بناء على طلب من المتعامل المعتمد. (المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93، 2012)

المبحث الثاني: اثر تكاليف الإجراءات الجمركية على الواردات

المطلب الأول:تحليل تكلفة الاجراءات الجمركية على الواردات

من الضروري في هذا الجزء تحديد النظام الجمركي الذي يتم وفقه معالجة الواردات من بين الأنظمة الجمركية الاقتصادية المتاحة، وكذلك تحديد توع العقد المبرم بين المصدر والمستورد وفقا للINCOTERMS وهي مجموعة من القواعد القياسية التي تحدد حقوق والتزامات كل من البائع والمشتري في التجارة الدولية، كذلك قد يتعين على المستورد إعداد أي أوراق إضافية تثبت استفادته من مزايا ضريبية محددة في هذا الجزء (غزلاني، 2023، صفحة 211)

المرحلة الأولى: الإحضار إلى الجمارك

عند دخول وسيلة النقل التي تحمل الواردات إلى النطاق الجمركي للجزائر يقوم القبطان بتقديم بيان الحمولة (المانيفاست) الذي تعده شركة النقل كقرار موجز، مرفق بسجل وسيلة النقل الذي يوضح البيانات الخاصة بمخازن السفينة، تتيح هذه المستندات للجمارك إجراء الفحص الأولي والتحقق قبل التفريغ الفعلي للبضائع.

المرحلة الثانية: التصريح المفصل

يقوم موظفي الجمارك سواء في المطارات أو الموانئ بتسجيل الحمولة في سجل الجملة من خلال تخصيص رقم الجملة اعتمادا على الترتيب الزمني لوصول وسيلة النقل، يتم بعد هذا إدخال بيان الحمولة من قبل شركة النقل على النظام المعلوماتي للجمارك ،SIGADفي غضون ذلك يرسل إشعار وصول للمستورد لإبلاغه بوصول بضاعته والترتيبات الضرورية ليتم تخليصها الجمركي مع الإشارة إلى مكان هذه البضائع في المخازن ومناطق التخزين المؤقت، وكذلك حتى يتمكن من استلام المستندات الخاصة ببضاعته، سيترتب على المستورد دفع تكاليف هذه الخدمة (وهي 1222000 دينار جزائري) وتوكيل مصرح جمركي. (غزلاني، 2023، صفحة 211)

الجزء الثاني: إجراءات التخليص الجمركي الفعلية

يعمل المصرح الجمركي على تحضير ملف أولي للتخليص الجمركي الذي يحتوي على المستندات الآتية:

فاتورة موطنة أصلية.

إشعار الوصول.

شبكة الإدخال.

في هذا السياق تمثل شبكة الإدخال مسودة للتصريح المفصل، وتتكون من جزأين أحدهما ثابت والأخير متغير، بحيث يحتوي الجزء الثابت على معلومات تتعلق بالنظام الجمركي، المورد، العقد، البضائع المعروضة، الشحن، عملة الفواتير، في حين يحتوي الجزء المتغير على معلومات عن الوصف التجاري للبضاعة، بند التعريفة، سعر الوحدة، الكمية، الوزن الصافي، منشأ المنتج.

المرحلة الأولى: إعداد التصريح الجمركي المفصل

تتم عملية إنشاء البيان التفصيلي على مستوى غرفة الإدخال الموجودة في دائرة التفتيش الجمركي وبالضبط في قسم التفتيش الرئيسي IPS يجب على المصرح إدخال كلمة المرور الخاصة به ورقم بيان الحمولة (رقم التسجيل في سجل الجملة) على SIGAD للوصول إلى ملفه الذي تم حفظه أثناء تسجيل البضاعة التي أظهرها المرسل إليهم.

لإتمام التصريح المفصل، يستوجب على المصرح الجمركي ملء الأقسام الظاهرة على مستوى ستة إطارات إدخال متتالية وذلك بفتح النوافذ التالية:

رمز النظام للتصريح، نوع العملية، نوع العقد

المستورد (الاسم، الرمز الضريبي، الرمز البريدي) .

الإقرار (الاسم، رقم الموافقة، السنة).

وصف البضائع.

كود بلد المنشأ.

الكود الإحصائي (نوع التعريفة).

من المهم جًدا للمعلن أن يجد موضع التعريفة الصحيح للبضائع المصرح عنها لأن أي سوء تصنيف للبضائع يمكن أن يؤدي إلى التقاضي بسبب التصريح الكاذب عن الأنواع والتي يعاقب عليها وفًقا لذلك. فيما يتعلق بالرسوم والضرائب المطبقة على البضائع، يتم إجراؤها تلقائًيا من قبل النظام المعلوماتي للجمارك SIGAD وفقا لموقف التعريفة وقانون الجمارك المعمول به، لذلك سيتم حساب الرسوم والضرائب في نهاية إدخال البيان التفصيلي بشكل منهجي من قبل. (غزلاني، 2023، صفحة 212)

المطلب الثاني: تاثير الإجراءات الجمركية على أسعار السلع المستوردة

تؤثر الإجراءات الجمركية بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة بعدة طرق:

1. **الرسوم الجمركية:** زيادة الرسوم الجمركية يؤدي مباشرة إلى زيادة تكلفة البضائع عند وصولها إلى السوق المحلية. هذه الزيادة في التكلفة غالبًا ما يتم نقلها إلى المستهلك النهائي، مما يرفع أسعار السلع.

2. **الضرائب والرسوم الإضافية** : بالإضافة إلى الرسوم الجمركية، قد تُفرض ضرائب أخرى مثل ضريبة القيمة المضافة (TVA) أو ضرائب خاصة على بعض السلع (مثل المنتجات الكمالية أو الملوثة للبيئة). هذه الضرائب تضاف أيضًا إلى سعر السلع المستوردة.

3. **تكاليف الامتثال والتنظيم** :يتطلب الامتثال للإجراءات الجمركية مثل تقديم الوثائق والفحوصات التفتيشية نفقات إضافية من قبل المستوردين، بما في ذلك تكاليف التوثيق والتخزين ورسوم الخدمة. هذه التكاليف الإضافية يمكن أن ترفع من سعر السلع المستوردة.

4. **التأخير في التخليص الجمركي** :قد تؤدي الإجراءات الجمركية البطيئة أو المعقدة إلى تأخير في وصول السلع إلى السوق. هذا التأخير يمكن أن يزيد من تكاليف التخزين والتوزيع، بالإضافة إلى تأثيره على توفر السلع في السوق، مما قد يؤدي إلى زيادة الأسعار نتيجة العرض المحدود.

5. **تقلبات أسعار الصرف** :في بعض الحالات، يمكن أن تؤثر التكاليف الجمركية على سعر الصرف بين العملات، خاصة إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على واردات معينة. تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على تكلفة الاستيراد وبالتالي على أسعار السلع في السوق المحلية.

6. **الحواجز غير الجمركية** :قد تشمل الإجراءات الجمركية أيضًا قيودًا غير جمركية مثل الحصص، ومتطلبات الترخيص، والمعايير الصحية والفنية. هذه القيود يمكن أن تقلل من كمية السلع المستوردة وتزيد من تكاليف التوريد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

7. **تقلبات أسعار الصرف:**

التأثير على تكلفة الاستيراد :تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على تكلفة الاستيراد، حيث أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يمكن أن يجعل الواردات أرخص، بينما انخفاضها يمكن أن يزيد من تكلفة السلع المستوردة.

فالإجراءات الجمركية تؤثر بشكل كبير على سعر السلع المستوردة من خلال زيادة التكاليف المباشرة مثل الرسوم الجمركية والضرائب، وكذلك من خلال التكاليف غير المباشرة مثل التأخير في الشحن والتكاليف الإدارية. هذه الزيادة في التكاليف عادة ما يتم نقلها إلى المستهلك النهائي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلي

المطلب الثالث: دور الإجراءات الجمركية في حماية المستهلك

إذا كانت المادة 22 جمارك تحظر استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمزيفة الماسة بحقوق الملكية الفكرية وتحظر استيراد البضائع المقلدة أو المزيفة التي توحي بان البضاعة القادمة من الخارج هي ذات منشأ جزائري، فإن مكافحة هذه الجريمة تنطلق من إجراءات جمركية تبدأ بمعاينة الجريمة الذي يتضمن البحث عن الغش والكشف على الجريمة ويخول للأعوان الجمركيين المحررين لمحضر المعاينة ، حجز البضاعة محل الغش ومصادرتها.

1- الوسائل الإجرائية الخاصة للبحث على الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية:

إن معاينة المخالفة الجمركية بمفهومها العام تخول لأعوان الجمارك الحق في اتخاذ الوسائل اللازمة من إجراءات حجز البضائع الخاضعة للمصادرة، وهي البضائع محل الغش والبضائع التي تخفي الغش، ووسائل النقل المستعملة لارتكاب الغش بما في ذلك الحيوانات، والبضائع الأخرى التي هي بحوزة المخالف، وحجز الوثائق المرافقة لهذه البضائع، وإجراء التحقيقات الجمركية وتوقيف وإحضار المخالفين أمام وكيل الجمهور المختص طبقا للإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن، ومن أهم الوسائل الإجرائية المنصوص عليها في

هذا الشأن، محضر الحجز ومحضر المعاينة. (بلاوي، 2020، صفحة 188)

أولا: إجراء الحجز الجمركي:

يعد إجراء الحجز الجمركي بمثابة إجراء التلبس بالجريمة في القانون العام 28، وهو إجراء عادي يتم عند معاينة المخالفة الجمركية طبقا للمادة 242 جمارك، ويستوجب لذلك توجيه البضائع موضوع الحجز إلى أقرب مكتب أو مركز جمركي من مكان الحجز وإيداعها وتحرير محضر حجز فورا ، والذي يجب أن يستوفي

تحريره الشروط المنصوص عليها بالمادة 245 جمارك ويبين فيه على الخصوص:

تاريخ وساعة ومكان الحجز.

سبب الحجز.

التصريح بالحجز للمخالف.

ألقاب وأسماء وصفات وعناوين الحاجزين والقابض المكلف بالمتابعة.

وصف البضائع المحجوزة وطبيعة الوثائق المحجوزة.

الأمر الموجه للمخالف لحضور وصف البضائع وتحرير المحضر وكذا النتائج المترتبة على هذا الأمر، مكان تحرير المحضر وساعة ختمه، وعند الاقتضاء لقب واسم وصفة حارس البضائع المحجوزة .عندما يتم حجز وثائق مزورة أو محرفة يبين المحضر هذا التزوير ويصف التحريفات والكتابات الإضافية وتمضى بعبارة " لا تغيير" من قبل الحاجزين وتلحق بمحضر الحجز. (بلاوي، 2020، صفحة 189)

وعند اختتام محضر الحجز يسلم إلى وكيل الجمهورية طبقا للمادة 251 جمارك.

ثانيا: إجراء معاينة الجريمة الجمركية

علاوة على إجراء الحجز الجمركي باعتباره وسيلة مثلى لمعاينة الجرائم، فقد نص المشرع الجمركي عن إمكانية اللجوء إلى إجراء التحقيق الجمركي بصفة استثنائية 29 من خلال المادة 252 جمارك عن طريق تحرير محضر معاينة للمخالفة الجمركية من طرف أعوان الجمارك إثر قيامهم بعمليات مراقبة السجلات ضمن شروط الاطلاع والمراقبة المنصوص عليها بالمادة 48 من قانون الجمارك، وإثر نتائج التحريات الجمركية المنوطة بهم، ويجب أن يستجيب محضر المعاينة للمتطلبات البيانية المنصوص عليها بالمادة 252 المادة 255 السالفة الذكر، تحت طائلة البطلان حسب نص القانون

ثالثا: القوة الإثباتية لمحاضر الحجز والمعاينة الجمركية

يكتسي كل من محضر المعاينة ومحضر الحجز المحررين طبقا للإجراءات القانونية المطلوبة، حجية تختلف بحسب مضامينها وعددها محرريها وصفتهم، فتكون لها حجية كاملة في حالة واحدة أشارت إليها

المادة 254/1 من قانون جمارك، وأكدت عليها عدة قرارات صادرة عن المحكمة العليا من بينها القرار رقم 155101 الصادر بتاريخ 22/12/1997، والقرار رقم 30282 المؤرخ 22/03/301984، إذ يشترط توافر شرطين أولهما يتعلق بمضمون المحاضر أي نقل معاينة مادية ناتجة عن استعمال حواسهم، أو بوسائل مادية من شأنها السماح بالتحقق من صحتها والتي لا تتطلب مهارة خاصة لإجرائها، وثانيهما يتعلق بصفة محرري المحاضر وعددهم؛ بحيث تكون محررة من عونين على الأقل من بين الضباط والأعوان المادة 241 المشار إليهم في نص من قانون الجمارك، فيكون لهذه المحاضر حجية صحيحة ما لم يطعن فيها بالتزوير، وتكون لها قوة نسبية بحيث تكون صحيحة إلى أن يثبت العكس في الحالات الأخرى ، كأن يحرر المحضر من طرف عون واحد .وتكتسي المحاضر الجمركية الناجمة عن إجراء مراقبة السجلات قوة نسبية لا يمكن دحضها إلا بواسطة وثائق يكون تاريخها ثابت وسابق لتاريخ محضر المعاينة التي قام بها الأعوان الجمركيين المؤهلين بأنفسهم كما يكون الطعن بالبطلان ضد المحاضر السالفة الذكر حصريا لسبب عدم مراعاة الإجراءات. (بلاوي، 2020، صفحة 190)

وتكون الجهات القضائية التي تبث في القضايا المدنية . المختصة في الفصل فيما يتعلق بطلبات إثبات الصحة للمحاضر ورفع اليد وتخفيض حصر المحجوزات، بينما يبقى الفصل في الطعن بالتزوير في المحاضر الجمركية، والتي تكتسي حجية مطلقة من اختصاص المحاكم الجزائية.

2- الوسائل الإجرائية الخاصة لمتابعة الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية :

طبقا للمادة 259 من قانون الجمارك فإن إدارة الجمارك تمارس الدعوى الجبائية لتطبيق الجزاءات الجبائية، وتكون طرفا تلقائيا في جميع الدعاوى التي تحركها النيابة العامة ولصالحها، على أن الدعوى الجبائية من اختصاص إدارة الجمارك، والتي لا يمكن لها أن تمارسها إلا أمام المحاكم الجزائية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون ، وهذا ثابت من خلال استقراء مقتضيات المادة 1/272 من قانون الجمارك. (بلاوي، 2020، صفحة 191)

وطبقا للمادة 260 جمارك تطلع الجهات القضائية إدارة الجمارك من خلال ما يعرض عليها من دعاوى مدنية أو تجارية أو قضايا جزائية أمام قاضي التحقيق، بجميع المعلومات المتحصل عليها، والتي من افتراض وجود مخالفة جمركية.

فالدعوى الجبائية التي تمارسها إدارة الجمارك تهدف إلى قمع الجرائم الجمركية بما فيها تلك الماسة بالملكية الفكرية، كما تهدف إلى تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، وتمارسها النيابة العامة بالتبعية للدعوى العمومية، ويظهر ذلك بشكل جلي في مواد الجنح، والتي يدخل ضمنها الجنح الجمركية المتعلقة بالملكية الفكرية. ويعود الاختصاص النوعي للجهات القضائية المختصة بالبث في القضايا الجزائية في المخالفات الجمركية، ويعود الاختصاص في البث في القضايا المدنية فيما يتعلق بالاعتراضات ضد الحقوق والرسوم أو استردادها والمعارضات ضد الإكراه المالي (بلاوي، 2020، صفحة 191)

- **الوسائل الاجرائية في حماية حقوق الملكية الصناعية ومحاربة التقليد**

إن تشجيع الابتكار والإبداع وتكريس مبدأ التنافسية وحماية المستهلك، كلها عوامل ترتبط ارتباطاً جوهريا بمدى فعالية حماية الملكية الصناعية، سواء داخل الدولة أو عبر الحدود، وترجع فعالية حماية الملكية الصناعية من طرف جهاز إدارة الجمارك في الجزائر بشكل أساسي، إلى حقيقة اعتبار التقليد جريمة جمركية (القرار المؤرخ في 15-7، 2)، ما يمكن هذا الجهاز من التدخل بصفة تلقائية أو بعد الإبلاغ من طرف مالك الحق، وإستخدام الصلاحيات الواسعة له فور الحصول على معلومات تؤكد وجود أشياء مقلدة، أو حجز سلع ثبت تقليدها (فراقة، 2022، صفحة 41)، وبالتالي التدخل لتسليط عقوبات شديدة على أصحاب تلك المحجوزات. إن اعتبار التقليد كجريمة جمركية يصب في مصلحة المستهلك، وبعبارة أخرى، فإن عدم تكييف تقليد السلع والمنتجات المتعلقة بالملكية الصناعية جريمة جمركية، يؤدي إلى إعاقة وإضعاف حق المقاضاة الممنوح للسلطات الجمركية فيما يتعلق بجرائم استيراد المنتجات المقلدة (رؤوف، 1978، صفحة 63) ، وبالتالي إغراق السوق الوطنية بهذه البضائع التي تهدد سلامة المستهلك وتشكل خطرا على صحته،

لذلك تعمل كل دولة على ايجاد مختلف الآليات القانونية وتوفير الوسائل المادية، من أجل القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف منها، عن طريق تفعيل الدور الرقابي لإدارة الجمارك

- **الأساس القانوني للتدخل الجمركي لمحاربة التقليد وأثره على حماية المستهلك**

يجد التدخل الجمركي لحماية الملكية الصناعية مشروعيته، أولا في الأساس المنطقي لدور هيئة الجمارك كمؤسسة عامة تسهر على تطبيق القانون والحفاظ على الممتلكات، فإدارة الجمارك تعتبر إدارة مسؤولة عن مراقبة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال التي تنتقل عبر الحدود، وعن قبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب تعريفة معينة (بشير، 1985، صفحة 142) ، وثانيا في الأساس القانوني لحماية الملكية الصناعية الذي تكفله مختلف النصوص القانونية بدءا من القانون المدني الذي يعد الشريعة العامة، ويكرس الحماية القانونية للملكية، وإنتهاء بالنصوص القانونية الوطنية الخاصة التي تنظم مختلف عناصر الملكية الصناعية، مثل قانون براءة الاختراع وقانون العلامات، والمعاهدات الدولية التي تنظم حقوق الملكية الصناعية التي صادقت عليها الجزائر. وانطلاقا من الفكرة القائمة على بناء العلاقة بين التقليد كفعل تجرمه النصوص القانونية على اختلاف مراتبها من جهة، وبين دور الإدارة الجمركية كسلطة عمومية تسهر على تطبيق القانون (شعبان، 1994، صفحة 21) من جهة أخرى، يتشكل ويتأكد أساس التدخل فالإدارة الجمركية باعتبارها أهم الهيئات المعنية بحماية الاقتصاد الوطني، تشكل الواجهة الأولى لحماية الملكية الصناعية عن طريق مواجهة البضائع المقلدة الموجهة لغزو الأسواق الوطنية.

إن الإدارة الجمركية باعتبارها أهم الهيئات المعنية بحماية الاقتصاد الوطني، تشكل الواجهة الأولى لحماية الملكية الصناعية عن طريق مواجهة البضائع المقلدة الموجهة لغزو الأسواق الوطنية و ذلك عن طريق:

1- إتلاف السلع المقلدة

يجوز للسلطات الجمركية بمجرد إقامتها الدليل على أن السلع المصرح إدخالها أو إخراجها من الوطن مقلدة أو مزيفة، اتخاذ عدة تدابير بشأنها وكحد أدنى إتلافها، وقد نصت المادة 14/1 من القرار المحدد لكيفية تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك، إذ جاء فيها»

تتخذ إدارة الجمارك دون المساس بالوسائل القانونية الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها مالك حق الملكية الفكرية الذي يثبت تضرر حقه التدابير اللازمة للسماح بإتلاف السلع التي اتضح أنها مزيفة»، حيث يمكن هذا الإجراء من منع وصول السلع المقلدة إلى المستهلك، التي قد تشكل تهديدا لسلامته وصحته، ناهيك عن الأضرار التي تلحقها بالاقتصاد الوطني وتنافسية المؤسسات. (فراقة، 2022، صفحة 44)

2- وضع السلع المقلدة خارج الدوائر التجارية

يهدف هذا التدبير إلى أخذ السلع المقلدة إلى دوائر غير تجارية، أي أن لإدارة الجمارك أن تحول مقصد هذه البضائع التي كان مصرح بها قبل اكتشاف أنها مقلدة لأغراض تجارية أو استهلاكية، وذلك بتسليمها إلى دوائر غير تجارية كدور العجزة والمؤسسات العقابية ودور الشباب، أو أي جمعية أخرى، حيث يتم التخلص من هذه البضائع بطريقة لا تدر بمال على إدارة الجمارك، ولا على مالك الحق ولا على الخزينة

- **الدور الحمائي لإدارة الجمارك**

تقوم إدارة الجمارك موازاة مع دورها الاقتصادي المالي والجبائي، بممارسة دور خاص يتمثل في تطبيق الحماية في مجالات عديدة نذكر أهمها:

- تتدخل عند الجمركة من أجل حماية العلامات ومنشأ المنتجات، عن طريق مراقبة
- القواعد المرتبطة بحماية الملكية الصناعية، مع حجز كل السلع المقلدة أو المزيفة.
- مراقبة مدى تطابق المنتجات المستوردة والمصدرة لمعايير الأمن المنصوص عليها في
- التشريعات الدولية (مقاييس الإيزو مثلا)

- حماية الصحة العمومية عن طريق مكافحة تهريب المخدرات، ومراقبة عمليات استيراد المنتجات الصيدلانية، وكذا المنتجات الحيوانية والنباتية وحماية الأمن العمومي عن طريق مراقبة الموانئ ومحاربة تهريب الأسلحة.
- حماية بعض الأنشطة الاقتصادية من المنافسة الأجنبية بصفة مؤقتة بموجب المادة 19 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

و يعتبر التدخل الجمركي ضد التقليد من أهم وسائل حماية صاحب الحق في الملكية الصناعية، ومنع طرح المنتجات المقلدة للاستهلاك، ويكون إما بناء على طلب هذا الأخير حسب الشروط والأشكال التي سيتم التطرق اليها لاحقا، وإما تلقائيا من طرف إدارة الجمارك، وفي هذه الحالة يتعين اعلام صاحب الحق من اجل تمكينه من اتخاذ الإجراءات المتاحة قانونا لضمان حقوقه. إذ يمكن لأعوان الجمارك التدخل والقيام بحجز البضائع التي تم من خلالها التعدي على حقوق الملكية الصناعية كالعلامات وبراءات الاختراع، وهي مهمة ذات أولوية لإدارة الجمارك التي تمتلك الوسائل القانونية التي تمكنها من القيام بذلك، كما يعد الحجز وسيلة أكثر ملائمة للبحث عن الجرائم الجمركية لما يوفره من وقت وجهد، وما يضمنه من صلاحيات للأعوان المكلفين بمباشرته ، كما يعتبر الإجراء الأنسب للبحث عن الغش في مختلف المنتجات. (فراقة، 2022، صفحة 46)

الفصل الثالث :

دراسة مقارنة مع التجربتين الكندية والسنغافورية في إصلاح وعصرنة النظام الجمركي

تمهيد :

تشهد الجزائر، كغيرها من الدول، تحولات مستمرة في مجال الجمارك بهدف تحسين الأداء وتطوير النظام الجمركي لتلبية متطلبات التجارة العالمية وتحفيز النمو الاقتصادي. تتنوع التجارب العالمية في هذا المجال، وتبرز التجارب الكندية والسنغافورية كمثالين بارزين على الجهود الرائدة في إصلاح وعصرنة النظام الجمركي.

من خلال هذه المقارنة، سنسلط الضوء على العناصر المشتركة والاختلافات بين النظم الجمركية في الجزائر وكندا وسنغافورة، وسنستخلص الدروس المستفادة والتوصيات الممكنة لتطوير النظام الجمركي في الجزائر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

المبحث الاول :الإصلاحات الجمركية الجزائرية في ظل مخطط عصرنة إدارة الجمارك 2002-2013

كان لابد على إدارة الجمارك أن تتأقلم مع التغيرات والتحديات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي أصبح إصلاح المنظومة الجمركية حتمية أكثر منه اختيار، الأمر الذي تجسد بمجموعة من المشاريع والمخططات، والبداية كانت مع مشروع عصرنة إدارة الجمارك للفترة 2002-2013 الذي شمل جميع الهياكل الأساسية للجمارك الجزائرية من ناحية الإدارة الجمركية والسياسة الجمركية والأنظمة الجمركية الاقتصادية وكذلك التسهيلات الجمركية. (بورويس، صفحة 156)

المطلب الاول : عصرنة إدارة الجمارك

إن عصرنة إدارة الجمارك شملت عدة محاور أساسية ارتأينا تقسيمها كالتالي:

1. **التنظيم العام لإدارة الجمارك:** اعتمدت إدارة الجمارك على تنظيم جديد كإجراء أولي لإعادة تنظيم يكون أكثر ملائمة بالنظر إلى التغييرات التي كانت سائدة في ذلك المحيط. حيث تم ضبط استراتيجية التغيير في المؤسسة الجمركية والتي نصت على إعادة تركيز مهام الجمارك في سياق اقتصاد السوق، ووضع التنظيم والوسائل في قمة هذه المهام، وإعادة النظر في مناهج وآليات تسيير المؤسسة ومراقبة المصالح الجمركية وتكييفها مع المحيط الجديد.

وقد تمحور برنامج العصرنة حول المحاور التالية:

- تثمين الموارد البشرية والتكوين
- تطوير الهياكل القاعدية والتجهيزات
- تطوير المعلوماتية
- إعادة البناء التنظيمي والوظيفي للمصالح
- الإعلام والاتصال

- إصلاح قانون الجمارك و النشاط المعياري القانوني
- المراقبة الجمركية للمحروقات
- تحسين التحصيل
- تكثيف مكافحة الغش
- التعاون الدولي (بورويس، صفحة 160)

وفي الفترة الممتدة ما بين 2007-2013 تم استحداث اثنتي عشر مديرية جهوية، ثلاث و اربعون مفتشيه أقسام واثنتي عشرة مديريات جهوية، تسعة و اربعون مفتشية اقسام على التوالي.

كما عرفت المديرية المركزية للجمارك سنة 2010 تعديلا جديد في تنظيمها فبالإضافة إلى المفتشية العامة وخمس مديريات للدراسات، شهدت مديرية التسيير الإداري استحداث مديرية مكلفة بالعلاقات العامة والإعلام إضافة إلى مديرية الهياكل القاعدية والتجهيزات و المديريات التقنية. (بورويس، صفحة 157)

اما فيما يتعلق ببرنامج عصرنة المؤسسة الجمركية للفترة 2008-2013فقد مس جميع الجوانب المتعلقة بالنشاط الجمركي.(تنظيم المصالح ،الحق الجمركي، التقنية الجمركي ،المراقبة، نظام المعلومات و الموارد) كما تم إعطاء أهمية خاصة للوضع التدريجي لمنظومة جديدة قائمة على نجاعة المصالح للتحول إلى

منطق النتيجة (رسالة مهمة – عقد نجاعة – مراجعة مدونة مؤشرات النجاعة، – تصميم نظام معلومات حول منظومة النجاعة و يمكن تلخيص تطور تنظيم المصالح في تلك الفترة كما يلي:

-مراجعة تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك بإنشاء احد عشرة مديرية مركزية ، خمس مديريات للدراسات ، سبع رؤساء دراسات ، اثني و ثلاثون مديرية فرعية اصدار القرار الوزاري

المؤرخ في 2 مارس 2010 المحدد لتنظيم الإدارة المركزية في مكاتب (اثنان وتسعون مكتبًا مركزيًا محددًا لمهام المديرين).

تحديد مهام مكاتب الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك (المنشور رقم 872 المؤرخ في 11 مارس 2010).

مراجعة تنظيم المفتشية العامة للجمارك:

- تحديد تنظيم ومهام المفتشية العامة للجمارك: إنشاء المفتشيات الجهوية.
- زيادة عدد المفتشين والمكلفين بالتفتيش وخمسة أقسام جهوية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-14 المؤرخ في 28 فبراير 2004.
- تحديد الاختصاص الإقليمي للمفتشيات الجهوية للجمارك: أربع مفتشيات (غرب، وسط، شرق، وجنوب) وفق القرار المؤرخ في 14 أكتوبر 2008 المعدل والمتمم.
- إنشاء مراكز الحراسة الجمركية بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 يونيو 2011 (الجريدة الرسمية رقم 88 الصادرة في 1 أغسطس 2010) لمصالح مكلفة بتوحيد مكافحة التهريب بالتعاون مع وحدات حراسة الحدود.

مراجعة التقسيم الإقليمي للمصالح الخارجية: خمس عشرة مديرية جهوية واثنتان وخمسون مفتشية أقسام بموجب القرار المؤرخ في 1 نوفمبر 2010 (الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1 ديسمبر 2010).

- تقوية مصالح المديريات الجهوية عبر إنشاء مكاتب الجمارك، الفرق متعددة المهام، والمفتشيات الرئيسية المتخصصة.
- إعادة تنظيم المديريات الجهوية للمديرية العامة للجمارك.
- استحداث أربع مديريات مركزية تتمثل في: مديرية الرقابة البعدية، مديرية المعلومات الجمركية، مديرية العلاقات العمومية، ومديرية الهياكل والتجهيزات.

- استحداث مديريتين فرعيتين مركزيتين مكلفتين بمحاربة التقليد والتغطية.
- وضع تقسيم جديد لمصالح المفتشية العامة للجمارك.
- إعادة هيكلة المصالح الخارجية للجمارك للاستجابة لمتغيرات التجارة الخارجية (بورويس، صفحة 159).

2-تحديث نظام تسيير المعلوماتية

إن التغيرات الجديدة السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية في ظل انفتاح التجارة الخارجية وفق الاتفاقيات الدولية وتماشيا مع تحديات العولمة للتبادلات، تبين أن الطرق والمنهجية المعمول بها قد أصبحت غير ملائمة، ونظام الإعلام الآلي الذي أنشئ سنة 1986 قد أصبح غير صالح، فكان لابد من التغيير .فتمت المصادقة على برنامج للإصلاحات من طرف مجلس وزاري مشترك بتاريخ 11 نوفمبر سنة 1983، تقرر فيه جعل المعلوماتية النقطة الأساسية في التغيير. انطلاقًا من هنا، ظهر المركز الوطني للإعلام الآلي الذي أنشئ سنة 1983 كمصلحة متخصصة لا مركزية للمديرية العامة للجمارك ذات الاختصاص الوطني . وسعيًا من إدارة الجمارك للتأقلم مع التغيرات، قامت بتبني نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك والذي يرمز إليه بالحروف الأولى."SIGAD" (بورويس، صفحة 161)

3-عصرنة الوسائل البشرية إدارة الجمارك

وعيا من إدارة الجمارك بأن التحديات التي تنتظرها لا بد أن تكون متكفلا بها من طرف نخبة بالتوازي مع المحيط

السوسيو– اقتصادي السائد، فقامت المديرية العامة للجمارك، علاوة على توظيف الإطارات المتخرجة من الجامعات

و المعهد الاقتصادي الجمركي و الجبائي، إلى فتح قسم متخصص بالجمارك على مستوى المدرسة الوطنية للإدارة

وذلك ابتداءا من سنة .1992إن فتح مناصب لهذه الإطارات لم يسمح فقط برفع مستوى التأطير من 1.1% إلى 17%، وإنما سمح كذلك بإحداث التجديد وإعادة تحديد شروط موافقة شغل مناصب المسؤولية والقرار المتخذ على مستوى المؤسسة الجمركية. الزيادة العددية في الموظفين كانت أكثر وضوحًا وأكثر أهمية في بعض المراحل مقارنة بالأخرى، الأمر الذي يفسر من جهة بالتطور في تنظيم المصالح بتخصيص الموارد وتوفير الهياكل الإدارية للعمل والتكوين، ومن جهة أخرى بالتغيرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي للبلاد كالإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية.

تضاعف عدد أفراد الجمارك 27 مرة منذ الاستقلال، وفي فترة مخطط عصرنة إدارة الجمارك 2007-2013، سجلت مساهمة تعدادية بأكثر من 5550 إطار وعون. كما عرف معدل الإناث بدوره تطورًا ملحوظًا، خاصة منذ سنة 2006 نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل إدارة الجمارك لتشجيع إدماج الإناث في سلك الجمارك، حيث كان هذا المعدل يقدر بـ 12% سنة 2007 ليصل إلى 20% سنة 2013. (برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010، صفحة 15)

كما عرفت منظومة الجمارك الجزائرية خسائر في صفوفها نتيجة للأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد في سنوات التسعينيات من جهة، والمخاطر التي يتعرض لها أعوان الجمارك أثناء تأدية مهامهم في مكافحة مختلف تيارات الغش والأنشطة غير الشرعية من جهة أخرى.

المطلب الثاني :الإصلاحات الخاصة بالسياسات الجمركية

1-التعديلات الخاصة بالتعريفة الجمركية

تفرض الدولة على مجمل السلع والبضائع (إلا ما كان منها معفى) ضرائب ورسوم عند اجتيازها الحدود الإقليمية. يتم فرض هذه الأخيرة من خلال وثيقة تسمى "التعريفة الجمركية". يطبق قانون التعريفة على البضائع المستوردة أو المصدرة عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل.

تشمل التعريفة الجمركية كلًا من: بنود المدونة، وبنودها الفرعية الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع قصد تصنيفها، وكذلك البنود الفرعية الوطنية المعدة حسب المقاييس المحددة في هذه المدونة.

-التعديل التعريفي للفترة 2000-2010

ا-التعريفة الجمركية لسنة 2001:

بموجب هذه التعريفة انخفضت معدلات التعريفة الجمركية الى اربع معدلات عوض خمسة مقسمة كالتالي1:

-معدل 0% خاص ببعض السلع كالبذور و المواد الصيدلانية

-معدل 5% يطبق على المواد الأولية و المواد الأساسية

-معدل 15% مطبق على المواد الوسطية الموجهة للصناعة التحويلية

-معدل 30% مطبق على المواد على المواد التامة الصنع (برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010).

ب-التعريفة الجمركية لسنة 2002 :

وضعت السلطات الجزائرية إجراءات تعريفية جديدة ، نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة، 2001و تجسد محتواها في كل من الأمر رقم 01.02المؤرخ في 71أوت 2001و قانون المالية لسنة 2002جاءت هذه الإصلاحات التعريفية للتغلب على بعض النقائص و وضع التصحيحات اللازمة لصدور الأمر المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية جديدة تضم الإجراءات التالية2:

-معدل % 40 بدلا من % 45 فيما يخص الحقوق الجمركية .

-الإلغاء الكلي للرسم الخاص الإضافي.

-الغاء القيمة الإدارية و تعويضها بالرسم التعويضي المؤقت

-وضع قانون مؤسساتي مؤقت

-وضع ثلاثة معدلات لحقوق الجمارك بدلا من أربعة. (برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010، صفحة 15)

ج- التعريفة الجمركية لسنة 2010

بمقتضى القانون رقم 01- 15المؤرخ في 21 اكتوبر 2010 المتضمن المصادقة على الأمر 02.02الصادر في 20 أوت لسنة ،2010 تم إنشاء تعريفة جمركية جديدة تتميز بشكل مختلف تماما عن سابقتها و من بين

مميزاتها الرئيسية ما يلي:

-هيكل تعريفي جديد حيث تعرض الهيكل التعريفي إلى عدة تغيرات، فزيادة على الجوانب الخاصة بالتحرير و بعض التصحيحات التقنية التي أدخلت عليه تم إلغاء عدة وضعيات تعريفية في الوقت الذي استحدثت فيهأخرى .

كما أدخلت تغيرات وتخصيصات على بعض الفصول لتسهيل مراقبة موادها.

-وضع ثلاثة معدلات للتعريفة الجمركية :تخص حقوق الجمارك بمعدل مرتفع ،%30معدل متوسط ،% 15 و معدل منخفض 5% بالإضافة إلى الإعفاء.

من اهم الإصلاحات التي مرت بها التعريفة الجمركية الجزائرية اتخاذ التعريفة الجمركية المنسقة كبديل عن التعريفة الجمركية السابقة و التي تعتمد على مبادئ المنظمة العالمية للجمارك (برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010، صفحة 16).

2-التعديلات الخاصة بالقيمة لدى الجمارك

ان تبني مفهوم القيمة لاتفاقية بروكسل ادى الى ظهور العديد من الممارسات الضارة بالاقتصاد الوطني مثلا لتهرب الضريبي الناتج عن التقليل من القيمة المصرح بها ، أو تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق تضخيم القيمة المصرح بها ، و لمواجهة هذه المخالفات وبهدف المراقبة و التحكم أكثر في القيم المصرح

بها قامت إدارة الجمارك بتطبيق نظام القيم الإدارية للحد من أساليب الغش الممارسة على القيم المصرح بها كمرحلة أولى و منثم حماية الإنتاج الوطني كمرحلة ثانية.

تعرف القيم الإدارية بأنها قيم السلع المختلفة التي تضعها اللجنة الوطنية للتقييم و اللجنة الوطنية لحماية المنتوج الوطني، هذه القيم الإدارية تعتمدها إدارة الجمارك في عملية تقييم البضائع المستوردة لهدف حساب الضرائب تفرض الدولة ضرائب ورسوم جمركية على السلع الكمالية والسلع المستوردة التي هي محل غش وتلاعب، وكذلك السلع التي تلحق ضررًا بالإنتاج الوطني. اتخذت إدارة الجمارك من القيم الإدارية وعاءً ضريبيًا تُحسب من خلاله الضرائب والرسوم الجمركية، وفي نفس الوقت هي أداة فعالة لحماية الإنتاج الوطني وتوجيه الاستيراد من خلال تحديد القيمة الملائمة للسلعة. وقد ساهمت هذه الطريقة في انخفاض واردات المواد الكمالية، وانخفاض استيراد السلع المنتجة محليًا، إضافة إلى زيادة في الحصيلة الجمركية.

3-التغيرات الحاصلة في قانون الجمارك حسب تعديلات سنة 2010

يعتبر قانون الجمارك المرآة العاكسة التي دونت فيها كل الإصلاحات التي تمت على مستوى المنظومة الجمركية بكل جوانبها . فقد شهد هذا القانون ثلاث عمليات مست المواد المكونة له تمثلت في الإلغاء , التعديل و الاستحداث و من اهم التغيرات و التعديلات التي لاحظناه في هذا القانون :

-استحداث او تعديل بعض المواد التي مست تسهيلات الإستراد.

-إعادة تحديد القيمة الجمركية و التفاصيل الخاصة بالتصريحات الجمركية.

-قوانين جباية الملكية الفكرية.

-إعادة النظر في النطاق الجمركي.

-تحديد مدة مكوث البضائع في كل من حفظ البضائع، القبول المؤقت و نظام التحويل.

-الإجراءات المتخذة في حالة تلف المواد عند تواجدها بالموانئ الخاصة أو التخزين أو الإيداع المؤقت

-شروط وصفات المتعامل الاقتصادي المعتمد.

-أنواع و طرق الرقابة

-استعمال الأنظمة الجمركية الاقتصادية

-إعفاء بعض المنتجات من الرسوم الجمركية

استراد الأمتعة الشخصية و تصديرها من طرف الدبلوماسيين العائدين نهائيا للجزائر (البضاعة المسموح بها الوزن و الثمن)

-تجريم بعض الأفعال التي لم تكن من قبل.

-شروط و طرق بيع الجمارك للبضائع المحجوزة.

– إلغاء بعض الرسوم الجمركية أو تقليصها (إلغاء الرسم الإضافي المؤقت , تقليص معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين.

تعرف المادة 123 من قانون الجمارك الأنظمة الجمركية على أنها الإعفاءات التي تستفيد منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي. تتمثل مهمتها في حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيعه، ويمكن لإدارة الجمارك أن تقرر تعليق أو استبعاد الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية لكل من تعسف في استعمالها، بمقتضى مقرر من المدير العام للجمارك.

تقوم الأنظمة الجمركية الاقتصادية بحماية اقتصاد الدولة وترقية التجارة الخارجية من خلال التسهيلات والامتيازات الممنوحة لترقية كل من الصادرات والاستثمارات. ومن جهة أخرى، فهي تسمح بتأجيل تطبيق التعريفة الجمركية، وتنوع التدابير القانونية لفائدة مستعمليها.

تضم الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي استفادت من الإصلاحات ما يلي:

العبور الجمركي ، المستودع الجمركي (الي يضم كل من المستودع العمومي، المستودع الخاص، المستودعالصناعي) ، نظام القبول المؤقت ، إعادة التموين بالإعفاء، المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية و التصدير المؤقت.

تقدم التسهيلات الجمركية الإجرائية والمالية مزايا مهمة للمتعاملين الاقتصاديين، وتساهم في تسريع وتبسيط عمليات الجمرك وتيسيرها لتتناسب مع متطلبات السوق الاقتصادية الحديثة. يمكن تلخيص هذه التسهيلات على النحو التالي:

- ✓ **مخازن ومساحات الإيداع المؤقت** :تمنح هذه التسهيلات فرصة للمتعاملين لتخزين البضائع بشكل مؤقت دون دفع الرسوم الجمركية حتى يتم سحبها للاستخدام أو البيع.
- ✓ **نظام الإيداع الجمركي** :يسمح بإيداع البضائع في موقع معتمد من الجمارك دون دفع الرسوم الجمركية حتى يتم سحبها.
- ✓ **التسهيلات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل** :تسمح بتقديم تصريح مفصل للبضائع مما يساعد في تسهيل عملية التخليص الجمركي.
- ✓ **استعمال الإعلام الآلي في عملية الجمركة** :تطبيق نظم معلوماتية يساهم في تبسيط وتسريع عمليات الجمرك.
- ✓ **الجمركة عن بعد** :توفير خدمات الجمارك عن بعد لتقليل الحاجة للحضور الشخصي للمتعاملين.
- ✓ **عملية الفحص في المحل** :إجراءات الفحص تتم داخل المنشأة التجارية لتوفير الوقت والجهد.
- ✓ **استعمال السكانير في عملية الفحص** :استخدام تقنيات المسح الضوئي لتسريع وتسهيل عمليات الفحص.
- ✓ **نظام التسيير الآلي للمخاطر** :تقديم أنظمة تقييم المخاطر الآلية لتحسين الفعالية والدقة في اختيار الشحنات للتفتيش.

- ✓ **منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد** :تمنح للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتمتعون بسجل جيد في الامتثال الجمركي.
- ✓ **المصالحة الجمركية** :تتيح فرصة للتسوية الودية بين إدارة الجمارك والمتعاملين لتسديد مبالغ مالية بسبب مخالفات جمركية محددة.

هذه التسهيلات تساهم في تعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات الجمركية وتحفز على التجارة الخارجية وتحسين سير العمليات التجارية.

المبحث الثاني:تطوير أجهزة وآلية مكافحة الغش والتهريب الجمركي

قامت الجمارك الجزائرية بإنشاء مديرية الاستعلامات الجمركية ، تكوين موظفين مكلفين بالتحقيقاتو المراقبة اللاحقة(820 عون)، ، التوقيع على اتفاقيات تعاون و تبادل الخبرات و التجارب في هذا المجال ،وضع دوريات مختلطة على طول الحدود البرية و تدعيم نقاط المراقبة الجمركية ، و كذا مراقبة المرور عندالحدود للأشخاص ، وسائل النقل، البضائع و رؤوس الأموال.

كما تم اعتماد أدوات جديدة مثل دفاتر الأعباء بالنسبة لتصدير بعض المنتجات الحساسة للتزوير، وكذا إنشاء مراكز للمراقبة بالإعلام الآلي عند الخروج من حواجز الموانئ المزودة بالماسحات والمربوطة بالمركز الوطني للإعلام الآلي.

اما في مجال مكافحة التهريب فقد قامت بتعديل قانون التهريب و إعادة العمل بحق إدارة الجمارك ببيع البضائع المحجوزة في المزاد العلني وفقا لقانون المالية 2007 إقامة مراكز جمركية لمراقبة الحدود بالتعاون مع مصالح الدرك الوطني، وفيما يخص محاربة التقليد فقد انشات إدارة الجمارك مصلحة مركزية مكلفة بمكافحة التقليد وضاعفت المعاهدات مع مالكي العلامات التجارية الاكثر عرضت لهذه الظاهرة. (فريال، 2018، صفحة 168)

المطلب الاول: الاصلاحات الجمركية وفق المخطط الاستراتيجي للجمارك للفترة 2012-2016

1-توطيد النظام التشريعي والتنظيمي:

الإطار التشريعي للإجراءات الجمركية هو أساسا قانون الجمارك، وقد أدى ذلك إلى تكييف هذا التشريع في مختلف جوانبه (التسهيلات، النظم الاقتصادية، ومكافحة الغش) من خلال قانون الجمارك الجديد سنة 2017.

من خلال هذا الاخير تم وضع مختلف النصوص التنظيمية المتعلقة على وجه الخصوص بما يلي: (فريال،

2018، صفحة 164)

-إدارة حسابات التوقف وحسابات العبور الحالية.

-إجراء استخدام الماسحات الضوئية.

-القبول المؤقت لمعدات الأعمال والخدمات.

-إجراءات إنشاء ومراقبة وثائق التخليص الجمركي.

2-تكييف تنظيم الخدمات:

تم إصدار مرسومين تنفيذيين بهدف إعادة تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك والمفتشية العامة للجمارك. هذه الخطوة تهدف إلى تحسين تنظيم وأداء الأقسام والوحدات التابعة لهذه الإدارات الرئيسية، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل أكثر وضوحًا وفعالية. (فريال، 2018، صفحة 164)

تفاصيل المرسومين التنفيذيين المشار إليهما:

1. المرسوم التنفيذي رقم 81-122 المؤرخ في 17فبراير 2017: يتعلق هذا المرسوم بتنظيم وتشغيل الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك. يهدف إلى تحديد هيكلية الإدارة المركزية وتنظيم أدوار ومسؤوليات كل قسم ووحدة تابعة لها، بما يضمن العمل السلس والفعال داخل الإدارة.
2. المرسوم التنفيذي رقم 81-12 المؤرخ في 17 فبراير 2017 يتعلق هذا المرسوم بتنظيم وتشغيل المفتشية العامة للجمارك. يهدف إلى تنظيم وتحسين أداء المفتشية العامة، بما في ذلك تحديد صلاحيات المفتشين العامين ووضع الإجراءات اللازمة لمراقبة ورصد أداء الجمارك بشكل عام.

من خلال هذين المرسومين التنفيذيين، يتم تحديد الترتيبات التنظيمية اللازمة لضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الجمركية بفعالية وكفاءة.

تم تحديث إدارة الموارد البشرية في الجمارك من خلال عدة إجراءات، من بينها: (فريال، 2018، صفحة 165)

1. وضع الصيغة النهائية لمشروع تنقيح المركز الخاص لتنظيم عمليات التوظيف وإدارة الموارد البشرية.
2. تعديل النظام الداخلي لتحسين إجراءات إدارة الموارد البشرية وتيسير العمليات.
3. وضع مشروع يمنح سلطة التعيين لرؤساء الدوائر الخارجية لتسهيل وتسريع عمليات التعيين.
4. وضع الصيغة النهائية لمشروع المقرر الذي يحدد إجراءات وشروط الحصول على وظائف معينة في الخدمات الخارجية للإدارة العامة.
5. تحديث دليل إجراءات الموارد البشرية لتوفير الإرشادات اللازمة للموظفين.
6. جمع الوثائق والمستندات الإدارية الخاصة بالموارد البشرية لضمان توفير المعلومات اللازمة وتسهيل الإجراءات.
7. وضع تسميات محددة و دقيقة للوظائف و المهام لتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات.
8. تحديث مستودع المعاملات والمهارات لتحسين إدارة المعلومات والتنظيم.
9. إطلاق عمل نظام المعلومات المخصص لإدارة الموارد البشرية لتحسين الكفاءة ورقمنة وثائق إدارة الموارد البشرية.

أيضاً، في مجال العمل الاجتماعي، تم إعادة تخصيص صلاحيات مراقبة ورصد إدارة الأجهزة الاجتماعية للجمارك، ومنح إعانات اجتماعية لموظفي الجمارك في مجالات مثل الإسكان، والنقل، والطب المهني، والتأمين، إلى جانب دعم وتشجيع الممارسات الرياضية في الجمارك.

على ذلك، تم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز وتحسين أداء الجمارك وتيسير الإجراءات الجمركية:

1. **التدريب والتعليم المستمر** :تم تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لموظفي الجمارك في مجالات متعددة مثل مكافحة التزوير، وتقنيات التحقيق، وتقنيات الاستقبال، وتكنولوجيا المعلومات. هذا يساعد في تحسين كفاءة الموظفين وتحديث مهاراتهم.

2. **تحسين نظم المعلومات واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** :تم تصميم نظام معلومات جمركية جديد يشمل الأجهزة، الشبكات، والبرمجيات. هذا يساعد في تحسين تبادل المعلومات وتسريع الإجراءات الجمركية.
3. **تيسير الجمارك وتبسيط الإجراءات** :تم تطوير نظام للتصريح الجمركي عن بعد بالاتصال المباشر مع نظام "سيغاد"، بالإضافة إلى تصميم إجراء للموافقة على المتعاملين الاقتصاديين بناءً على نظام إدارة المخاطر، مما يعزز التعاملات التجارية ويسهل الإجراءات الجمركية.

هذه الخطوات تهدف جميعها إلى تحسين أداء الجمارك وتسهيل الإجراءات للمتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي تعزيز التجارة الدولية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

الجهود التي بذلتها المديرية العامة للجمارك تستحق التقدير، حيث تم التركيز على تحسين الإجراءات الجمركية وتيسيرها بما يعزز من فاعلية الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين. من بين الإجراءات التي تم اتخاذها:

1. **تحديد شروط الاستفادة من المركز) أوج :(No. 14** تم اعتماد المرسوم التنفيذي رقم 81-17 الذي يحدد شروط وطرق الاستفادة من هذا المركز. كما تم إصدار تعليمة تحدد الترتيبات العملية للموافقة على صفة المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين والتسهيلات الممنوحة لهم.
2. **تبسيط الإجراءات الجمركية** :تم إلغاء السجل التجاري للوثائق المطلوبة لدعم المحاسبة بالتفصيل، واستخدام الخبرة التقنية للبضائع، ومعاملة السلع في المجموعة، والعمل بنظام التراخيص والحصص، واستيراد وتصدير البضائع بموجب نظام الترخيص.
3. **تطوير الأنظمة والتشريعات الجمركية** :تم وضع وتنفيذ تعريفة جمركية مكونة من 11 أرقام، وإعداد مسودات تعليمات تتعلق بتقسيم البيان الجمركي للأروقة الحمراء والخضراء، وتشجيع مبيعات الشحنة، والزيارة المشتركة لسلع الجمارك والتجارة.

هذه الإجراءات تعكس التزام الجمارك بتحسين البيئة التجارية وتيسير الإجراءات للمتعاملين الاقتصاديين، مما يساهم في تعزيز التجارة الدولية ودعم الاقتصاد الوطني.

تمت العديد من الخطوات لتعزيز وتطوير الرقابة الجمركية ومكافحة الغش، بما في ذلك:

1. **تكامل وتنفيذ تعديلات تسمية النظام المنسق** :تم تنفيذ التعديلات اللازمة على تسمية النظام المنسق لعام 2017.
2. **تنفيذ أحكام قانون المالية لعام 2017** :تم إدراج أحكام قانون المالية لعام 2017 في تعريفة المستخدم.
3. **تحرير ونشر التعريفات الجمركية** :تم تحرير ونشر التعريفات الجمركية للتأكيد على القوانين والتعليمات الجمركية.
4. **وضع كتاب قرار تصنيف التعريفات** :تم وضع كتاب قرار تصنيف التعريفات لعام 2017، والذي يحدد التعريفات وفقًا للقوانين والتشريعات الجمركية.
5. **إعداد مسودة تعليمات بشأن الترميز الأبجدي والحواسيب** :تم إعداد مسودة تعليمات تهدف إلى توحيد الترميز الأبجدي واستخدام الحواسيب لجمع البيانات الجمركية.
6. **تحديث قواعد البيانات وتطوير الدليل التدريبي والقيم الجمركية** :تم تحديث قواعد بيانات صناعة البناء وتشييد الآلات المتداولة وسفن الترفيه، وتطوير دليل التدريب على التقييم الجمركي، وتحديد قيم النطاق للمنتجات.
7. **توحيد وحدات وضع الفواتير وتوقيع اتفاقية مع "طومسون رويترز** :"تم توحيد وحدات وضع الفواتير، وتوقيع اتفاقية مع "طومسون رويترز" لتعزيز الرقابة الجمركية.
8. **إعداد مسودة السيطرة المباشرة على القيمة الجمركية المعلنة** :تم إعداد مسودة للسيطرة المباشرة على القيمة الجمركية المعلنة لتعزيز الرقابة ومكافحة الغش.

9. **مشروع ميثاق مراقبة الجمارك واستخدام الماسح الضوئي** :تم العمل على مشروع ميثاق مراقبة الجمارك، والتعميم على استخدام الماسح الضوئي كجزء من جهود تحسين الرقابة ومكافحة الغش.

هذه الخطوات تعكس التزام الجمارك بتعزيز الرقابة وتحسين الأداء لتحقيق أهدافها في تطبيق القوانين واللوائح الجمركية.

اعداد مسودة لإعداد خطط الرقابة السنوية بعد الحدث.

-دليل الوكيل الملاحق؛

-جمع السوابق القضائية.

3-التواصل والترويج للعلاقات الجمركية: (فريال، 2018، صفحة 169)

نتج عن استراتيجية المعلومات والاتصالات للمديرية العامة للجمارك الإنجازات التالية:

-تعميم استخدام الشبكة الداخلية؛

-نشر مجلة اخبار الجمارك كل شهرين؛

-التحديث الدائم للموقع مع النصوص التنظيمية والإجراءات الجمركية الجديدة.

-استكمال نظام معلومات إدارة المظالم ؛

-توفير جميع الخدمات في حسابات البريد الإلكتروني؛

-إدخال رقم مجاني11-11؛

المطلب الثاني: المشاركة في وضع خطة القطاع بالتعاون مع وزارة المالية لإصلاح الخدمة العامة وتنفيذ الجزء المتعلق بالجمارك.

كما تم تعزيز قطاع الاتصالات الجمركية من خلال:

-وضع تعليمات تأطر متابعة مواسم الاصطياف ؛ تنظيم المناسبات و الأعياد الوطنية؛ التمثيلية في الأحداث.

(الاحتفال باليوم الجمركي الدولي)؛ خلية السهر لمتابعة توقع الأزمات وتحليل ردود الفعل.

-توحيد الاتصالات الداخلية "فلاش اخبار الجمارك " و " فلاش اخبار الصحة."

-تبسيط الإجراءات الجمركية الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و مثالا على ذلك

إنشاء أقسام مخصصة على الموقع الجمركي للمسافرين، اللوائح ، نشاط التصدير، تحميل المطبوعات الجمركية

، نشر إعلان العملة ، نشر استبيان للتغذية المرتدة، إنشاء عناوين بريد إلكتروني لصالح جميع المدراء و إنشاء

نتائج التطوير الجمركي:

لقد تم التعامل مع الإصلاحات الجمركية كأداة لتحقيق التسهيل التجاري وتسريع حركة التجارة الخارجية، ومن جهةثانية كأداة لمنع التجارة غير المشروعة. تطبيقا للسياسات التجارية الحكومية وحماية الاقتصاد الوطني، واستجابة لمجتمع الأعمال(مصدرين ومستوردين ومتطلبات الهيآت والمعايير الدولية.واليوم، وبالرغم من انقضاء سنوات عديدة على الإصلاحات الجمركية، فإن نتائج التطوير تبقى دون النتائج المرجوة.ففي تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في 2014، أظهر أن التسهيل التجاري كهدف رئيسي للإصلاح لم يتحقق،بدليل أن التكاليف المطلوبة لإتمام كل إجراءات الاستيراد والتصدير هي واحدة من أعلى المعدلات

في منطقة الدول العربية، دونما احتساب تكاليف النقل البحري. ويعود السبب إلى إعداد المستندات والوثائق بتكلفة تتعدى تلك المسجلة في المغرب مثلاً بثلاث مرات، وكوريا بثماني مرات.

الوثائق المطلوبة لإنهاء المعاملات الجمركية تعد ثماني وثائق وهي تتعدى بوثيقتين ماهو مطلوب لدى باقي الدول العربية. (بورويس، صفحة 169)

تكلفة استيراد حاوية أو تصديرها هي من بين الأعلى لدى الدول العربية، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول شرق آسيا والمحيط الهادي.

إن الأداء الجمركي الضعيف تؤكده مؤشرات التنافسية ومناخ الأعمال والاستثمار وغيرها حيث تحتل الجزائرالمراتب المتدنية؛

– المرتبة 87 بين 140 دولة في العالم فيما يتعلق بالتنافسية العالمية في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015

– المرتبة 153 بين 189 دولة في العالم، بخصوص مدى توفر مناخ الأعمال.

– المرتبة 154 بين 186 دولة في العالم، فيما يخص الحرية الاقتصادية(Global Competitiveness Report، 2015–2016)

لذلك، ومن أجل زيادة الأداء الجمركي وتحسينه، يتعين على إدارة الجمارك مواصلة عمليات إصلاح وتطوير العمل الجمركي،عبر ثلاثة محاور رئيسية هي:

أ– التسهيل التجاري:

تطبيق وتوسيع المفهوم الجديد للشراكة بين الجمارك وقطاع الأعمال، الذي يستهدف تسهيل الإجراءات الجمركية للشركاء الاقتصاديين الملتزمين الذين لا يشكلون خطرًا على الموارد المالية للدولة. وبالمقابل التركيز على المعاملات التجارية التي تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني.توسيع نظام سيغاد ليشمل كل المراكز الجمركية وتطبيق إجراءات جمركية موحدة، حتى تكون منسقة ومتجانسة عبر كل المكاتب

الجمركية للبلد.

تطوير الأنظمة المعلوماتية الأخرى لدى إدارة الجمارك، وربطها بنظام سيغاد بشكل عملي دائم ومستمر.مراجعة الجوانب الفاشلة في نظام سيغاد، لأجل تطويره وإدامته حتى يتفاعل إيجابًا مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة، ويستجيب لقواعد التنفيذ السليم للممارسات التجارية الدولية. (بورويس، صفحة 170) ضرورة إنشاء الشباك الوحيد Single Window لتسريع مراحل جمركة البضائع، والتطبيق الفعلي لتبسيطالإجراءات الجمركية، وبذلك تخفيض الوقت اللازم للإفراج الجمركي عن البضائع.

الإقلاع عن اللجوء إلى الأعمال اليدوية واستخدام المستندات الورقية –تم ميكنة كل الإجراءات تقريبا التيتتكون من 130 إجراء فرعيًا. وحل مشكلة طول بقاء السلعفي الحرم الجمركي، الذي يقدر اليوم بـــ ثمانية أيام بينما يقدر في المغرب بالساعة. ويكون ذلك بتعميم نظام سيغاد وإنشاء الشباك الوحيد، حيث سيساعد فيزيادة كفاءة الإجراءات المرتبطة بالإفراج الجمركي، وتحديد مسؤولية كل المتدخلين عن التأخيرات وزيادة تكاليف الجمركة.

ب– تحسين تحصيل الجباية الجمركية:

تعزيز نظام إدارة المخاطر بإنشاء قاعدة بيانات تتمتع بالموثوقية تمكن من جمع المعلومات والبيانات اللازمة للرقابة

الجمركية، حيث يعاني هذا النظام من شح كبير في المعلومات المغذية لعملية اتخاذ القرار والتحديد الدقيق للخطر

المحتمل. ويظهر ذلك في انخفاض معدل البضائع التي تستفيد من المسرب الأخضر، الذي لا يتعدى 5%من مجموع التصاريح الجمركية 30.

توسيع مصادر المعلومات والبيانات وتسريع تداولها في الإدارة الجمركية بمختلف أقسامها وبمختلف الأنظمة الآلية فيها. إضافة إلى تداولها مع الإدارات الحكومية الأخرى، في وزارة المالية وكل الهيآت المتدخلة في

مجال التجارة الخارجية.

إيلاء أهمية أكبر لعملية توفير البيانات الإحصائية عن التجارة الخارجية ووضعها في متناول شركاء إدارة الجمارك.ويكون ذلك بإعادة تنظيمها بالكامل لدعم عمليات تخزين البيانات الإحصائية، واستظهارها، واستعمالها من طرف إدارة الجمارك وشركائها. (بورويس، صفحة 170)

الانتقال نحو استخدام مدونة تعريفية بعشرة أرقام بدل ثمانية، مما يسمح بالوصف الدقيق للسلع والبضائع، وتحصيل مزايا جبائية واقتصادية وإحصائية متعددة. (ينطلق تنفيذها في شهر يوليو 2016).

إعطاء أهمية كبيرة لقضية تحديد منشأ البضائع، الذي ينبني عليه تطبيق السياسة الجمركية والتجارية للجزائر.

ذلك أن إثبات صحة وصدق شهادة منشأ البضائع، هو غاية في الأهمية لمنح أو منع الحصول على امتيازات جبائية مهمة.

إرساء قاعدة بيانات عن القيمة الجمركية للمساعدة في تحليل المخاطر، واستخدامها في نظام حوسبة الإجراءات الجمركية.

دراسة المشاكل والمصاعب التي تواجهها إدارة الجمارك بخصوص التقييم الجمركي، دراسة عميقة ومتبصرة.

ج-تطوير التشريعات والموارد البشرية:

تعميم النظم الجمركية الاقتصادية النظم الجمركية الخاصة)، على أن يتم التشديد فيما إذا احترمت شروطالاستفادة من هذه النظم الجمركية من قبل المتعاملين. ذلك أن هذه النظم الجمركية لا يلجأ إليها بالشكل المطلوب من قبل المتعاملين.

توسيع وتكثيف الإعلام الجيد للمتعاملين عن هذه النظم الجمركية الاقتصادية بخصوص التعريف بها، طرق الاستفادة منها، المزايا التي تحصل من ورائها..

مراجعة وتحيين كافة برامج تدريب وتكوين الموظفين، والاهتمام أكثر بالبرامج المخصصة لتكوين المكونين.

توفير التدريب الرسمي وتطويره، وبالذات في تلك الأعمال الجمركية التي تعرف بالحساسية الكبيرة، كأعمال الرقابة، والجباية والمنازعات الجمركية.

تعزيز نظام إدارة الموارد البشرية الآلي، الذي يسمح بتخزين ومعالجة كل البيانات المتعلقة بالموظفين لدى إدارة الجمارك، وربطه بنظام معالجة البيانات الجمركية الآلي SIGAD كي يستجيب لقواعد الشفافية في التعامل معالعنصر البشري، ويتناسب مع متطلبات القوانين والتشريعات الوطنية والدولية. (بورويس، صفحة 171) ردم الهوة الكبيرة بين مستويات الأجور المرصودة للموظفين ومستويات الفرص والحوافز المادية للانخراط فيالممارسات الفاسدة.

من المهم الموازنة ما بين استراتيجيات الوقاية الإيجابية (المقاربة الوقائية، وتلك القمعية (المقاربة القمعية). ويكون ذلك ضمن استراتيجية شاملة هدفها تقليل الدوافع والفرص التي أمام الموظفين للانخراط في السلوكات الفاسدة،والتركيز على شبكة المراكز الحساسة للمعاملات غير التريهة.

المبحث الثالث : مقارنة بين الاصلاحات الجمركية الجزائرية ودول اخرى (حالتي كندا و سنغفورة)

المطلب الاول:استخدام البيانات الضخمة في وكالة خدمات الحدود الكندية لدعم إدارة المخاطر

نظرًا للدور الحيوي الذي تؤديه الجمارك في تسهيل التجارة الخارجية للدول وضمان الامتثال وحماية الأمن القومي، أصبحالتعامل مع البيانات الضخمة ضروريًا لتعزيز الكفاءة والدقة في إدارة المخاطر مع تزايد التجارة الدولية باستمرار. في هذا السياق، تُعَد وكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) نموذجًا يُحتذى به في الاستخدام الفعال للبيانات الضخمة في العمليات الجمركية، حيث نفذت عدة مبادرات لتعزيز أمن الحدود وتبسيط التجارة بالاعتماد على قدرات البيانات الضخمة.

المطلب الثاني: الاطار النظري للبيانات الضخمةBig Data

قبل فهم استخدامات ودور البيانات الضخمة في قطاع الجمارك، يتوجب علينا القاء الضوء علىالبيانات الضخمة كتقنية ناشئة وتوضيح خصائصها والمزايا التي تتيحها.

تعريف البيانات الضخمة:

يصعب الاتفاق على تعريف موحد للبيانات الضخمة نظرًا لحداثة المصطلح نسبيًا وتداخل التخصصات في معالجتها وتعدد استخداماتها. بشكل عام، يُقصد بالبيانات الضخمة استكشاف كميات هائلة من البيانات القابلة للاستعمال التي تُنشأ باستمرار وبسرعة وبشكل تلقائي. هذه البيانات تكون كبيرة جدًا بحيث لا يمكن تخزينها أو تحليلها بواسطة الأجهزة والبرمجيات التقليدية. يُطلق هذا المصطلح على المجموعات الواسعة من المعلومات الخام، التي قد تكون مفاهيم لغوية أو رياضية أو رمزية، والتي تتطلب تقنيات متقدمة

لاستغلالها بشكل فعال لتحقيق أهداف محددة، مما يضمن التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت بشرية أو مالية. (اسامة، 2023، صفحة 98)

أ- **الحجم** من عام 2005 إلى عام 2020، توسع العالم الرقمي من 130 إكسابايت (EB) إلى 40 ألف إكسابايت، أو 40 تريليون جيجابايت (أكثر من 5200 جيجابايت لكل فرد في عام 2020). وفقًا لتقديرات الخبراء، سيتضاعف حجم العالم الرقمي تقريبًا كل عامين. من أبرز العوامل الرئيسية وراء هذا التوسع هو نمو البيانات المولدة آليًا، والتي زادت من 11% في عام 2005 إلى أكثر من 40% في السنوات اللاحقة. ويُعَد إنترنت الأشياء أحد أكبر المساهمين في نمو العالم الرقمي المستمر، حيث تعتمد هذه التقنية على أجهزة استشعار منتشرة في جميع أنحاء العالم تنشئ البيانات كل ثانية من أجهزة متنوعة.

ب- **السرعة:** تتدفق البيانات بسرعة كبيرة وباستمرار، وهو ما يعرف بالتحديث. كلما زادت سرعة تدفق البيانات، زاد معدل التحديث لهذه البيانات. على سبيل المثال، في كل دقيقة يتم تحميل 100 ساعة من الفيديو على موقع يوتيوب، ويتم إرسال أكثر من 200 مليون رسالة بريد إلكتروني، ويتم عرض حوالي 20 مليون صورة وتحميل 30,000 صورة على موقعFlicker ، ويتم إرسال ما يقرب من 300,000 تغريدة على تويتر، ويتم تنفيذ حوالي 2.5 مليون استفسار على .Google الجوهر هنا هو زيادة سرعة إنتاج البيانات والأداء الذي تحتاجه الشركات القائمة على البيانات للاستفادة من بياناتها. لا يكمن التحدي في تخزين تدفقات البيانات فحسب، بل في تحويل البيانات سريعة التدفق إلى مورد يعزز الابتكار ويحسن عمليات صنع القرار. (اسامة، 2023، صفحة 100)

ت-**التنوع** : المقصود بالتنوع هو اختلاف وتعدد مصادر البيانات سواء كانت داخلية أم خارجية. في الماضي، كانت جميع البيانات منظمة ومناسبة بدقة في الأعمدة والصفوف وفقًا للطرق التقليدية. أما في الوقت الحاضر، فإن 90% من البيانات التي تُنشئها المنظمات هي بيانات غير منظمة، إما أنها

لا تحتوي على أي نموذج بيانات محدد مسبقًا أو يتم تنظيمها بطريقة غير تقليدية. لذلك، تعد القدرة على إدارة واستخراج الرؤى من البيانات غير المهيكلة أمرًا ضروريًا لنشر البيانات الضخمة بشكل فعال.

ث-**المصداقية والموثوقية:** غالبًا ما يمكن الحصول على البيانات التقليدية من بعض المصادر المألوفة وإعدادها لتلبية احتياجات المستخدمين. على عكس هذا النوع من البيانات، تكون البيانات الضخمة عادة غير مكتملة أو غير كاملة في حد ذاتها، وبالتالي فهي غير مؤكدة أو عرضة للخطأ. ومن غير المرجح أن يشك المستخدمون في أن بياناتهم المتاحة قد تم الحصول عليها من مصادر غير موثوقة أو تم التلاعب بها بالفعل من قبل أطراف غير معروفة. بشكل عام، تعبر المصداقية عن جودة ودقة البيانات من وجهة نظر المحللين، وتمنح انطباعًا عن درجة الثقة والاعتمادية على هذه البيانات في عملية صنع القرار.

البيانات الضخمة من وجهة نظر الجمارك

تماشيًا مع متطلبات العصر والتطور التكنولوجي الراهن، تسعى الجمارك إلى الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي تتيحها البيانات الضخمة لتعزيز أدائها ورفع كفاءتها. لذلك، بادرت العديد من وكالات الجمارك حول العالم بتبني البيانات الضخمة في عملها، وخاصة في إدارة المخاطر الجمركية.

أهمية البيانات الضخمة في الجمارك ومجالات تطبيقها

اعتمدت العديد من إدارات الجمارك مناهج متعددة لتطبيق البيانات الضخمة بما يراعي خصوصيات كل منها على اختلاف أهدافها وأولوياتها. التوجه الشائع هو تطبيق تقنيات البيانات الضخمة على بياناتها الخاصة في موقع مركزي أو مستودع بيانات. إذ أن تجميع البيانات ببساطة والحفاظ على ضوابط الخصوصية والأمن المناسبة يعد مهمة شاقة. ومع ذلك، فإن الاستثمار في توظيف تقنيات البيانات الضخمة في الجمارك من شأنه رفع كفاءة العمل الجمركي ككل وتحسين الأداء. الميزة الأكبر للجهود المبذولة لوضع البيانات الضخمة في الاستخدام العملي تكمن في القدرة على تنظيم مقتنيات البيانات المتنوعة وجعلها متاحة

للتحليل بطرق كانت ستكون باهظة الثمن باستخدام التقنيات التقليدية للتخزين. يمكن تطبيق تقنيات البيانات الضخمة في العمل الجمركي في مجالات متعددة (اسامة، 2023، صفحة 103)، من بينها:

تقييم المخاطر و تحسين الاستهداف. تمكّن تحليلات البيانات الضخمة من تحديد الأنماط والشذوذ والاتجاهات، مما يسمح لمسؤولي الجمارك بتركيز مواردهم على الشحنات والأفراد ذوي المخاطر العالية. كما تتيح اتخاذ تدابير استباقية لاعتراض الأنشطة غير القانونية مثل التهريب أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

تسهيل التجارة: من خلال تحليل البيانات من مختلف المعاملات التجارية، يمكن للجمارك تحديد نقاط الضعف في العمليات الجمركية وتحسين الإجراءات وتعزيز كفاءة عمليات التخليص.

كشف الاحتيال: تساعد تحليلات البيانات الضخمة وكالات الجمارك في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية، مثل الإعلان الناقص عن البضائع والوثائق المزيفة

مراقبة الامتثال: يمكن لوكالات الجمارك أن تستخدم البيانات الضخمة لرصد الامتثال للوائح الاستيراد والتصدير. فمن خلال تحليل البيانات المتعلقة بالمعاملات التجارية، يستطيع الجمارك تحديد السلوكيات والممارسات غير الملتزمة باللوائح، مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الامتثال وضمان تنفيذ القوانين والتشريعات المعمول بها.

دور البيانات الضخمة في وكالة خدمات الحدود الكنديةCBSA

بالطبع، تعد وكالة خدمات الحدود الكندية من بين أهم التجارب الدولية الرائدة في استخدام البيانات الضخمة في العمل الجمركي، وهي واحدة من الدول الرائدة عالميًا في اعتماد هذه التقنيات. وقد أظهر توظيف البيانات الضخمة تأثيرًا إيجابيًا على أداء وكالة خدمات الحدود الكندية، حسب شهادة منظمة الجمارك العالمية نفسها..

2-مصادر بيانات التجارة لوكالة خدمات الحدود الكندية

توزع بيانات التجارة الكندية على العديد من البوابات الإلكترونية، وتُعتبر هذه البوابات مصدرًا مستمرًا للبيانات التجارية الكندية التي تتجمع لتشكل بيانات ضخمة يتم تحليلها لخدمة أهداف وكالة خدمات الحدود الكندية.

1. بوابة :E-Manifest تم إنشاء هذه البوابة بالأساس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتسهيل امتثالها وتسهيل الانتقال من التقارير الورقية إلى تقديم البيانات الإلكترونية قبل الوصول. تم تطويرها لتتيح لشركات النقل والشحن تقديم بيانات الشحن والنقل قبل وصولها، واستقبال البيانات المرسلة من قبل شركاء سلسلة التجارة الآخرين وفقًا لمعايير EDI لتبادل البيانات. (اسامة، 2023، صفحة 110)
2. بوابة المتداول الموثوق :(TTP) تعد هذه البوابة أداة آمنة عبر الإنترنت تمكن الأعضاء في المجتمع التجاري من إكمال وتقديم طلبات العضوية في برنامج الشركاء في الحماية. كما يمكنهم الاحتفاظ بوثائق عضويتهم عبر الإنترنت. يُقبل برنامج الشركاء في الحماية فقط التطبيقات وملفات تعريف الأمان المحدثة من خلال بوابة المتداول الموثوق.
3. نظام الإبلاغ عن الصادرات :CERS تُعد هذه البوابة خيارًا آمنًا لنقل البيانات طورته وكالة خدمات الحدود الكندية، والذي يُسمح لمجتمع التصدير بتقديم إقرارات التصدير الإلكترونية وتحميلات البيانات المجمعة وتقارير شهرية عن برنامج الإبلاغ الموجز إلى وكالة خدمات الحدود الكندية.
4. بوابة المستورد: تُتاح هذه البوابة للمستوردين ووسطاء الجمارك والاستشاريين التجاريين، حيث تُمكن العملاء من مشاهدة أنشطة حساباتهم المالية وتقديم الأحكام والوصول إلى خيارات الدفع الإلكترونية الجديدة. (اسامة، 2023، صفحة 110)

3-استخدام البيانات الضخمة في وكالة خدمات الحدود الكندية:

تعتمد وكالة خدمات الحدود الكندية على جمع البيانات من مصادر داخلية وخارجية، بما في ذلك بيانات

مفتوحة المصدر وبيانات الوعي بالحالة الخارجية. تركز الوكالة بشكل أساسي على تحليل البيانات المنظمة ذات الحجم الكبير، في الوقت نفسه تكثف جهودها لتحسين قدرتها على تحليل البيانات الخارجية غير المهيكلة ودمجها لتخزين ومعالجة البيانات الكبيرة، مما يعتبر عاملاً أساسياً.

تستخدم وكالة خدمات الحدود الكندية حالياً مستودع بيانات المؤسسة (EDW) وتركز جهودها على توسيع الوصول إليه. من خلال دمج مجموعات البيانات الكبيرة في EDW وتوسيع نطاق الوصول إليها، ستكون الإدارة قادرة على اكتساب رؤية أكثر شمولية، مما يؤدي إلى تحسين استهداف السلع والأشخاص العالية الخطورة.

تعمل الوكالة على تطوير مستودع البيانات وتحديثه بصفة مستمرة لدمج مصادر وأنواع إضافية من المعلومات، بما في ذلك مجموعات البيانات المفتوحة المصدر. كما تستكشف الوكالة قدرات إضافية للتعلم الآلي والتنبؤ في عملية فحص المسافرين وإدخالها في بصمة البيانات الضخمة الخاصة بهم، مستفيدة من جهود فريق التحليلات المتقدمة.

هذه الجهود تشمل العمل على مشاريع تجريبية متعددة لتعزيز التحليلات التنبؤية وتحسين استخدام البيانات الحيوية للإدارة. يستفيد أعضاء الفريق من الوصول إلى بيئة الحوسبة التجريبية للإدارة، مما يسمح لهم بتصميم البرامج والأجهزة وتكييفها وفقًا لأي عمل معين. (اسامة، 2023، صفحة 112)

المطلب الثالث:مساهمة البيانات الضخمة في دعم جهود تسهيل التجارة لوكالة خدمات الحدود الكندية:

البيانات الضخمة تعتبر حجر الأساس للعديد من البرامج التي أطلقتها وكالة خدمات الحدود الكندية، وذلك في سياق سعيها لتسهيل التجارة الخارجية الكندية. تشمل هذه البرامج:

1. **مشروع تقييم وإدارة الإيرادات :(CARM)** يهدف إلى تحديث وتبسيط عملية استيراد البضائع إلى كندا من خلال توفير واجهة حديثة تسمح للمستوردين بالوصول إلى معلوماتهم بالخدمة الذاتية، مما يقلل من التكاليف ويحسن الامتثال لقواعد التجارة.
2. **برنامج شركاء في الحماية :(PIP)** برنامج تعاوني بين القطاع الخاص ووكالة خدمات الحدود الكندية لتعزيز أمن الحدود وسلسلة التجارة، وتبسيط العمليات الحدودية للتجار المعترف بهم.
3. **برنامج التجارة الحرة والآمنة :(FAST)** يسهل التجارة الآمنة والفعالة بين كندا والولايات المتحدة عبر توفير ممرات مخصصة في المواقع الحدودية المحددة، مما يقلل من أوقات التخليص وتكاليف الواردات.

هذه البرامج تعبر عن التزام وكالة خدمات الحدود الكندية بتطوير وتبني حلول مبتكرة تقوم على البيانات الضخمة لتسهيل عمليات التجارة الدولية وتعزيز الكفاءة والأمان في حركة البضائع عبر الحدود. برنامج التقييم الذاتي للجمارك(CSA) ، الذي يستهدف المستوردين والناقلين والسائقين ذوي المخاطر المنخفضة المعتمدين مسبقاً، يسمح لهؤلاء بتسهيل عمليات نقل البضائع المؤهلة لبرنامج CSA إلى كندا عبر الطرق السريعة، مما يمكّن وكالة خدمات الحدود الكندية من تركيز جهودها على تحديد الشحنات ذات المخاطر العالية التي قد تشكل تهديداً لصحة الكنديين أو سلامتهم أو رفاههم الاقتصادي. برنامج تسجيل السائقين التجاريين (CDRP) يُعتبر جزءاً من برنامجCSA ، ويُسهّل عملية التخليص الجمركي لشركات نقل البضائع التجارية التي تدخل كندا من الولايات المتحدة، مما يوفر تخليصاً فعّالاً للسلع منخفضة المخاطر ويسهّل

عملية الاستيراد للمستوردين والناقلين والسائقين المعتمدين مسبقاً. (اسامة، 2023، صفحة 112)

، بجانب تطبيقات المستوردين والناقلين، يُمكن للسائقين المسجلين في برنامج تسجيل السائقين التجاريين (CDRP)نقل البضائع للشركات النقل المشاركة في برنامج التقييم الذاتي للجمارك .(CSA) يُقدم البرنامج مزايا مثل المعابر الحدودية الأسرع، والأهلية لبرامج أخرى مثل FAST مع ممرات مخصصة، ومعالجة الجمارك والهجرة المعجلة. يشمل المتقدمون المؤهلون المواطنين الكنديين والمقيمين الدائمين والمواطنين الأمريكيين أو المقيمين الدائمين الذين يستوفون متطلبات الزوار. للتأهيل، يجب على المتقدمين إكمال الطلب، وأن يكون لديهم سجل جنائي نظيف، والامتثال لقوانين الجمارك والهجرة، وإظهار حسن الخلق. يتحمل أعضاء CDRP مسؤوليات ومتطلبات مستمرة للحفاظ على عضويتهم.

مبادرة النافذة الموحدة لوكالة خدمات الحدود الكندية (CBSA) تعمل على تبسيط عملية تبادل بيانات الاستيراد التجاري بين حكومة كندا ومجتمع الاستيراد. تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الإدارات والوكالات الحكومية والبيئة التنافسية العالمية للأعمال في الوقت الحالي. بالإضافة إلى وكالة خدمات الحدود الكندية، تشمل الشركاء في هذه المبادرة تسع إدارات ووكالات حكومية مشاركة تمثل 38 برنامجًا حكوميًا مختلفًا. تُسهم النافذة الموحدة في تيسير عملية الاستيراد، وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، وتقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية.

أداء وكالة خدمات الحدود الكندية حسب المؤشرات الدولية

لتتبع أداء وكالة خدمات الحدود الكندية في جانب تسهيل التجارة يتوجب علينا استخدام مؤشرات متخصصة، في هذا السياق اعتمدنا كل من مؤشر التجارة عبر الحدود للبنك الدولي ومؤشرات منظمةالتعاون الاقتصادي والتنمية ومؤشر تمكين التجارة.

مؤشر التجارة عبر الحدود

وفقا للبنك الدولي، فإن أداء كندا في مؤشر التجارة عبر الحدود مثير للإعجاب، تسلط نتائج كنداضمن هذا

المؤشر الضوء على التزام كندا بتسهيل التجارة الدولية وقدرتها على توفير بيئة مواتية للشركات للانخراط في أنشطة الاستيراد والتصدير .في جانب الامتثال الحدودي، يشير الوقت اللازم للتصدير والاستيراد إلى أن كندا لديها عملية امتثال حدودية مبسطة لتصدير واستيراد البضائع ويستغرق إكمالها ساعتين فقط لكل واحدة منهما، علاوة على ذلك تحتل كندا المرتبة الأولى حاليا في الوقت المستغرق للامتثال الحدودي عالميا، مما يُظهر كفاءتها وفعاليتها في تسهيل التجارة الخارجية عبر حدودها، ومع ذلك يبقى هناك مجال لتحسين تكلفة الامتثال الحدودي سواء تصديرا او استيرادا.

في جانب الامتثال الوثائقي، يبقى أداء كندا هو الأفضل عالميا بساعة واحدة لكل من التصديروالاستيراد، في حين يبقى هناك دائما مجال للتحسين في جانب تكلفة الامتثال الوثائقي او الحدودي.

بصفة عامة، تشير تصنيفات كندا وأدائها في مؤشر التجارة عبر الحدود التابع للبنك الدولي إلىأن الدولة قد أنشأت عمليات تجارية تتسم بالكفاءة والفعالية. (اسامة، 2023، صفحة 113)

مؤشر تمكين التجارة

حسب تقرير تمكين التجارة الذي يرتكز على 7 ركائز مختلفة، ينصب تركيزنا على الركيزة الثالثة التي تتكون من عدة مؤشرات التي تقيم كفاءة وشفافية إدارة الحدود يقيس مؤشر خدمات الجمارك جودة الخدمات الجمركية المقدمة في البلد، تشير مرتبة كندا 23ومعدل 0.79 إلى أن لديها نظام خدمة جمركية جيد نسبيًا، ولكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسين والتقدم أكثر الى المراتب الأولى.

تعمل كفاءة عملية التخليص الجمركي على تقييم سرعة وفعالية إجراءات التخليص الجمركي، تشير المرتبة 6 في كندا ومعدل 4.0 إلى أن لديها عملية تخليص عالية الكفاءة، وهي دلالة على أن الإجراءات الجمركية تتم بسرعة وفعالية.

في جانب مدى انتشار المدفوعات غير النظامية والرشاوى في عمليات الاستيراد والتصدير، تشيرتصنيف كندا من المرتبة 24 ومعدل 5.6 إلى أن البلاد لديها مستويات منخفضة نسبيًا من المدفوعاتغير النظامية والرشاوى، ولكن لا يزال من الممكن بذل الجهود لتقليل مثل هذه الممارسات أكثر.تعمل إمكانية التنبؤ الزمني لإجراءات الاستيراد على تقييم مدى اتساق وموثوقية عمليات الاستيراد من حيث التوقيت تشير مرتبة كندا البالغة 35 ومعدل 4.8 إلى أنه يمكن تحسين إمكانية التنبؤ الزمني لإجراءات الاستيراد لتوفير أطر زمنية أكثر موثوقية واتساقا للمستوردين. (اسامة، 2023، صفحة 114)

مؤشر تسهتل التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

بالنسبة لمجموعة اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تنتمي إليها كندا، يظهر تقييم تأثير تدابير تيسير التجارة على التدفقات التجارية الثنائية وتكاليف التجارة أن كندا تتجاوز أو هي الأقرب إلى أفضل أداء عبر العينة فيما يتعلق بتوافر المعلومات، إشراك المجتمع التجاري، إجراءات الاستئناف، الرسوم والمصاريف، تبسيط ومواءمة الوثائق، أتمتة، تبسيط الإجراءات، تعاون وكالة الحدود الداخيلية، تعاون وكالة الحدود الخارجية، والحوكمة والنزاهة. (اسامة، 2023، صفحة 116)

المبحث الرابع : توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة الجمارك بسنغافورة

يتزايد الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في قطاع الجمارك، حيث توفر مجموعة واسعة من التطبيقات التي تعزز الأداء في العديد من المهام الجمركية. تقوم الجمارك السنغافورية بدور ريادي في هذا المجال، حيث تسعى باستمرار لاستكشاف واستخدام أحدث التقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف تحسين كفاءتها وفعاليتها، مما يعكس التزامها بالابتكار والتطوير المستمر في مجال الجمارك.

المطلب الأول: مدخل الى الذكاء الاصطناعي

يهدف هذا المطلب الى توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي وسياق نشأته ويحدد خصائصه وتطبيقاته المختلفة بشكل عام.

1-تعريف الذكاء الاصطناعي وتحديد سياق نشأته

قبل اعتماد مصطلح "الذكاء الاصطناعي"، تمت الإشارة إليه لأول مرة بواسطة جون مكارثي في عام 1956 خلال مؤتمر أكاديمي. ومع ذلك، فإن الأفكار التي نشأت منها تعود إلى فانيفار بوش الذي افترض وجود نظام قادر على تعزيز فهم البشر ومعرفتهم بما يتجاوز الجماعية أو الفردية.

في الوقت نفسه، كتب العالم الرياضي الإنجليزي آلان تورينج ورقة بحثية في عام 1947 اقترح فيها أن الآلات يمكن أن تحاكي نظريًا السلوك الإدراكي للإنسان وتؤدي المهام الفكرية. وبعد ذلك، تطور الذكاء الاصطناعي ليعتمد على الخوارزميات المصممة. مع التقدم التكنولوجي وتوفر كميات كبيرة من البيانات، تم تطويره ليتمكن من التفكير بشكل مستقل وتصميم منطقه. ويتم ذلك عبر الترميز الآلي باستخدام لغة الآلة التي تمكن الروبوتات من التفكير بشكل مستقل، مما يقترب من مستوى الوعي البشري. (اسامة، 2023، صفحة 117)

مساهمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز قدرات الجمارك

مواكبة للتحول الرقمي الراهن، يتزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الجمركية لأهداف تعزيز

الكفاءة والدقة والأمن، نظرا لما يقدمه من فوائد في العديد من المجالات مثل تقييم المخاطر وتفتيش البضائع وتسهيل التجارة والإنفاذ.

مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الجمارك

فضل تقنيات الذكاء الاصطناعي، يمكن تعزيز كفاءة ودقة وامتثال وخدمة العملاء في الأنشطة الجمركية بشكل ملحوظ. ومع استمرار تطوير هذه التقنيات، من المرجح أن تتبنى إدارات الجمارك بشكل متزايد الحلول المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. يتيح الذكاء الاصطناعي فرصًا متعددة لتحسين مختلف جوانب العمل الجمركي، كما يوضح الجدول أدناه أمثلة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة من الأنشطة الجمركية وكيفية تحسين كفاءتها. (اسامة، 2023، صفحة 123)

مزايا وفوائد تطبيق الذكاء الاصطناعي في الجمارك:

اذ تهدف إدارات الجمارك بشكل أساسي الى جعل العمليات الجمركية أكثر كفاءة وفعالية، في هذاالسياق يتيح دمج الذكاء الاصطناعي كأحد أهم التقنيات الناشئة في العمليات الجمركية العديد من المزايا و الفوائد أهمها :

- ✓ تحسين الفعالية في تنفيذ العمليات الأساسية الداخلية: زيادة تحصيل الإيرادات، والسرعة، و التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وتحسين دقة الفريق وكفاءته، وخفض التكاليف.
- ✓ توفير الوقت تتيح أتمتة العمليات الروتينية زيادة السرعة والكفاءة بالتزامن مع تقليل الأخطاء التي يتم

  إدخالها يدويًا، وتقليل العمل المتكرر، وتحسين رضا الموظفين.
- ✓ تعزيز الحوكمة رصد كفاءة التشغيل والفريق في الوقت الفعلي، وتمكين الثقة والشفافية في العمليات الجمركية، وتقييمات الأداء المدفوعة بالبيانات.

- ✓ تحسين الصورة والميزة التنافسية الوصول السهل عبر الإنترنت إلى المعلومات ذات الصلة، وتقديم خدمات رقمية مفيدة للتجارة وضوابط محايدة وشفافة تعتمد على إدارة المخاطر، واستخدام القنوات.
- ✓ الحديثة (مثل المنصات المتنقلة والوسائط الاجتماعية) للتفاعل مع الجمهور، والإبلاغ عن المخاوف وتقديم الملاحظات، والمشاركة القوية لمجتمع التداول.
- ✓ تطوير تدفقات الإيرادات الجديدة **:**بفضل تسويق بعض الخدمات الرقمية التي يكون التجار على استعداد لدفع ثمنها

تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الجمارك:

من المسلم به أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصا هائلة لمنظمات مثل الجمارك لأتمتة العمليات التجارية وجعل عملياتها أكثر ذكاء، ومع ذلك فإن العديد من إدارات الجمارك تفشل في اعتماد الذكاءالاصطناعي لأنها لا تزال غير متأكدة من كيفية التعامل معه، لذا هناك عدة اعتبارات رئيسية يجب مراعاتها من أجل الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الجمارك على النحو الأمثل كالتالي:

– **الحاجة إلى الالتزام السياسي:** نظرا لأن اعتماد الذكاء الاصطناعي يتطلب استثمار واسع في بناءالقدرات الجمركية، ويعطل الطريقة الحالية التي تمارس بها الجمارك أعمالها، لذا يجب أن يتصرف المسؤولون التنفيذيون وصناع القرار في الجمارك بمسؤولية وأن يبادروا بالتحقق من سيرورة وتطور عمليات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الجمارك، والموافقة على اختيار حالات الاستخدام التي سيتم النظر فيها، وتعبئة الموارد وتنفيذ القرارات.

– **تمكين القوى العاملة الماهرة بالذكاء الاصطناعي:**تبني الذكاء الاصطناعي بنجاح في أي منظمة يتطلب تطوير التقنية والقدرات الإدارية على حد سواء. فبالإضافة إلى الجوانب التقنية، يتضمن إدارة التكنولوجيا الذكية أيضًا اكتساب مهارات إدارية جديدة مثل المهارات التوجيهية والتفكير الإبداعي والتجريب وتحليل البيانات وتفسيرها، بالإضافة إلى فهم عميق للمجال.

على سبيل المثال، قد تقلل تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستهدفة لمكافحة الاحتيال من الوقت الذي يقضيه المديرون في البحث عن أنماط الاحتيال. ومع ذلك، فإنها في نفس الوقت تزيد من متطلبات تفسير النتائج وتطلب خبرة وأخلاقيات واضحة من المديرين لاتخاذ القرارات النهائية.

لذا، يجب على الشركات والمؤسسات استثمار في تطوير قدرات إدارية جديدة بجانب الاستثمار في التكنولوجيا الذكية، لضمان التبني الناجح والاستفادة الأمثل من الذكاء الاصطناعي.

على المستوى التقني، يتطلب الذكاء الاصطناعي ظهور وظائف تقنية جديدة مثل الجيل القادم من مهندسي التعلم الآلي ومديري منتجات الذكاء الاصطناعي. لذا، ينبغي على إدارات الجمارك الاعتماد على مسارات متعددة لاكتساب المواهب، سواء من خلال تطوير المواهب الداخلية وإعادة صقلها، أو من خلال توظيف المواهب الجديدة.

- **البناء على أسس رقمية متينة** : يعمل الذكاء الاصطناعي بشكل أفضل عندما يكون لديه وصول فيالوقت الفعلي إلى كميات كبيرة من البيانات عالية الجودة، لذلك من المهم تحديد ما إذا ما كانت أنظمة و عمليات تكنولوجيا المعلومات الحالية (جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كافية لدعم مبادرة الذكاء الاصطناعي المختارة).

حماية البيانات الشخصية والخصوصية يتطلب الذكاء الاصطناعي الوصول إلى كميات كبيرة من البيانات، يحتاج صانعو السياسات الجمركية إلى تقييم ما إذا كان ينبغي تحديث قوانين الوصول إلى البيانات الحالية لتعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بالمعلومات الشخصية يجب مراعاة قوانين الحماية والخصوصية المناسبة ومتطلبات إخفاء هوية البيانات والسياسات المماثلة التي توازن بين مخاوف الخصوصية وفوائد الذكاء الاصطناعي.

تكامل تقنية الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة القديمة الحالية من المرجح أن لا يعمل النظام القديم الذي يشتغل على كود برمجي قديم بشكل فعال مع واجهات برمجة التطبيقات الحديثة، مما يجعل من المستحيل

الاتصال بأحدث التقنيات، لذا قد ينطوي اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحديث المكونات الحالية أو إعادة كتابة جزء من الكود القديم في حزمة حديثة، يسمح هذا بتوفير واجهة جديدة للنظام القديم بما يجعله سهل الوصول إلى مكونات برامج الذكاء الاصطناعي الحديثة.

الشفافية وسهولة الاستخدام يصعب على الناس الوثوق بأدوات الذكاء الاصطناعي التي تتخذ قرارات مهمة بطريقة مبهمة دون شفافية حول الأساس المنطقي وراء القرارات، نظرا لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي: ستتحمل المسؤوليات التي كان يقوم بها البشر فمن المهم أن يفهم الناس كيفية اتخاذ هذه الأنظمة للقرارات.

المطلب الثاني:اطار عمل لتطبيق الذكاء الاصطناعي بالجمارك

من أجل اعتماد الذكاء الاصطناعي في الجمارك، يتوجب تصميم اطار عمل يتضمن قائمة بالإجراءات أو الخطوات التي تحدد عادة التفاعلات بين دور (بشري) أو (نظام) ونظام آخر لتحقيق هدف أو إنشاء قيمة لأصحاب المصلحة أو مجموعة من أصحاب المصلحة.

في هذا السياق قدم إسماعيل كافاندو .اطار عمل لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الجمارك يتكون من مجموعة من الخطوات كالتالي:

تحليل شامل لسلسلة القيمة وتحديد حالات الاستخدام لتحديد حالات الاستخدام الصحيحة التي يمكن أن تدعمها مشاريع الذكاء الاصطناعي وتحقيق تحسين هادف ومستدام لأداء الجمارك، يلزم رؤية وتحليل شامل لسلسلة القيمة لجميع أصحاب المصلحة، يتضمن ذلك فهم تدفقات القيمة الملموسة وغيرالملموسة بين أصحاب المصلحة وتحديد العلاقات والتفاعلات والفرص لخلق قيمة تعاونية أكبر تعود بالنفع المتبادل.

تحديد أصحاب المصلحة والمستفيدين المستهدفين تتمثل نقطة البداية في تحديد أصحاب المصلحة في النظام البيئي التجاري الذين قد يتأثرون بإدخال مبادرة الذكاء الاصطناعي.

تحديد المجموعات الفرعية من أصحاب المصلحة المستفيدون الرئيسيون المستهدفون): تتضمن هذه الخطوة تحديد المستفيدون الرئيسيون، وهم الفئة التي تحتاج او من المرجح ان تستفيد أكثر من مشروع (مشاريع)

الذكاء الاصطناعي وفهم ملفاتهم الشخصية، ترتبط هذه الخطوة ارتباطا مباشرا بالنجاح أو الفشل النهائي للمشروع، على سبيل المثال إذا كانت الحلول التكنولوجية المتبناة تهدف إلى دعم بيئة تجارية آمنة وموثوقة وميسرة، فقد يكون المستفيدون الأكثر أهمية والمباشرون هم الوظائف الداخلية للجمارك ووكلاء التخليص الجمركي، والتجار المحليون (المستوردون)

توليد الأفكار ذات الصلة انطلاقا من فهم ملفات تعريف المستفيدين: بعد تحديد المستفيدين المستهدفين من المهم التفكير بالضبط في الكيفية التي ستعمل بها تطبيقات أو تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين تجربتهم، كما هو الحال مع أي مبادرة تحديث فإن تقديم مشروع قائم على تكنولوجيا الذكاءالاصطناعي "يجب أن يتم بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية المتأثرة بشكل مباشر إلى أقصى حد ممكن" اتفاقية) كيوتو المعدلة الفصل (7) سيساعد ذلك في فهم المستفيدين المباشرين واحتياجاتهم وعملياتهم الحالية وعاداتهم.في هذا السياق يجب إجراء بحث مكتبي أولي لمراجعة الوثائق ذات الصلة مثل التقارير والإجراءات والدراسات الحالية وأفضل الممارسات الموثقة والمخططات وخرائط الطريق لجمع أفكار حالة الاستخدام الأول، ومن ثم يمكن إجراء ورشات عمل حول الأفكار في مجموعات صغيرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (داخليا وخارجيا)، على هذا النحو يعد اختيار الأشخاص المناسبين وإشراكهم بفعالية من العوامل المحددة لنجاح جلسات صياغة الأفكار تقييم وتحديد أولويات حالات الاستخدام ذات الصلة: أفضل طريقة لتقييم حالات الاستخدام وتحديد أولوياتها هي اختبار مدى استحسانها من قبل المستفيدين المقصودين، يمكن تحقيق ذلك من خلال تعيين ملفات تعريف المستفيدين ودوافعهم على سبيل المثال بطريقة تسمح بتحديد حالات الاستخدام التي تتيح إنشاء القيمة المشتركة لجميع أصحاب المصلحة، هذا يسمح بتحديد حالات الاستخدام المرغوبة التي تستجيب للاحتياجات المهمة وتوفر توافقا أكبر بين اهتمامات أصحاب المصلحة الرئيسيين بما يزيد من فرص اشراكهم أثناء خطوة التنفيذ.تقييم الجدوى من منظور تقني ومالي وعملي : يجب أن تكون حالات الاستخدام المرغوبة ممكنة على أرض الواقع لذا من المستحسن في هذه المرحلة

مراعاة الأبعاد المختلفة مثل توافر البيانات ومتطلبات المعرفة والجدوى القانونية ومقبولية أصحاب المصلحة يجب أن تكون حالات الاستخدام المحتفظ بها واقعية وتأخذ في الاعتبار قدرة البلد على التنفيذ، والوقت والاستثمار المطلوبين، ومستوى أصحاب المصلحة والدعم السياسي المطلوب لهذا من المهم توفير شبكة تقييم أساسية، وإستحضار حالات عدم اليقين والافتراضات عند مناقشة النتائج مع المجموعة بأكملها من أجل تجنب الذاتية عند تحديد الأولويات .

اختيار تقنيات الذكاء الاصطناعي الصحيحة مع تحديد المستفيدين المستهدفين واختيار حالات الاستخدام الصحيحة، من المهم بعد ذلك تقديم الدعم لهم بالحلول التقنية المناسبة.قبل تحديد التكنولوجيا المطلوبة للاستثمار فيها من المهم التأكد من أنها ليست مناسبة فقط لاحتياجات العمل ولكن أيضًا الآثار والمخاطر والمكافآت مفهومة، يجب إدارة إدخال التقنيات المبتكرة داخل الجمارك من المنظور الفني والبشري – ليس فقط من منظور الجمارك الداخلي ولكن أيضًا من وجهة نظر أصحاب المصلحة الخارجيين.

المطلب الثالث:لمحة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجمارك السنغافورية

تعتمد الجمارك السنغافورية على الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة سعيا منها لتعزيز كفاءتها واستغلال مواردها بالشكل الأمثل، يتطرق هذا الجزء الى اهم المهام الجمركية المستندة الى الذكاءالاصطناعي في الجمارك السنغافورية.

1- استخدام الذكاء الاصطناعي لتفسير صور الأشعة السينية X-Ray

من أجل مواكبة الزيادة الهائلة في حجم البضائع والمعاملات التي تعبر حدودها، تسعى وكالة الجمارك بسنغافورة الى المزيد من الحلول المبتكرة التي تسمح لها بإنجاز المزيد من العمل بموارد أقل، فيهذا السياق يعد الذكاء الاصطناعي ابرز هذه الحلول، اذ قامت سنغافورة بأتمتة الموانيء البحرية بما يسمحب الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مسح الحاويات المختلفة، انطلاقا من استخدام التعلم الآلي لتحديد الأشياء التي قد لا يُسمح بها عبر الحدود مثل الأسلحة والمخدرات يتم ذلك من خلال تحليل البرنامج لصور الأشعة

السينية للحاويات وبهذا يتعلم كيفية التعرف على العناصر المستهدفة من عمليات المسح السابقة، تعتمد هذه العملية على قاعدة بيانات ضخمة وغنية لجميع الصور التي تم مسحها ضوئيا في الماضي والتي يتم استخدامها لتدريب البرنامج Go Insider على ان يكون البرنامج قادراعلى تنبيه ضباط الجمارك وتوجيههم للتحقق من أي عناصر مشبوهة يدويا أي القيام بالتفتيش التدخلي للحالات العالية المخاطر، لا تكتفي وكالة الجمارك بسنغافورة بابتكار نظام ذكي يلائم احتياجاتها ويعززمن قدراتها، بل تسعى الى تسويق النظام المبتكر الى وكالات الجمارك الأخرى عبر العالم مستقبلا بعد تطويره وتحويله الى منتج قابل للتسويق كأحد أهم الحلول الجمركية التي تعزز من قدرات الجمارك في جانب تسهيل التجارة المشروعة. (اسامة، 2023، صفحة 129)

2-الاعتماد معالجة اللغة الطبيعية لتحستن خدمة العملاء:

كجزء من استراتيجيتها الرقمية القائمة على التقنيات الناشئة، وبهدف القضاء على الأعمال الإدارية المتكررة، تعمل وكالة الجمارك بسنغافورة على الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي لتحسين يدمة العملاء من خلال روبوتات المحادثة، اذ تتعامل الجمارك بسنغافورة مع حجم كبير من الاستفسارات والطلبات الواردة من الأفراد والشركات فيما يتعلق بعمليات الاستيراد / التصدير، واللوائح الجمركية، والرسوم والضرائب،اعتمدت وكالة الجمارك بسنغافورة في تطوير ربوتات المحادثة المستخدمة لخدمة العملاء في الجمارك على الجمع بين تقنيات التعلم الآلي للتعلم من البيانات وتحسين الاستجابات وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية لفهم مدخلات اللغة البشرية وتفسيرها، يمكن هذا المزيج روبوتات المحادثة من توفير تفاعلا لخدمة عملاء فعالة.

يتيح التعلم الآلي لروبوتات المحادثة فهم استفسارات العملاء والرد عليها، اذ يتم تدريب روبوتات المحادثة على مجموعات بيانات كبيرة من المحادثات المصنفة لتعلم الأنماط والارتباطات بين مدخلات المستخدم والاستجابات المناسبة، ويستخدم الخوارزميات لتحليل البيانات وتحديد الأنماط، وتطوير النماذج التي يمكن

أن تولد استجابات ذات صلة.

تساعد تقنيات معالجة اللغة الطبيعية روبوتات المحادثة على فهم معنى مدخلات المستخدم واستخراج المعلومات ذات الصلة وتوليد الاستجابات المناسبة، وهذا يتضمن مهام مثل الترميز، ووضععلامات على جزء من الكلام والتعرف على الكيانات المسماة، وتحليل المشاعر. (اسامة، 2023، صفحة 131)

يتضمن NLP أيضًا فهم اللغة الطبيعية(NLU) ، والذي يسمح لروبوتات المحادثة باشتقاق السياق والهدف من استفسارات المستخدم، تساعد NLU روبوتات المحادثة على تحديد المعنى الأساسي وتقديم استجابات دقيقة وذات صلة يمثل الشكل الموالي لقطة شاشة توضح تفاعلا للباحث مع روبوت المحادثة للجمارك السنغافورية والذي يدعى جايمي Jamie حيث قدم الباحث نفسه على أنه مستورد من الجزائر وسأل الروبوت عن الإجراءات التي ينبغي عليه القيام بها لاستيراد بضاعة من سنغافورة الى الجزائر، قام الروبوت باستخلاص السياق بنجاح وتوجيه الباحث الى رابط مباشر الى إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور بموقع الويب الجمارك السنغافورية.

تدرك وكالة الجمارك بسنغافورة ان روبوتات المحادثة وعلى الرغم من من فائدتها الكبيرة في توفيرالجهد والوقت، وقدرتها على تحرير الموارد البشرية من التعامل مع التساؤلات الروتينية للتجار، الا انها قدلا تكون كافية في بعض الحالات المعقدة التي تحتاج تدخلا وتفاعلا بشريا لتسويتها، لذا فهي توفر للتجار إمكانية للتواصل المباشر والمحادثة عبر الانترنيت مع موظفي الجمارك المكلفين بدعم العملاء.

على عكس ربوتات الدردشة المبنية على الذكاء الاصطناعي فان خدمة دعم العملاء ليست متاحة في كل الأوقات لانها مقيدة بالتواجد البشري، يوضح الشكل الموالي لقطة شاشة ثانية لمحادثة للباحث معدعم العملاء حيث طرح نفس السؤال السابق المطروح على روبوت الدردشة، وقد كان الفارق في الإجابة ملحوظا، اذ توضح الصورة ان الموظفة المكلفة بدعم العملاء تطرح أسئلة حول تصنيف البضاعة في النظام المنسق

حتى تتمكن من تقديم توجيه أدق للباحث حول الإجراءات التي ينبغي عليه القيام بها لاستيراد بضاعته من سنغافورة الى الجزائر.

3-حماية الحدود والأمن القومي من خلال نظام تكوين المعنى:

تصطلع الجمارك السنغفورية بالعديد من المهام ذات الصلة المباشرة بحماية الحدود والأمن القوميمن أيتهديدات قد تواجهه خصوصا الإرهابية منها، بالنظر لكونها محاطة بالمياه من كل الجوانب فقد كانت هناك ضرورة لابتكار أدوات تعزز من قدرات الجمارك في التعامل مع السفن البحرية ومراقبتها بفعالية وكفاءة أكبر، وكان الحل في ابتكار نظام ذكي يسمح بتحديد التهديدات المحتملة والاستجابة لها بسرعة،تمثل في نظام تكوين المعنى الذي يساعد على تحديد هذه التهديدات في وقت مبكر وتتبعها وجمع المعلومات الاستخبارية حولها يتكون نظام تكوين المعنى من مجموعة متنوعة من أجهزة الاستشعار، بما في ذلك الرادار والكاميرات وأجهزة الإرسال والاستقبال AIS نظام التعرف التلقائي)، تجمع أجهزة الاستشعار هذه البيانات حول السفن ووسائل النقل البحرية الأخرى في مياه سنغافورة، ثم يتم الاعتماد على الذكاء لتحليل البيانات التي تجمعها أجهزة الاستشعار وتحديد التهديدات المحتملة، نظام الذكاء الاصطناعي قادر على التعلم والتكيف بمرور الوقت، مما يعني أنه يمكن أن يصبح أفضل في تحديد التهديدات لأنه يتعرض لمزيد من البيانات مع مرور الوقت. (اسامة، 2023، صفحة 133)

إذا حدد نظام الكمبيوتر تهديدًا محتملاً، فسيقوم بتنبيه السلطات المختصة، ستتمكن السلطات بعدذلك من اتخاذ خطوات للتحقيق في التهديد والرد عليه إذا لزم الأمر.تمارس الجمارك السنغافورية مهامها المرتبطة بنظام تكوين المعنى بالتعاون مع مركز الأزمات البحرية السنغافوري الذي يعتبر المشرف المباشر على النظام، ويعتمد على المعلومات والبيانات المحدثة من المصادر الحكومية والتجارية المحلية والأجنبية ويستخدم أي شيء من السجلات الجنائية للطاقم إلى المسار الذي تبحر فيه السفينة لتحديد مستويات التهديد.يتم بعد ذلك مشاركة هذه المعلومات وملف تعريف السفينة على الفور مع وكالات الأمن البحري

الأخرى، مما يسمح لها بتنسيق ومزامنة الاستجابة.

الوكالات التي تستخدم نظام تكوين المعنى معا هي جمهورية سنغافورة البحرية، وهيئة البحرية والموانئ في سنغافورة ، وهيئة الهجرة ونقاط التفتيش، والجمارك السنغافورية والشرطة وقوة الدفاع المدني السنغافورية. (اسامة، 2023، صفحة 133)

التوصيات :

– التركيز على زيادة الشفافية والحد من العراقيل البيروقراطية التي تاثر سلبا على سهولة سير الامور .

– الاستفادة من الخبرات والتجارب المحلية التي أثبتت نجاحها في المجال الرقمي والتعاقد معها إما للتزويد بالبنية التحتية أو المتابعة والصيانة حسب الأهداف والمعايير المنشودة للجمارك الجزائرية.

– يمكن التعاقد مع المؤسسات الأكاديمية والمدارس العليا التقنية مثل المدرسة العليا للذكاء الاصطناعي والمدرسة العليا للإعلام الآلي للاستفادة من الكفاءات البشرية التي تخرجها هذه المؤسسات حسب الحاجة، مع تحسين نظام الأجور والحوافز للحفاظ على هذه الكفاءات ضمن طاقم الجمارك الجزائرية.

– يجب أن يكون الإطار التشريعي والقانوني مرناً بما فيه الكفاية للتطوير والتحديث بالتوازي مع التحديثات التي تشهدها مشاريع الرقمنة ومجاراة سرعة التحولات الرقمية.

– ينبغي على الجمارك الجزائرية متابعة نتائجها ومؤشراتها ضمن تسهيل التجارة التي تصدرها الهيئات الدولية بصفة دورية، إذ تقدم هذه المؤشرات بصيرة عما يجب إصلاحه سواء تعلق الأمر بالجانب التقني والتكنولوجي أو حتى اللوائح والقوانين.

خاتمة

نظرًا لكون الجمارك الجزائرية لا تزال إلى يومنا هذا تمارس مهامها بالاعتماد على وسائل تقليدية، إذ لا يزال العمل الورقي سائدًا ومنتشرًا بشكل واسع في ظل تعثر مشاريع رقمنة الجمارك المبرمجة في العقد الأخير، والتي لم يتم تسليمها إلى يومنا هذا لأسباب غير معروفة .بناءً على ما سبق، وفي غياب الرقمنة عن قطاع الجمارك الجزائرية، فقد اكتست دراستنا هذه الطابع الاستكشافي، سعيًا نحو استكشاف ما الذي ينبغي على الجمارك الجزائرية فعله لرقمنة قطاعها وتضمين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بنجاح ضمن مهامها، سعيًا إلى تعزيز أدائها وتحسين مؤشرات تسهيل التجارة للجزائر ككل.

وبأخذ الاعتبار تجربتنا الشخصية التي عشناها خلال انجاز هذا البحث استنتجنا ما يلي :

ان الجمارك الجزائرية لا زالت تفتقر الى البنية التحتية اللازمة من اجل تحسين حالة التجارة الخارجية والدولية في الجزائر ، من حيث تعتبر الجمارك الجزائرية من اكثر الانظمة الجمركية تعقيدا .

ان النظام الجمركي الجزائري يفتقر الى الطابع العصري ويغلب عليه الطابع التقليدي ، فتحت ضوء القفزة النوعية التكنولولوجية التي يعيشها العالم ، نجد ان الجمارك الجزائرية لا تزال تميل الى المعاملات التقليدية والاساليب التقليدية في جميع الميادين التي تغطيها هذه المنظومة.

ان على المسؤولين القائمين على عمل هذه المنظومة الانتفاع من التجارب والاساليب التجريبية في رقمنة القطاعات الحكومية المختلفة وذلك لتحسيين مؤشرات الجمركة في الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية.

الملخـــــــــص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نبذة اولية عن الجمارك الجزائرية وتاثيرها على التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني ، وكذلك تقديم نبذة عن الاصلاحات التي مرت بها الجمارك الجزائرية خلال العشرين سنة الاخيرة ،وباعتبار أن تضمين التكنولوجيا الحديثة لتحسين أداء الجمارك الجزائرية أصبح ضرورة ملحة من أجل تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قمنا بتحليل بعض التجارب الدولية لرقمنة الجمارك لاستكشاف طرق وأساليب توظيف التقنيات الرقمية الناشئة لدعم العمليات الجمركية. كذلك، قمنا بتحليل النظام البيئي للجمارك الجزائرية لتقييم قدراتها على تضمين التكنولوجيا الحديثة في العمل الجمركي. توصلنا في الأخير إلى نتيجة رئيسية مفادها أن الجمارك الجزائرية في الوقت الراهن ليست جاهزة لاستيعاب مبادرات الرقمنة، نظرًا لافتقارها إلى البنية التحتية الضرورية لتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن حاجتها إلى تحديث إطارها التشريعي والقانوني، وتدعيم مواردها البشرية بالكفاءات التقنية المطلوبة لإنجاح مبادرات الرقمنة.

Résumé:

cette étude vise à fournir un aperçu initial des douanes algériennes et de leur impact sur le commerce extérieur et l'économie, ainsi qu'à présenter un aperçu des réformes qu'ont connues les douanes algériennes au cours des vingt dernières années. En considérant que l'intégration des technologies modernes pour améliorer la performance des douanes algériennes est devenue une nécessité urgente afin de faciliter le commerce extérieur algérien. Pour atteindre cet objectif, nous avons analysé certaines expériences internationales de numérisation des douanes afin d'explorer les méthodes et techniques d'utilisation des technologies numériques émergentes pour soutenir les opérations douanières. Nous avons également analysé l'écosystème des douanes algériennes pour évaluer leur capacité à intégrer les technologies modernes dans les opérations douanières. Enfin, nous sommes parvenus à une conclusion principale : les douanes algériennes ne sont actuellement pas prêtes à accueillir les initiatives de numérisation, en raison de leur manque d'infrastructures nécessaires en technologie de l'information, ainsi que de la nécessité de mettre à jour leur cadre législatif et réglementaire, et de renforcer leurs ressources humaines avec les compétences techniques requises pour réussir les initiatives de numérisation.

Abstract

This study aims to provide an initial overview of Algerian customs and their impact on foreign trade and the economy, as well as to present an overview of the reforms that Algerian customs have undergone over the past twenty years. Considering that the inclusion of modern technology to improve the performance of Algerian customs has become an urgent necessity to facilitate Algerian foreign trade. To achieve this objective, we analyzed some international experiences in customs digitization to explore ways and methods of employing emerging digital technologies to support customs operations. We also analyzed the ecosystem of Algerian customs to assess their capacity to integrate modern technology into customs work. Finally, we reached a main conclusion: Algerian customs are currently not ready to embrace digitization initiatives due to their lack of necessary IT infrastructure, as well as the need to update their legislative and regulatory framework, and to strengthen their human resources with the required technical skills to make digitization initiatives successful.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

James J. Gross. (2007). *Handbook of Emotion Regulation*.

R. A Thompson. (1994). *Emotion regulation: A theme in search of definition*.

اسماعيل يحي التكريتي. (2007). *محاسبة التكاليف المتقدمة*. الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (19 فيفري, 2017). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*(11)، 6.

المادة 51 من قانون الجمارك الجزائري. (بلا تاريخ). قانون الجمارك الجزائري المادة 51.

المادة 75 من قانون الجمارك الجزائري. (بلا تاريخ).

برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010. (بلا تاريخ). المديرية العامة للجمارك.

بن كلثوم احمد، مصطفاوي نعيمة. (2020). دور الجباية الجمركية في دعم الاقتصاد المحلي: دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية تيارت. *2*(1)، 40-45.

تاوفلة ليندة، مجاني حياة. (2017). *اثر الضرائب والرسوم على الوضعية المالية للمؤسسة*. بومرداس: جامعة بومرداس.

جمال جويدان. (2013). *التجارة الخارجية*. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

خالد شحادة الخطيب. (2005). تأليف اسس المالية العامة. عمان: دتر وائل للنشر والتوزيع.

دادي عدون ناصر. (1994). *تقنيات التسيير الجزء 2*. الجزائر: دار المحمدية العامة.

رفعت المحجوب. (1971). *المالية العامة*. بيروت: دار النهضة العربية.

سوزي عدلي ناشد. (2003). المالية العامة. بيروت، كلية العلوم الإقتيصادية و التجارية وعلوم التسيير: منشورات حلبي الحقوقية.

صالح الرزق . عطاالله. (1997). *مبادئ محاسبة التكاليف*. الاردن: دار زهران للنشر.

عبد العالي بورويس. (بلا تاريخ). تقييم مسار الاصلاح الجمركي في الجزائر. صفحة 156.

عطا الله علي الزبون. (2019). التجارة الخارجية. تأليف عطا الله علي الزبون. الاردن: دار اليازوري للنشر.

غزلاني اسامة. (2023). *دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية اقتراح اطار عمل لرقمنة الجمارك*. قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

فراح فريال. (2018). *الاصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانظمام لمنظمة التجارة العالمية دراسة حالة الجزائر للفترة 2005/2017*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

قاشي يوسف. (2015). *واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله*. بومرداس: جامعة بومرداس.

قطاف نبيل. (2008). *دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة*. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

محمد سعيد فرهود. (1990). مبادئ المالية العامة. مديية الكتب والمطبوعات الجامعية.

محمد عباس محرزي. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة.

محمود حسين الوادي. (2007). مبادئ المالية العامة. تأليف محمود حسين الوادي، *مبادئ المالية العامة*. الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

معين برغوثي. (2005). سلسلة تقاي قانونية. فلسطين: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.

ناصر دادي عدون. (بلا تاريخ). *محاسبة تحليلية، الجزء الأول*. الجزائر: دار المحمدية العامة.

نبيل جحا، عبد القادر جلال. (2020). اهمية الرسوم الجمركية في دعم الايرادات العمومية للدولة - حالة الجزائر- دراسة تحليلية. *Revue des reformes economiques et integratio, en economie mondiale*، 3.

نهاد خليل دمشقية ، تمام صبيح. (بلا تاريخ). *الدليل الشامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضيلا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية*. سورية: وزارة الاقتصاد والتجارة.

الفـــهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول:- الإطار النظري	
تمهـــيد	9
المبحث الأول: التعريفات والمفاهيم الأساسية	10
المطلب الأول: تعريف الإجراءات الجمركية:	10
المطلب الثاني: تعريف التجارة الخارجية:	11
المطلب الثالث: تعريف الأثر المالي	12
المبحث الثاني: الإطار القانوني للإجراءات الجمركية في الجزائر	14
المطلب الأول:القوانين والتشريعات	14
أولا: تصريح المفصل المصرح:	14
ثانيا- اكتتاب التصريح المفصل:	19
المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية	20
اولا- الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة 1994 -الغات 1994	21
ثانيا- الاتفاقيات المتعلقة بتيسر المبادلات التجارية	24
ثالثا- اتفاقية قواعد المنشأ	25
رابعا- الاتفاقيات المتعلقة بإجراءات الحدود	25
خامسا- اتفاقية مكافحة الإغراق	27
سادسا- اتفاقية الدعم الاجراءات التعويضية	28
المبحث الثالث: الأدوات المالية للإجراءات الجمركية	31

المطلب الأول: الرسوم الجمركية	31
أولا- مفهوم الرسوم الجمركية	31
ثانيا- أنواع الرسوم الجمركية	31
المطلب الثاني: الضرائب والرسوم الأخرى	36
أولا: تعريف الضرائب:	36
ثانيا: أنواع الضرائب:	38
ثالثا- تعريف الرسم	39
رابعا- خصائص الرسوم	39
خامسا- أنواع الرسم	40
الفصل الثاني:- تحليل الاثر المالي للاجراءات الجمركية على التجارة الخارجية	
تمهـــيد	43
المبحث الأول: تأثير الإجراءات الجمركية على الصادرات	44
المطلب الأول: تحليل تكلفة الإجراءات الجمركية على الصادرات	44
الجزء الأول: إجراءات الإحضار والوضع أمام الجمارك	44
الجزء الثاني: إجراءات الجمركة الفعلية	44
المطلب الثاني: اثر الاجراءات الجمركية على تنافسية المنتجات الجزائرية في السوق الدولية	47
المطلب الثالث: دور الاجراءات الجمركية في تسهيل التجارة الخارجية	48
المبحث الثاني: اثر تكاليف الإجراءات الجمركية على الواردات	54
المطلب الأول:تحليل تكلفة الاجراءات الجمركية على الواردات	54
المرحلة الأولى: الإحضار إلى الجمارك	54

المرحلة الثانية: التصريح المفصل	54
الجزء الثاني: إجراءات التخليص الجمركي الفعلية	55
المرحلة الأولى: إعداد التصريح الجمركي المفصل	55
المطلب الثاني: تاثير الإجراءات الجمركية على أسعار السلع المستوردة	56
المطلب الثالث: دور الإجراءات الجمركية في حماية المستهلك	58
أولا: إجراء الحجز الجمركي:	58
ثانيا: إجراء معاينة الجريمة الجمركية	59
ثالثا: القوة الإثباتية لمحاضر الحجز والمعاينة الجمركية	59
الفصل الثالث:- دراسة مقارنة مع التجربتين الكندية والسنغافورية في إصلاح وعصرنة النظام الجمركي	
تمهيد	66
المبحث الاول :الإصلاحات الجمركية الجزائرية في ظل مخطط عصرنة إدارة الجمارك 2002-2013	67
المطلب الاول : عصرنة إدارة الجمارك	67
المطلب الثاني :الإصلاحات الخاصة بالسياسات الجمركية	70
المبحث الثاني:تطوير أجهزة وآلية مكافحة الغش والتهريب الجمركي	74
المطلب الاول: الاصلاحات الجمركية وفق المخطط الاستراتيجي للجمارك للفترة 2012-2016	74
المطلب الثاني: المشاركة في وضع خطة القطاع بالتعاون مع وزارة المالية لإصلاح الخدمة العامة وتنفيذ الجزء المتعلق بالجمارك.	78
المبحث الثالث : مقارنة بين الاصلاحات الجمركية الجزائرية ودول اخرى (حالتي كندا و سنغفورة)	81
المطلب الاول: استخدام البيانات الضخمة في وكالة خدمات الحدود الكندية لدعم إدارة المخاطر	81

المطلب الثاني: الاطار النظري للبيانات الضخمةBig Data	81
المطلب الثالث:مساهمة البيانات الضخمة في دعم جهود تسهيل التجارة لوكالة خدمات الحدود الكندية:	85
المبحث الرابع : توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة الجمارك بسنغافورة	88
المطلب الأول: مدخل الى الذكاء الاصطناعي	88
المطلب الثاني:اطار عمل لتطبيق الذكاء الاصطناعي بالجمارك	91
المطلب الثالث:لمحة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجمارك السنغافورية	92
خاتمة	97
ملخص	98
قائمة المصادر والمراجع	102
الفهرس	105

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 2020 ديسمبر 27 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بوشلوخ بلال الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم M355553 والصادرة بتاريخ

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية و التسيير قسم العلوم التجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الأثر المالي للمنازعات الجمركية في التجارة الخارجية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2021/06/03

توقيع المعني (ة)

قائمة المختصرات

SIGAD Système Informatique de Gestion et de Contrôle des Opérations de Dédouanement

WCO World Customs Organization

WTO World Trade Organization

FOB Free On Board

CAF Cout Assurance Et fret

TTP Trusted Trader Portal

IPS Service d'Inspection Principal

Oecd The Organisation for Economic Co-operation and Development

CBSA Canada Border Services Agency